

وقال الحسن بن صالح: كان متشبتاً.
وهؤلاء كلهم معاصرون لأبي حنيفة وقريبو العهد به وهم أعلم
الناس به من النسائي وابن عدي وأمثالهما من المتأخرين عنه بكثير فقولهم
أحرى بالقبول وقول المتأخرين زماناً أجدر بالرمي في حضيض الخمول.
٥٠- عمرو بن علي أبو حفص الفلاس:

نقل عن الخطيب بسنده في تاريخ بغداد إلى أبي حفص عمرو بن
علي قال أبو حنيفة النعمان بن ثابت صاحب الرأي ليس بالحافظ
مضطرب الحديث واهي الحديث وصاحب هوى.
أقول في سنده عثمان بن أحمد الدقاق وحاله معروف في ميزان
الاعتدال للحافظ الذهبي وحاشا للإمام الأعظم أن يكون صاحب هوى
بل هو إمام متبع رضي الله عنه.

وأبو حنيفة من كبار حفاظ الحديث وقد ذكره الحافظ الناقد أبو
عبدالله الذهبي رحمه الله في تذكرة الحفاظ ولقد أصاب وأجاد وتبعه كل
من كتب في طبقات الحفاظ كالحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله قال
الحافظ الصالحى الدمشقي ولولا كثرة اعتناؤه أي الإمام الأعظم -
بالحديث ما تهيأ له استنباط مسائل الفقه فإنه أول من استنبطه من الأدلة
أ.هـ.

وقد روى الخطيب نفسه عن إسرائيل بن يونس أنه قال: نعم
الرجل النعمان ما كان أحفظه لكل حديث فيه فقه وأشد فحصه عنه
وأعلمه بما فيه من الفقه وإسرائيل من رجال الجماعة ثقة متقن فكفى به
موثقاً للإمام مع التصريح بكونه أحفظ لأحاديث الأحكام.
وقال ابن القيم في إعلام الموقعين قال يحيى بن آدم: كان نعمان جمع
حديث بلده كله فنظر إلى آخر ما قبض عليه النبي ﷺ أ.هـ أقول ويحيى
بن آدم من شيوخ البخاري.

وذكر الحافظ محمد بن علي بن الحسين الموصلي في آخر كتاب الضعفاء قال يحيى بن معين ما رأيت أحداً أقدمه على وكيع وكان يفتي برأي أبي حنيفة وكان يحفظ حديثه كله وكان قد سمع من أبي حنيفة حديثاً كثيراً ١. هـ نقلاً عن مقدمة إعلاء السنن قال الشيخ ظفر رحمه الله دل قول بن معين وكان سمع من أبي حنيفة حديثاً كثيراً على أن أبا حنيفة لم يكن قليل الحديث.

وقال سويد بن سعيد عن سفيان بن عيينة قال: أول من أقعدني للحديث أبو حنيفة قدمت الكوفة فقال أبو حنيفة إن هذا أعلم الناس بحديث عمرو بن دينار فاجتمعوا عليّ فحدثتهم كذا في الجواهر المضيئة وفي تاريخ ابن خلكان قال ابن عيينة أول من صيرني محدثاً أبو حنيفة ونقل ابن حجر الهيتمي في الخيرات الحسان عن الخطيب نفسه قال ابن عيينة أول من أقعدني للحديث أبو حنيفة قال لهم هذا أعلم الناس بحديث عمرو بن دينار ١. هـ

أقول وسفيان بن عيينة أحد الأئمة الأعلام رئيس المحدثين وشيخ الإسلام وهو يقول أول من أقعدني للحديث وصيرني محدثاً أبو حنيفة ألا يدل هذا على جلاله أبي حنيفة في علم الحديث واعتماد الناس على قوله في تعديل الرجال فلم يكن رضي الله عنه محدثاً فحسب أو حافظاً فقط بل كان ممن يجعل الرجال محدثين.

قال الإمام علي بن المديني أبو حنيفة روى عنه الثوري وابن المبارك وهو ثقة لا بأس به.

فهل أخذ الثوري وابن المبارك وأضرابهم كوكيع ويزيد بن هارون ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة وحفص بن غياث ومسعر بن كدام ومكي بن إبراهيم الذي أكثر ثلاثيات البخاري من طريقه وأبو عاصم النبيل والفضل بن دكين والفضل بن موسى السيناني وإبراهيم بن طهمان و....و... كم أعداد من الحفاظ الأئمة الكبار الذين أخذوا عن أبي حنيفة

وروا عنه وهم أهل الحديث تراجمهم في تذكرة الحفاظ للذهبي وغيرها
فهل أخذ كل هؤلاء عن رجل ليس بالحافظ وأهي الحديث مضطرب
الحديث ثم ما الذي اضطرب فيه أبو حنيفة حتى ننظر فيه.

ثم أسمع شهادة أمير المؤمنين في الحديث إمام أهل الجرح
والتعديل يحيى بن سعيد القطان والذي روى الخطيب نفسه عن يحيى بن
معين - وهو هو - قال سمعت يحيى بن سعيد القطان - وهو هو -
يقول والله جالسنا أبا حنيفة وسمعنا منه وكنت والله إذا نظرت إليه
عرفت أنه يتقي الله عز وجل اهـ. أيكون مثل هذا الإمام صاحب هوى
أم ناقل طعنه وتارك تعديله عمداً هو صاحب هوى نعوذ بالله من الهوى.
وخذ هذا الميزان واجعله نصب عينيك وعض عليه بالنواجذ هذا
الميزان قرره إمام مجمع على جلالته هو سفيان الثوري رضي الله عنه ونقله
عنه العلامة ابن حجر في الخيرات الحسان قال سفيان رحمه الله ورضي
عنه إن الذي يخالف أبا حنيفة يحتاج أن يكون أعلى منه قدراً وأوفر علماً
وبعيد ما يوجد ذلك اهـ. من الخيرات الحسان ص ٦٧.

وذكره الحافظ الصالح في عقود الجمان ص ١٩٠ مسنداً قال
القاضي أبو القاسم بن كاس حدثنا الحسن بن زفر حدثنا محمد بن مهاجر
قال سمعت سفيان الثوري يقول: أن الذي يخالف أبا حنيفة يحتاج أن
يكون أعلى منه قدراً وأوفر علماً وبعيد ما يوجد ذلك فاغتتم هذا الميزان
فإنه نافع جداً.

٥١- أبو القطن عمرو بن الهيثم:

نقل عن العلل للإمام أحمد والضعفاء للعقيلي عن أبي قطن عن أبي
حنيفة وكان زمناً في الحديث.

أقول سبق أن عرفت مكانة الإمام في الحديث وأبو القطن عمرو بن الهيثم معدود في تلاميذ أبي حنيفة الآخذين عنه كما في عقود الجمان للحافظ الصالحى الدمشقي وذكره القرشي في الجواهر وعده من الحنفية ومن كلام عمرو بن الهيثم كما في مقدمة إعلاء السنن قال لي أبو حنيفة إقرأ عليّ وقل حدثني أ.هـ.

وفي جامع المسانيد للخوارزمي يروي عن الإمام أبي حنيفة في هذه المسانيد وهو شيخ الإمام الشافعي وشيخ أحمد أيضاً أ.هـ. فهل من البر بالشيخ أن يقول تلميذه حدثنا أبو حنيفة وكان زمناً في الحديث.

وقد عرفت حال كتاب الضعفاء للعقيلي وعرفت ميزان سفيان الثوري فلا تكن من الغافلين.

٥٢- أبو نعيم الفضل بن دكين:

نقل عن تاريخ أبي زرعة قال قال أبو نعيم أنا أكبر من رأي أبي حنيفة قال أبو عبدالرحمن يعني المؤلف نفسه يعني أن رأي أبي حنيفة محدث.

أقول هكذا يكون الإطلاع الواسع عليّ كتب الرجال ومعرفة الجرح والتعديل وما يدري المسكين أن الجهل فضاح.

وأقول للمسكين أنظر ما الذي يخرج من رأسك واتفق الله الفضل بن دكين الحافظ الإمام الثبت صاحب السيرة العطرة انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ وقال أبو زرعة فيه سمعت ابن معين يقول ما رأيت أثبت من رجلين يعني في الأحياء أبي نعيم وعفان وقال الفسوي أجمع أصحابنا أن أبا نعيم كان غاية في الإتيان. هذا الإمام هو من الرواة عن أبي حنيفة الآخذين عنه يعرف هذا صغار طلبة العلم في الحديث ومعرفة أحوال الرجال فهذا هو الحافظ المزي يعده من الرواة عن أبي حنيفة في تهذيب الكمال والحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب والسيوطي في تبليغ

الصحيفة وقال الخوارزمي في جامع المسانيد هو يروي كثيراً عن الإمام أبي حنيفة في هذه المسانيد وهو من كبار شيوخ البخاري ومسلم. فأين عقلك يا مسكين فضحك جهلك فاتق الله وتب وعد إلى رشدك.

٥٣- الفضل بن موسى السيناني:

نقل المؤلف عن الضعفاء للعقيلي بسنده إلى الفضل بن موسى قال كان أبو حنيفة يحدث عن أبي العتوف فإذا لم يحدث عنه قال زعم حماد قال الفضل زعموا كثير الكذب.

أقول الفضل بن موسى السيناني عالي الإسناد إمام من أئمة عصره في الحديث ثقة صاحب سنة.

ذكره الحافظ المزي رحمه الله في تهذيب الكمال في الرواة عن أبي حنيفة ونقله السيوطي في تبييض الصحيفة وقال في الجواهر المضية يروى عن أبي حنيفة رضي الله عنه وكان من أقران ابن المبارك في العلم والسن روى له الجماعة.

وفي جامع المسانيد للخوارزمي ويروي عن الإمام أبي حنيفة كثيراً في هذه المسانيد وهو من أصحابه.

٥٤- القاسم بن حبيب:

نقل المؤلف عن تاريخ بغداد بسند فيه ابن رزق والأبّار وحالهما معروف عن القاسم بن حبيب قال وضعت نعلي في الحصى ثم قلت لأبي حنيفة أرايت رجلاً صلى لهذه النعل حتى مات إلا أنه يعرف الله بقلبه فقال: مؤمن فقلت لا أكلمك أبداً.

أقول ولا يكاد ينقضي عجبني من هذه الروايات وقد سبق رد هذه الخرافات فلا تغفل.

٥٥- قيس بن الربيع:

نقل المؤلف عن الخطيب بسند فيه ابن رزق وابن سلم والأبار إلى قيس بن الربيع أنه سئل عن أبي حنيفة فقال من أجهل الناس بما كان وأعلمه بما لم يكن. ١هـ.

أقول وهكذا تكون الروايات الصحيحة والأسانيد المشرقة وغفل المسكين أن قيس بن الربيع الأسدي من أصحاب أبي حنيفة الرواة عنه كما في عقود الجمان للحافظ الصالحى الدمشقي. ثم المشهود له بالقدرة على استنباط الأحكام للمسائل المفترضة إلا يكون قد أُلِّمَ إماماً تاماً بالأحكام المستقرة للفقهِ الإسلامي وضبط قواعده وعرف معرفة كاملة كليات الفقه الإسلامي سبحانه الله قاسم العقول.

٥٦- مالك بن أنس:

أطال المؤلف من ص ٣٦٣-٣٦٧ في نقل الطعون المروية عن مالك في أبي حنيفة التي أهمها قول مالك في أبي حنيفة كاد الدين كاد الدين. نقل ذلك عن كتاب السنة المنسوب زورا لعبدالله بن أحمد وكتاب العلل لأحمد والحلية لأبي نعيم وتاريخ بغداد. ونقل عن كامل بن عدي قول مالك الداء العضال الهلاك في الدين وأبو حنيفة من الداء العضال.

أقول أجاب عن هذه الروايات الإمام الباجي في المنتقى شرح الموطأ في كتاب الاستئذان في باب ما جاء في المشرق وهاك نصه: وبها الداء العضال يريد الذي يُعني الأطباء أمره وهذا أصله ثم استعمل في كل أمر يتعذر محاولته من أمر دين أو دنيا. وروى ابن القاسم ومطرف وغيرهما عن مالك: الداء العضال الهلاك في الدين.

وقال محمد بن عيسى الأعشى وغيره من أهل العلم يقول هي البدع في الإسلام.

ومعنى هذا إن صح في وقت دون وقت وقد سكن الكوفة أفاضل الصحابة ومن العشرة كعلي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وعبدالله بن مسعود وجماعة من البدرين وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين. ولو كان هذا على ظاهره ومنع كعب لعمر بن الخطاب من التوجه إلى العراق لأخلاها عمر من المسلمين ولأشفق على تغير أديانهم ولكن عمر رضي الله عنه إن كان صح قول كعب له فقد تأوله على وجهه أو رد عليه قوله.

وقد روى عبد الملك بن حبيب قال ابن حجر في «التقريب»: ضعيف الحفظ كثير الغلط أخبرني مطرف أنهم سألوا مالكا عن تفسير الداء العضال في هذا الحديث حديث كعب الأحبار في أن بالعراق الداء العضال فقال أبو حنيفة وأصحابه وذلك أنه ضلل الناس بوجهين: بالإرجاء وبنقض السنن بالرأي.

قال أبو جعفر الداودي: هذا الذي ذكره ابن حبيب إن كان سلم من الغلط وثبت فقد يكون ذلك من مالك في وقت حرج اضطره لشيء ذكر له عنه مما أنكره فضاق به صدره فقال ذلك والعالم قد يحضره ضيق صدر فيقول ما يستغفر الله منه بعد وقت إذا زال غضبه.

قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه: وعندي أن هذه الرواية غير صحيحة عن مالك لأن مالكا رضي الله عنه - على ما يعرف من عقله وعلمه وفضله ودينه وإمساكه عن القول في الناس إلا بما صح عنده وثبت - لم يكن ليطلق على أحد من المسلمين ما لم يتحققه! ومن أصحاب أبي حنيفة عبدالله بن المبارك وقد شهر إكرام مالك له وتفضيله إياه.

وقد علم أن مالكا ذكر أبا حنيفة بالعلم بالمسائل وأخذ أبو حنيفة عنه أحاديث وأخذ عنه محمد بن الحسن «الموطأ» وهو مما أرويه عن أبي ذر عبد بن أحمد - الهروي - رضي الله عنه وقد شهر تناهي أبي حنيفة في العبادة وزهده في الدنيا وقد امتحن وضرب بالسوط على أن يلي القضاء فامتنع

وما كان مالك ليتكلم من مثله - كذا ولعلها في مثله - إلا بما يليق بفضله ولا نعلم أن مالكا تكلم في أحد من أهل الرأي وإنما تكلم في قوم من أصحاب الحديث من جهة النقل وقد روي عنه أنه قال: أدركت بالمدينة قوما لم تكن لهم عيوب فبحثوا عن عيوب الناس فذكر الناس لهم عيوباً وأدركت بها قوما كانت لهم عيوب سكتوا عن عيوب الناس فسكت الناس عن عيوبهم.

فمالك يزهد الناس عن العيوب ومن أين يبحث عن عيوب الناس؟! وكيف يذكر الأئمة بما لا يليق بفضله؟! وقد ذكرت في كتاب «فرق الفقهاء» ما نقل عنه من ذلك وبينت وجوهه والله أعلم وأحكم انتهى فنفي هذا الإمام الجليل عن الإمام مالك النبيل صدور هذا القول منه وهو الذي تطمئن النفس إليه والحمد لله رب العالمين قاله أبو غدة.

أقول وثناء مالك على أبي حنيفة من الشهرة بمكان يغني عن الإطالة بنقله من ذلك ما نقله الخطيب أن مالك قال وقد سئل هل رأيت أبا حنيفة قال نعم رأيت رجلاً لو كلمك في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجته ونقل نحوه ابن عبد البر في الانتقاء.

٥٧- الذهبي أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان:

نقل المؤلف ترجمة النعمان من ميزان الاعتدال للذهبي.

أقول وهذا دليل على سعة اطلاع المؤلف وإمامته في معرفة الرجال وكتبها يا له من مسكين لا يدري أنه لا وجود لترجمة النعمان في ميزان الاعتدال ولو أنه رجع إلى مقدمة الذهبي رحمه الله في ميزان الاعتدال

لفهم ذلك حيث قال الذهبي رحمه الله: وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحداً لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس مثل أبي حنيفة والشافعي والبخاري فإن ذكرت أحداً منهم فأذكره على الإنصاف وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس انتهى.

وقد بين بطلان وجود ترجمة النعمان بن ثابت في ميزان الاعتدال جمع من المحققين منهم:

١- العلامة عبدالحكي اللكنوي في كتابه غيث الغمام على حواشي إمام الكلام.

٢- العلامة ظهير أحسن النيموي في كتابه التعليق الحسن على آثار السنن.

٣- العلامة ظفر أحمد العثماني التهانوي في كتابه قواعد في علوم الحديث.

٤- العلامة عبدالفتاح أبو غدة في تعليقه على الرفع والتكميل.

٥- العلامة محمد عبدالرشيد النعماني في كتابه ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجة.

وهالك نصوصهم على نفس الترتيب اعلاه:

١- قال العلامة اللكنوي رحمه الله ومنها - أي الطعون الموجهة إلى أبي حنيفة - أن الذهبي ذكره في الضعفاء في ميزانه في حرف الألف بقوله إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة ثلاثتهم ضعفاء وجوابه:

أولاً: إن هذا جرح مبهم والجرح المبهم غير مقبول على القول الأصح عند أهل العلم كما بسطناه في الرفع والتكميل وفي الكلام المبرور في السعي المشكور.

وثانياً: أن شرط الذهبي في ميزانه أنه ذكر كل ما ذكره ابن عدي كما نص في مواضع من تذكرة الحفاظ وميزانه على ما نقلنا كل ذلك في الرفع والتكميل فلا يثبت منه ضعفه.

ومنها - أي الطعون - أنه قال الذهبي في حرف النون من ميزانه النعمان بن ثابت بن زوطا أبو حنيفة الكوفي إمام أهل الرأي ضعفه النسائي من جهة حفظه وابن عدي وآخرون وترجم له الخطيب في فصلين من تاريخه واستوفى كلام الفريقين معدليه ومضعفيه انتهى.

وجوابه من وجوه أحدها أن هذه العبارة ليس لها أثر في بعض النسخ المعتبرة على ما رأيتها بعيني ويؤيده قول العراقي في شرح ألفيته لكنه أي ابن عدي ذكر في كتاب الكامل كل من تكلم فيه وإن كان ثقة وتبعه على ذلك الذهبي في الميزان إلا أنه لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين انتهى. وقول السخاوي في شرح الألفية مع أنه أي الذهبي تبع ابن عدي في إيراد كل من تكلم فيه ولو كان ثقة لكنه التزم ألا يذكر أحداً من الصحابة ولا الأئمة المتبوعين.

وقول السيوطي في تدريب الراوي شرح تقريب النواوي إلا أنه أي الذهبي لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين انتهى فهذه العبارات من هؤلاء الثقات الذين قد مرت أنظارهم على نسخ الميزان الصحيحة مرات تنادي بأعلى النداء على أنه ليس في حرف النون من الميزان أثر لترجمة أبي حنيفة النعمان فلعلها من زيادات بعض الناسخين الناقلين في بعض نسخ الميزان.

وثانيها أنا لو سلمنا وجود هذه العبارة من الذهبي فحالها كحال ابن عدي فلا يستند بها لإثبات ضعف الإمام إلا غبي أو غوي. وثالثها أن هذه العبارة لا تدل على أن أبا حنيفة من الضعفاء عند الذهبي فانه قد ختمها بالحوالة على تاريخ بغداد وأشار إلى أنه لا يخلو عن تعديلات كثيرة وإن جروحه غير مقبولة ويؤيده أن الذهبي عد أبا حنيفة من حفاظ الحديث وذكر له ترجمة طويلة في تذكرة الحفاظ ولم ينقل جرحه عن أحد من الحفاظ.

ورابعها أن تضعيف النسائي إن ثبت وإن كان مفسراً لا يورث ضرراً فإنه قد ذكر السخاوي والسيوطي على ما بسطته في الرفع والتكميل في الجرح والتعديل أن النسائي من المتعنتين في الجرح فلا يعتمد على جرحه وأن ابن معين من المشددين وقد ذكروا كما بسطنا في الرسالة المذكورة أن من كان متعتاً في الجرح متبثاً في التعديل يعتمد على تعديله دون جرحه وقد مر غير مرة أن ابن معين ممن وثق أبا حنيفة فيعتمد على تعديله وتلقى أقوال جرحه الصادرة من المشددين في المزابل الجيفة ١. هـ كلام اللكنوي رحمه الله.

٢- قال العلامة ظهير أحسن النيموي في التعليق الحسن ج ١ ص ٨٨ فإن قلت قال الذهبي في الميزان النعمان بن ثابت زوطاً أبو حنيفة الكوفي إمام أهل الرأي ضعفه النسائي من جهة حفظه وابن عدي وآخرون وترجم له الخطيب في فصلين من تاريخه واستوفى كلام الفريقين معدليه ومضعفيه انتهى قلت هذه الترجمة لم توجد في النسخ الصحيحة من الميزان وأما ما يوجد على هوامش النسخ المطبوعة نقلاً عن بعض النسخ المكتوبة فإنها هو إلحاق من بعض الناس وقد اعتذر الكاتب وعلق على هذه العبارة ولما لم تكن هذه الترجمة في نسخته وكانت في أخرى أوردتها على الحاشية انتهى كلامه.

قلت ومما يدل على أنها إلحاقية أن الذهبي لم يورد كنية الإمام في باب الكنى من الميزان على حسب عادته والدليل الواضح على أنها إلحاقية أن الذهبي أقر بنفسه أنه لم يذكر ترجمته في الميزان حيث قال في ديباجته وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحداً لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس مثل أبي حنيفة والشافعي والبخاري انتهى وقال العلامة العراقي في شرح الألفية والسيوطي في تدريب الراوي إلا أنه لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين انتهى كلامهما فهذه العبارات تنادي بأعلى صوت أن ترجمة الإمام على ما في بعض

النسخ إلحاقية جداً فحاصل الكلام أن الجرح المفسر لم يثبت في حق الإمام أبي حنيفة عن أحد من أئمة الفن فلا يقدح في عدالته الجرح المبهم الذي صدر عن الدارقطني وأضرابه من المتشددين على أن الجرح المفسر أيضاً لا يقبل ببعض الأحيان في حق الأعيان قال العلامة التاج السبكي في الطبقات الكبرى قد عرّفناك أن الجراح لا يقبل منه الجرح وإن فسره في حق من غلبت طاعاته على معاصيه ومادحوه على ذاميه ومزكوه على جارحيه إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوضعية فيه من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية كما بين النظراء وغير ذلك حينئذ فلا يلتفت بكلام الثوري وغيره في أبي حنيفة وابن أبي ذئب وغيره في مالك وابن معين في الشافعي والنسائي في أحمد بن صالح ونحوه ولو أطلقنا تقديم الجرح لما سلم لنا أحد من الأئمة إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيه هالكون.

٣- قال العلامة ظفر التهانوي في قواعد في علوم الحديث قال الذهبي في الميزان وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحداً لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس مثل أبي حنيفة والشافعي والبخاري. هـ وبهذا يعلم أن ما يوجد في بعض نسخ الميزان من ذكر أبي حنيفة فيه وتضعيفه من جهة الحفظ فهو إلحاق لأن المؤلف نص بلفظه على عدم ذكره فيه أحداً منهم كيف وقد ذكر الذهبي أبا حنيفة في الحفاظ في تذكرته ونص في أول كتابه هذا بقوله هذه تذكره بأسماء معدلي حملة العلم النبوي ومن يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف والتصحيح والتزييف. هـ فهذا يدل على أن أبا حنيفة عنده حافظ إمام مجتهد في الحديث معدل حامل للعلم النبوي. هـ

٤- قال العلامة عبدالفتاح أبو غدة رحمه الله في تعليقه على الرفع والتكميل عند قول اللكنوي ولم يقبل جرح النسائي في أبي حنيفة وهو ممن له تعنت وتشدد في جرح الرجال المذكور في ميزان الاعتدال وضعفه

النسائي من قبل حفظه قال أبو غدة رحمه الله معلقاً ما نصه: هذا على ما في بعض النسخ فإنه توجد فيه في حرف النون ترجمة الإمام أبي حنيفة وتوجد فيه هذه اللفظة وفي بعض النسخ لا أثر لترجمته في «الميزان» ويؤيده قول العراقي: أنه لم يذكر الذهبي أحداً من الأئمة المتبوعين منه رحمه الله تعالى.

قال عبدالفتاح: وقد أوسع اللكنوي القول جداً في الاستدلال على دس ترجمة أبي حنيفة في بعض نسخ «الميزان» في كتابه «غيث الغمام على حواشي إمام الكلام» ص ١٤٦ وذكر وجوهاً كثيرة في تعزيز نفيها عن «الميزان» اقتصر على نقل الوجه الأول منها وأحيل القارئ إلى ما عده لطلوه قال رحمه الله تعالى: إن هذه العبارة ليست لها أثرٌ في بعض النسخ المعتبرة على ما رأيتها بعيني ويؤيده قول العراقي في «شرح ألفيته» ٣: ٢٦٠: لكنه أي ابن عدي ذكر في كتاب «الكامل» كل من تكلم فيه وإن كان ثقة وتبعه على ذلك الذهبي في «الميزان» إلا إنه لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين انتهى.

وقول السخاوي في «شرح الألفية» ص ٤٧٧ مع أنه أي الذهبي تبع ابن عدي في إيراد كل من تكلم فيه ولو كان ثقة لكنه التزم أن لا يذكر أحداً من الصحابة ولا الأئمة المتبوعين انتهى.

وقول السيوطي في «تدريب الراوي شرح تقريب النواوي» ص ٥١٩: إلا أنه أي الذهبي لم يذكر أحداً من الصحابة ولا الأئمة المتبوعين انتهى.

فهذه العبارات من هؤلاء الثقات الذين قد مرت أنظارهم على نسخ «الميزان» الصحيحة مرات: تنادي بأعلى النداء على أنه ليس في حرف النون من «الميزان» أثر لترجمة أبي حنيفة النعمان فلعلها من زيادات بعض الناسخين والناقلين في بعض نسخ «الميزان»؟ انتهى كلام اللكنوي باختصار على وجه واحد من «غيث الغمام».

قال عبدالفتاح: بل قد صرح الذهبي في مقدمة «الميزان» ٣:١ فقال: وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحداً لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس مثل أبي حنيفة والشافعي والبخاري فإن ذكرت أحداً منهم فأذكره على الإنصاف وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس انتهى.

وجاءت في النسخة المطبوعة من «الميزان» بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٥ ترجمة أبي حنيفة ٣:٢٣٧ في سطرين ليس فيها دفاع عن أبي حنيفة إطلاقاً وإنما تحط على جرحه وتضعيفه وكلام الذهبي في المقدمة ينفي وجودها على تلك الصفة لأنها تحمل القدح لا الإنصاف.

والطبعة الهندية من «الميزان» المطبوعة في مدينة لكنو سنة ١٣٠١هـ بالمطبع المعروف بأنوار محمدي لم تذكر فيها ترجمة للإمام أبي حنيفة في أصل الكتاب وإنما ذكر على الحاشية كلمات في سطرين قال مثبتها: لما لم تكن هذه في نسخة وكانت في أخرى أوردتها على الحاشية انتهى فلما طبع الكتاب بمصر سنة ١٣٢٥ طبعت تلك الكلمات التي على الحاشية في صلب الكتاب دون تنبيه!

وقد رجعت إلى المجلد الثالث من «ميزان الاعتدال» المحفوظ في ظاهرية دمشق تحت الرقم ٣٦٨ حديث وهو جزء نفيس جداً يتبدى بحرف الميم وينتهي بآخر الكتاب وكله بخط العلامة الحافظ شرف الدين عبدالله بن محمد الواني الدمشقي المتوفى سنة ٧٤٩ تلميذ مؤلفه الذهبي رحمهما الله تعالى وقد قرأه عليه ثلاث مرات مع المقابلة بأصل الذهبي كما صرح بذلك في ظهر الورقة ١٠٩ وظهر الورقة ١٥٩ وفي غير موطن منه تصريحات كثيرة له بالقراءة والمقابلة أيضاً فلم أجد فيه ترجمة للإمام أبي حنيفة النعمان في حرف النون ولا في الكنى.

وكذلك لم أجد له ترجمة في النسخة المحفوظة في المكتبة الأحمدية بحلب تحت الرقم ٣٣٧ وهي نسخة جيدة كتبت سنة ١١٦٠ بخط علي بن محمد الشهير بابن مشمشان في مجلد واحد كبير وقد كتبها عن نسخة كتبت سنة ٧٧٧ ويوجد بخط الشيخ ابن مشمشان هذا في المكتبة الأحمدية بحلب الجزء الأول والثالث والرابع والخامس من كتاب «نصب الراية» للحافظ الزيلعي وذلك مما يدل على أنه من أهل العلم المشتغلين بالحديث وهو علي بن محمد بن الشيخ كامل الشهير بابن مشمشان.

وقد سنحت لي في أوائل رمضان المبارك من سنة ١٣٨٢هـ زيارة المغرب فرأيت في مدينة الرباط في «الخزانة العامة» نصف نسخة المؤلف «ميزان الاعتدال» في مجلد واحد رقمها ١٢٩ ق ناقصة يبتدئ القسم الموجود منها من أوائل ترجمة عثمان بن مقسم البري وهو يوافق أواخر الصفحة ١٩٠ من الجزء الثاني المطبوع بمصر سنة ١٣٢٥ ويتتهي باخر الكتاب.

وفي حواشي هذه النسخة كتبت الحاقات كثيرة جداً في كل صفحة حتى في بعض الصفحات أخذت الإلحاقات الحواشي الثلاث وتارة الحواشي الأربع للصفحة.

وهي بخط واحد دون الحواشي الملحقه على جوانب الصفحات والأوراق المدرجة فيها وقد كتب على الورقة الأخيرة من أصل النسخة قراءات كثيرة وتواريخ لها ولنسخها فكان من ذلك أن النسخة قرئت على مؤلفها عدة مرات.

وهذا نص ما كتب في حواشي الورقة الأخيرة بحسب تسلسل تواريخه لا بحسب ترتيب كتابته فيها:

١- أنهاه كتابة ومعارضة داعيا لمؤلفه عبدالله المقرئ في سنة تسع وعشرين وسبع مئة.

٢- أنها كتاب ومعارضة أبو بكر بن السراج داعياً لمؤلفه في سنة ثلاث وثلاثين وسبع مئة.

٣- فرغه نسخاً مرة ثانية داعياً لمؤلفه أبو بكر بن السراج عفا الله عنه في سنة تسع وثلاثين وسبع مئة.

٤- قرأت جميع هذا «الميزان» وهو سفران على جامع سيدنا شيخ الإسلام... الذهبي أبقاه الله تعالى في مجالس آخرها يوم السبت ثاني عشر شهر رمضان سنة ثلاث وأربعين وسبع مئة بالمدرسة الصدرية بدمشق وكتب سعيد بن عبدالله الدهلي^(١٥٤) عفا الله عنه.

(١٥٤) لفظة الدهلي بالدال المهملة وتحتها كسرة نسبة إلى مدينة دهلي عاصمة بلاد الهند اليوم إذ المذكور هندي الأصل منسوب إليها. وهو الحافظ المفيد الرحال نجم الدين أبو الخير سعيد بن عبدالله الهندي الدهلوي البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي ولد سنة ٧١٢ ونشأ ببغداد وطاف وارتحل ثم أقام بدمشق ومات بها في طاعون سنة ٧٤٩هـ رحمه الله تعالى وكان حافظ الشام بعد شيخه الذهبي على صغر سنه. ترجم له رفيقه وصاحبه الحافظ الحسيني في «ذيل تذكرة الصحابة الحفاظ ص ٥٧- ص ٦٥ الحافظ السيوطي ذيل تذكرة الحفاظ» ص ٣٥٦ والحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة» ٢: ١٣٤ وضبط نسبه بقوله: الدهلي بكسر الدال المهملة وسكون الهاء انتهى.

ويقع هذا الاسم المنسوب محرفاً إلى الدهلي في كثير من المواضع لغرابة هذه النسبة في أنساب العلماء السابقين وقد وقع محرفاً إلى الدهلي في «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التواريخ» للحافظ السخاوي ص ١٥٣ و١٥٥ و١٦٧ من طبعة دمشق وص ٣١٦ و٣٢١ و٣٥٢ من طبعة بغداد المستقلة وص ٦٨٤ و٦٨٩ و٧٢٠ من طبعة بغداد في مجموعه «علم التاريخ عند المسلمين» للمستشرق فرانز روزنثال ووقع محرفاً إلى

٥- قرأت هذا الكتاب على جامعته شيخنا شيخ الاسلام الذهبي فسمح الله في مدته في مجالس آخرها يوم الجمعة ثاني عشر رجب الفرد سنة خمس وأربعين وسبع مئة بمنزله في الصدرية رحم الله واقفها بدمشق المحروسة وكتبه علي بن عبد المؤمن بن علي الشافعي البعلبكي حامدا لله ومصليا على النبي وآله ومسلما.

٦- فرغه نسخا لنفسه داعيا لمؤلفه أحمد بن عمر بن علي القوصي في العشر الأواخر من ربيع الآخر سنة ست وأربعين وسبع مئة.

٧- فرغه أبو القاسم ابن الفارقي عفا الله عنه داعيا لمؤلفه.

٨- قرأت جميع كتاب «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» وما على الهوامش من التخاريج والحواشي والملحقات بحسب التحرير والطاقة والتؤدة على مصنفه شيخنا الإمام العلامة... الذهبي فسمح الله في مدته في مواعيد طويلة كثيرة وافق آخرها يوم الأربعاء العشرين من شهر رمضان المعظم في سنة سبع وأربعين وسبع مئة في الصدرية بدمشق وأجاز جميع ما يرويه وكتب محمد بن علي الحنفي بن عبد الله انتهى.

وقد كانت وفاة الذهبي رحمه الله تعالى في ليلة الثالث من ذي القعدة سنة ٧٤٨ كما في «الدرر الكامنة» لابن حجر ٣: ٣٣٨.

قلت: قد رجعت أيضا إلى هذه النسخة العظيمة النادرة المثل في عالم المخطوطات فلم أجد فيها ترجمة للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه

=«الذهبي» في «ذيل طبقات الحنابلة» للحافظ ابن رجب ٢: ٤٤٥ وبها اغتررت فأثبتته في الطبعة الثانية من هذا الكتاب ص ١٠٣ الدهلي وهو خطأ كما علمت وثبت من صحته الدهلي في النصف المحفوظ من نسخة الذهبي في الخزانة العامة بالرباط فرجوت من الأخ الأستاذ منقذ الأميري الكشف عن هذه الكلمة فيها فراجعها وأكد لي كتابتها الدهلي دون نقط أو شكل فجزاه الله خيراً.

وهذا مما يقطع معه المرء بأن الترجمة المذكورة في بعض نسخ «الميزان» ليست من قلم الذهبي وإنما هي دخيلة على الكتاب بيد بعض الحانقين على الإمام أبي حنيفة وذلك أنها جاءت في سطرين لا تليق بمقام الإمام الأعظم ولا تحاكي تراجم الأئمة الذين ذكرهم الذهبي لدفع الطعن عنهم وهم دون أبي حنيفة إمامة ومنزلة فقد أطل النفس في تراجمهم طويلاً وجلّى مكانتهم وإمامتهم أفضل تجلية.

وكتاب «الميزان» هذا مرتع واسع لإلحاق تراجم فيه للنيل من أصحابها وقد امتد إليه قلم غير الذهبي في مواطن فيجب طبعه عن أصل مقروء على المؤلف كالجزء المحفوظ بظاهرية دمشق وكالقسم الموجود في خزانة الرباط وإنما أطلت في هذه التعليقة كثيراً تنزيها لمقام الإمام أبي حنيفة وتبرئة لساحة الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى وتعريفاً بالمخطوطات الموثوقة من «ميزان الاعتدال» ليصار إلى طبعه عنها ممن يوفقه الله تعالى.

٥ - قال العلامة محمد عبدالرشيد النعماني ما نصه:

دس ترجمة الإمام الأعظم في «الميزان» للذهبي.

ومما يجب التنبيه عليه في هذا المقام أنه قد وقع على هامش نسخة «الميزان» للذهبي المطبوعة بالهند في حرف النون ما نصه: ت س النعمان بن ثابت بن زوطا أبو حنيفة الكوفي إمام أهل الرأي ضعفه النسائي من جهة حفظه وابن عدي وآخرون وترجم له الخطيب في فصلين من «تاريخه» واستوفى كلام الفريقين معدليه ومضعفيه انتهى.

واعتذر عنها صاحب المطبعة بقوله: لما يكن هذه الترجمة في نسخة وكانت في الأخرى أوردتها على الحاشية ١هـ وأدخلها ناشر «الميزان» بمصر في الحوض من غير اعتذار.

والحق أن هذه الترجمة مدسوسة ولم يترجم لأبي حنيفة رضي الله عنه في «الميزان» والظن أن بعض من طالع «الميزان» كتب هذه العبارة على الهامش تعليقاً عليه فأدرجه بعض النساخ في الأصل.

قال الفاضل اللكنوي محمد عبدالحفي في «غيث الغمام على حواشي إمام الكلام»^(١٥٥): «إن هذه العبارة ليس لها أثر في بعض النسخ المعتبرة على ما رأيته بعيني.

ويؤيده قول العراقي في «شرح ألفيته»: لكنه أي ابن عدي ذكر في كتاب «الكامل» كل من تكلم فيه وإن كان ثقة وتبعه بعد ذلك الذهبي في «الميزان» إلا أنه لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين انتهى. وقول السخاوي في «شرح الألفية»: مع أنه أي الذهبي تبع ابن عدي في إيراد كل من تكلم فيه ولو كان ثقة لكنه التزم أن لا يذكر أحداً من الصحابة ولا الأئمة المتبوعين انتهى.

وقول السيوطي في «تدريب الراوي شرح تقريب النواوي»: إلا أنه أي الذهبي لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين انتهى. فهذه العبارات من هؤلاء الثقات الذين قد مرت أنظارهم على نسخ «الميزان» الصحيحة مرات تنادي بأعلى النداء على أنه ليس في حرف النون من «الميزان» أثر لترجمة أبي حنيفة النعمان فلعلمها من زيادات بعض الناسخين والناقلين في بعض نسخ «الميزان» ١هـ.

قلت: ولا شك في كونها مدسوسة كيف وقد صرح الذهبي نفسه في مقدمة «الميزان» أنه لا يذكر فيه ترجمة الإمام حيث قال ما نصه: وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحداً لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس مثل أبي حنيفة والشافعي ١هـ.

وصرح به العلامة محمد بن إسماعيل الأمير اليماني صاحب «سبل السلام» في «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار»^(١٥٦) بقوله: لم يترجم لأبي حنيفة في «الميزان» وترجم له النووي في «التهذيب» وأطال في ترجمته ولم يذكره بتضعيف ١هـ.

والدليل الواضح على كونها مدسوسة أن الحافظ ابن حجر العسقلاني قد ذكر في آخر كتابه «لسان الميزان» ما نصه: آخر الكتاب المختصر من «الميزان» مع الزيادات والتنبيهات والتحريرات قال مؤلفه أبقاه الله تعالى: فرغت منه في شهر جمادى الأولى سنة اثنتين وخمسين وثمان مئة بالقاهرة سوى ما ألحقته بعد ذلك وسوى الفصل الذي زدته من «التهذيب» وهم من ذكرهم الذهبي في «الميزان» وحذفهم في «اللسان» ليكون هذا المختصر مستوعبا لجميع الأسماء التي في «الميزان» والله المستعان ١هـ.

ثم لم يذكر ابن حجر في الفصل الذي زاده اسم الإمام رضي الله عنه مع كونه من رجال «التهذيب» فلو كانت ترجمة الإمام في «الميزان» لذكره ابن حجر في هذا الفصل كما قد صرح به ١هـ.

ثم نقل المؤلف كلاماً آخر للذهبي في ديوان الضعفاء فيه تضعيف الإمام الأعظم نقلاً عن ابن عدي والنسائي وابن معين. أقول قد عرفت حال ابن عدي وكتابه الكامل وعرفت ما يتعلق بالنسائي وسيأتي كلام ابن معين.

وانظر إلى تعصب المؤلف وعظيم عداوته لأبي حنيفة رضي الله عنه حيث ترك ما قاله الحافظ الذهبي في حق الإمام في تذكرة الحفاظ وسير أعلام النبلاء ومناقب الإمام الأعظم التي أفرد بها الحافظ الذهبي بجزء مستقل فقاتل الله التعصب.

ولولا خشية الإطالة لنقلت نصوص الحافظ الذهبي كاملة ولكني
أقتصر على نقل ترجمة الإمام الأعظم من تذكرة الحفاظ للإمام الذهبي
رحمه الله حيث قال ج ١ ص ١٦٨: ١٦٩:

١٦٣ / ١٠ س - أبو حنيفة الإمام الأعظم

فقيه العراق النعمان بن ثابت بن زوطا التيمي مولا هم الكوفي
مولده سنة ثمانين رأى أنس بن مالك غير مرة لما قدم عليهم الكوفة رواه
ابن سعد عن سيف بن جابر أنه سمع أبا حنيفة يقول وحدث عن عطاء
ونافع وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج وعدي بن ثابت وسلمة بن كهيل
وأبي جعفر محمد بن علي وقتادة وعمرو بن دينار وأبي إسحاق وخلق
كثير.

تفقه به زفر بن الهذيل وداود الطائي والقاضي أبو يوسف ومحمد
بن الحسن وأسد بن عمرو والحسن بن زياد اللؤلؤي ونوح الجامع وأبو
مطيع البلخي وعدة.

وكان قد تفقه بحمد بن أبي سليمان وغيره وحدث عنه وكيع ويزيد
بن هارون وسعد بن الصلت وأبو عاصم وعبد الرزاق وعبيد الله بن
موسى وأبو نعيم وأبو عبد الرحمن المقرئ وبشر كثير وكان إماماً ورعاً
عالماً عاملاً متعبداً كبير الشأن لا يقبل جوائز السلطان بل يتجر
ويتكسب.

قال ضرار بن صرد سئل يزيد بن هارون أيما أفقه الثوري أو أبو
حنيفة؟ فقال أبو حنيفة أفقه وسفيان أحفظ للحديث وقال ابن المبارك أبو
حنيفة أفقه الناس وقال الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة وقال
يزيد: ما رأيت أحداً أروع ولا أعقل من أبي حنيفة.

وروى أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز عن يحيى بن معين قال: لا
بأس به لم يكن يتهم. ولقد ضربه يزيد بن عمر بن هبيرة على القضاء فأبى
أن يكون قاضياً، قال أبو داود رحمه الله أن أبا حنيفة كان إماماً.

وروى بشر بن الوليد عن أبي يوسف قال: كنت أمشي مع أبي حنيفة فقال رجل لآخر هذا أبو حنيفة لا ينام الليل فقال والله لا يتحدث الناس عني بما لم أفعل فكان يحيي الليل صلاة ودعاء وتضرعا قلت مناقب هذا الإمام قد أفردتها في جزء كان موته في رجب سنة خمسين ومائة رضي الله عنه.

أنبأنا ابن قدامة أخبرنا ابن طبرزد أنبأنا أبو غالب بن البناء أنا أبو محمد الجوهري أنبأنا أبو بكر القطيعي ناشر بن موسى أنا أبو عبد الرحمن المقرئ عن أبي حنيفة عن عطاء عن جابر أنه رآه يصلي في قميص خفيف ليس عليه إزار ولا رداء قال ولا أظنه صلى فيه إلا ليرينا أنه لا بأس بالصلاة في الثوب الواحد.

٥٨- الشافعي محمد بن إدريس رحمه الله:

أطال المصنف في النقل عن الشافعي من ص ٣٦٩ - ص ٣٧٤ نقلاً عن الجرح والتعديل لابن أبي حاتم وآداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم وتاريخ بغداد للخطيب.

أقول لا يكاد ينقضي عجبني من صنيع هذا الهمام الذي يهرف بما لا يعرف والخطيب حاله معروف والعتب على ابن أبي حاتم الذي غالى في مسألة خلق القرآن حتى قال: إن القول بأن لفظي بالقرآن مخلوق كفر ينقل قائله من الملة وقد ذكر في كتابه الرد على الجهمية ما يدل على ما أصيب به عقله وهو يتحامل كثيراً على من يقول لفظ اللافظ بالقرآن مخلوق ولهذا السبب نفسه لم يتحاشى غفر الله له أن يقول في البخاري وهو هو تركه أبو زرعة وأبو حاتم فإذا كانت هذه حاله مع أهل صناعته - أعني الرواية فماذا يكون رأيه في أهل الفقه والدراية.

وثناء الشافعي تلميذ محمد بن الحسن صاحب النعمان على أبي حنيفة متواتر لا يحتاج إلى أن نطيل في ذكره وحسبنا أن مما يحفظه الصغار والكبار العلماء والعوام قول الشافعي الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة وهذه كتب الشافعية طافحة بنقل ثناء الشافعي على أبي حنيفة وتعظيمه وإجلاله فسبحان قاسم العقول والله في خلقه شئون.

٥٩- البخاري:

نقل المؤلف نص كلام البخاري في التاريخ الكبير ج ٨ ص ٨١ نعمان بن ثابت أبو حنيفة الكوفي مولى لربي تيم الله بن ثعلبة روى عنه عباد بن العوام وابن المبارك وهشيم ووكيع ومسلم بن خالد وأبو معاوية والمقرئ كان مرجئاً سكتوا عنه وعن رأيه وعن حديثه قال أبو نعيم مات أبو حنيفة سنة خمسين ومائة

أقول ذكر غير واحد من العلماء أن للبخاري رحمه الله تحملاً وتعصباً على أبي حنيفة رضي الله عنه قال الحافظ جمال الدين الزيلعي في نصب الراية لأحاديث الهداية في بحث الجهر بالبسملة للبخاري رحمه الله مع شدة تعصبه وفرط تحامله على مذهب أبي حنيفة لم يودع صحيحه منها حديثاً واحداً وقال أيضاً ج ١ ص ٣٥٦ والبخاري كثير التبع لما يرد على أبي حنيفة من السنة فيذكر الحديث ثم يعرض بذكره فيقول قال رسول الله ﷺ كذا وكذا وقال بعض الناس كذا وكذا يشير ببعض الناس إليه ويشنع بمخالفة الحديث عليه. ١هـ.

أقول بلغت مواضع التعريض بالإمام في الصحيح ثمانية عشر موضعاً وقال العلامة محمد أنور شاه الكشميري في فيض الباري ج ٨ ص ١٧١ وأما البخاري فإنه يهجو - يعني الإمام الأعظم رضي الله عنه. ١هـ.

قال العلامة محمد عبدالرشيد النعماني:
ولقد تنبه إلى ذلك العلامة صالح بن المهدي المقبل الكوكباني حيث
يشكو صنيع البخاري في حق الإمام الأعظم وغيره من الأئمة في كتابه
المعروف بـ«العلم الشامخ في إثبات الحق على الأبناء والمشايخ»
ولا شك أن البخاري من سادات المحدثين الرفعاء فما ظنك بمن
دونه ومع هذا تجنب البخاري من لا يحصى من الحفاظ العباد كما تخبرك
كتب الجرح والتعديل مثل علي بن المديني تجنبه مسلم.... وانظر
«الصحيحين» كم تحامى صاحباهما من الأئمة الكبار.... ففي رجالهما
من صرح كثير من الأئمة بجرحهم وتكلم فيهم من تكلم بالكلام
الشديد وأعجب من هذا أن في رجالهما من لم يثبت تعديله وإنما هو في
درجة المجهول أو المستور قال الذهبي في ترجمة حفص بن غيل: قال ابن
القطان: لا يعرف له حال ولا يعرف يعني فهو مجهول العدالة ومجهول
العين مجمع الجهالتين.

قال الذهبي: قلت: لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا يعني «الميزان»
فإن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذلك الرجل أو
أخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته وهذا شيء كثير ففي «الصحيحين»
من هذا النمط خلق كثيرون مستورون ما ضعفهم أحد ولا هم
بمجاهيل.

وقال في ترجمة مالك بن الخير الزبادي: في رواية «الصحيحين» عدد
كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم فانظر هذا العجب يروي عمن
حاله ما ذكر ويترك أئمة مشاهير مصنفين لأنهم قالوا بخلق القرآن أو
وقفوا أو نحو ذلك.

والعجب هنا من مجاملة الذهبي بقوله: لا هم بمجاهيل! فمن لم
يعلم عدالته لم تشمله أدلة قبول خبر الآحاد الخاصة بالعدول ولا يكفي
في العدالة مجرد إسلام الراوي عند غير الحنفية فالذي روى عنه بدون

توثيق مجهول سيما مع قلة الرواية والاصطلاح على تسميته مستوراً لا يدخله في العدول الذين تتناولهم أدلة قبول الأحاد. فهذا تفريط وإفراط يترك أبا حنيفة ومحمد بن الحسن وابن إسحاق وداود الظاهري وهذا قد أذعن له الناس في المغازي وهذا قد تبعه شطر أهل البسيطة ثم يروي عن مستور لا يعلم من هو ولا ما هو انتهى كلام المقبل.

قلت: صنيع البخاري مع الإمام الأعظم يشبه صنيعه مع جعفر الصادق قال الذهبي في «التذكرة» في ترجمة الإمام جعفر الصادق^(١٥٧): لم يحتج به البخاري واحتج به سائر الأمة اهـ.

أقول قد رد طائفة من العلماء على البخاري في المسائل التي عرض فيها بأبي حنيفة بمؤلفات مستقلة كما رد عليها العلامة بدر الدين العيني رحمه الله في عمدة القاري شرح صحيح البخاري وممن أفردوها بالتأليف العلامة عبد الغني الميداني تلميذ ابن عابدين سمى كتابه كشف الالتباس عما أورده البخاري على بعض الناس وهو جيد للغاية ولنا في ذلك رسالة مستقلة تأتي في القسم الثالث من هذا الكتاب.

أقول تحامل البخاري على أبي حنيفة ثابت لا ريب فيه ولكن ما سببه؟ يرى الشيخ العلامة محمد أنور شاه الكشميري ومثله العلامة الشيخ ظفر التهانوي أن سبب انحراف البخاري عن أبي حنيفة أن البخاري صحب الحميدي كما قاله الكشميري وصحب نعيم بن حماد كما قاله التهانوي وتعصب الحميدي على أبي حنيفة معلوم مما سبق ذكره وتعصب نعيم بن حماد كذلك معلوم حتى أن الدولابي اتهم حماداً بوضع حكايات في مثالب أبي حنيفة كلها زور كما جاء ذكره في تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر والميزان للذهبي وفي هدي الساري لابن حجر في

ترجمة نعيم بن حماد أنه كان شديداً على أهل الرأي وقال الحافظ الذهبي في الميزان في ترجمة نعيم قال العباس بن مصعب في تاريخه وضع نعيم بن حماد كتباً في الرد على الحنفية ١هـ.

ومما يدل على تعنت الحميدي ما رواه ابن حبان في كتاب المجروحين من طريق محمد بن منصور الجوار قال: رأيت الحميدي يقرأ كتاب الرد على أبي حنيفة في المسجد الحرام فكان يقول قال بعض الناس فقلت له كيف لا تسميه قال أكره أن أذكره في المسجد الحرام ١هـ وتأثر الرجل بما يسمعه من مشايخه أمر واقع لا سيما وتحامل المحدثين على أهل الرأي كان هو الاتجاه السائد في ذلك العصر.

ويرى الكوثري رحمه الله سبباً آخر لتحامل البخاري على أبي حنيفة وهو أن البخاري لما ارتحل لطلب العلم وعاد إلى بخارى حسده علماء بلده شأن كل من يرتحل للعلم ويعود لأهله بالجمل الكثير منه حتى أمسكوا له فتوى أخطأ فيها فأخرجوه بسببها من بخارى فلما أخرجوه انقلب عليهم وجرى بينه وبينهم ما جرى كما سبق للبخاري مثيله في نيسابور فأخذ يبدي بعض تشدد نحوهم في كتبه مما هو من قبيل نفثة مصدر لا تقوم بها الحجة ويرجى عفوها له ولهم سامحهم الله تعالى ١هـ. وحكاية إخراج البخاري مشهورة في كتب الحنفية وهي أن البخاري لما قدم بخارى في زمن أبي حفص الكبير وجعل يفتي بها فنهاه أبو حفص وقال لست بأهل لها فلم ينته حتى سئل عن صبيين شربا لبن شاة أو بقرة فافتى بشوت الحرمة فاجتمع الناس فأخرجوه والقصة مذكورة في الجواهر المضية والطبقات السنية والمبسوط للسرخسي وغيرها.

وقد استبعد أبو الحسنات اللكنوي رحمه الله وقوع هذه الحكاية بالنسبة إلى جلالة قدر البخاري ودقة فهمه وسعة نظره وغور فكره مما لا يخفى على من انتفع بصحيحه وعلى تقدير صحتها فالبشر يخطئ ١هـ.

ومما يبعد صحة هذه الحكاية أن أبا حفص الكبير تقدمت وفاته إذ توفي سنة مائتين وسبعة عشر والبخاري ظل متنقلاً بين المدن الإسلامية في طلب العلم ولم يرجع إلى بخارى إلا قبيل وفاته بزمان يسير إلا إن كان صاحب القصة هو ابنه محمد بن أحمد بن حفص أبو حفص الصغير رفيق البخاري في الطلب.

والمشهور في قصة إخراج البخاري أنه خرج من نيسابور إلى بلده بخارى على إثر اختلاف وقع بينه وبين محمد بن يحيى الذهلي من علماء نيسابور ولكن لم تكن بخارى بأحسن من نيسابور في احتضانه والاستفادة منه حيث اضطهده أميرها خالد بن أحمد بسبب كتاب وصله من محمد بن يحيى الذهلي حتى أخرجه محمد بن أحمد بن حفص إلى بعض رباطات بخارى كما يظهر من مراجعة سير أعلام النبلاء مع العلم أن البخاري كان في نشأته متفقها بالمذهب الحنفي السائد في تلك البلاد بخارى وما حولها فقد ذكر أرباب التاريخ والسير اختلاف البخاري وهو صغير إلى أحمد بن حفص الكبير الفقيه الحنفي تلميذ محمد بن الحسن الشيباني وسمع منه جامع سفيان الثوري وقد أثنى أبو حفص الكبير على البخاري لما رأى فيه من علامات النبوغ وجودة الحفظ فقال هذا شاب كيس أرجو أن يكون له صيت وذكر وقد كان ما قال وقال البخاري كما في تاريخ بغداد فلما طعنت في ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك ووكيع وعرفت كلام هؤلاء - يعني أصحاب الرأي فالإمام البخاري حنفي النشأة في الفقه وما أظنه استفاد الدقة في تراجمه إلا ببركة معرفته لفقه الحنفية المعروف لدى الفقهاء بالدقة وهذا أيضاً مما يبعد صحة تلك الحكاية المتناقلة من التحريم بالاجتماع على ضرع شاة وشرب لبنها.

والذي يصح في سبب إخراجه من بخارى هو ما ذكره الحافظ الذهبي أن سبب إخراج البخاري من بخارى هو قوله في مسألة اللفظ والذي أخرجه هو أبو حفص الصغير رفيق البخاري في الطلب ومعاصره

في شياخة بلدهما حيث قال الذهبي في السير في ترجمة أبي حفص الصغير ولما سئل البخاري عن القرآن وقال هو كلام الله قالوا كيف ينصرف فقال القرآن يتصرف بالألسنة فقال محمد بن يحيى الذهلي من أتى مجلسه أي البخاري فلا يأتيني وكتب الذهلي إلى خالد أمير بخارى وإلى شيوخها بأمره فهم خالد حتى أخرجه محمد بن أحمد بن حفص إلى بعض رباطات بخارى.

وكان محمد بن أحمد صاحب الترجمة أبو حفص الصغير رحل وسمع من أبي الوليد الطيالسي والحميدي ويحيى بن معين وغيرهم ورافق البخاري في الطلب مدة وله كتاب الأهواء والاختلاف والرد على اللفظية وكان ثقة إماماً ورعاً زاهداً ربانياً صاحب سنة واتباع وكان أبوه من كبار تلامذة محمد بن الحسن توفي سنة ٢٦٤ هـ انتهى كلام الذهبي مختصراً منقولاً عن الفوائد البهية للكنوي.

والذي يترجح من الأسباب ما ذكره العلامة أبو غدة بقوله ثم لا يغيب عنك إلى جانب ما تقدم أن البخاري فقيه غلب عليه الحديث والأثر ويرى أن الإيثار قول وعمل وأن أبا حنيفة محدث غلب عليه الفقه والرأي ولا يرى ذلك وقد كان بين هذين الفريقين جفوة معروفة جاء في ترتيب المدارك للقاضي عياض رحمه الله ج ١ ٩١ - ج ٣ ١٨١ قال أحمد بن حنبل ما زلنا نلعن أهل الرأي ويلعوننا حتى جاء الشافعي فمزج بيننا.

قال القاضي عياض يريد أنه تمسك بصحيح الآثار واستعملها ثم أراهم أن من الرأي ما يحتاج إليه وتبنى أحكام الشرع عليه وأنه قياس على أصولها وممتزج منها وأراهم كيفية انتزاعها والتعلق بعلمها وتبنيهاها فعلم أصحاب الحديث أن صحيح الرأي فرع للأصل وعلم أصحاب الرأي أنه لا فرع إلا بعد أصل وأنه لا غنى عن تقديم السنن وصحيح الآثار انتهى.

وفي موقف المحدث ابن أبي ذئب من الإمام مالك الفقيه المحدث من أجل ترك مالك العمل بحديث البيعان بالخيار لمعارض راجح عنده عبرة بالغة أيضاً في شدة حمل المحدثين على الفقهاء إذ قال ابن أبي ذئب بسبب ذلك يستتاب مالك فإن تاب وإلا ضربت عنقه كما في كتاب العلل للإمام أحمد ١/١٩٣ فقد أباح دمه إذ حكم بكفره لتركه العمل بالحديث فإن تاب وإلا يقتل كأنه كفر وارتد حتى يستتاب سبحانه الله.

فانظر رعاك الله أثر الاختلاف بين المحدثين والفقهاء فالفجوة بين الفريقين قديمة وانظر لزماً ما علقتة على الرفع والتكميل للكنوي حول هذه الكلمة القاسية في حق الإمام مالك رضي الله عنه وجزاه عن السنة والفقهاء خير الجزاء ١. هـ كلام شيخ مشايخنا عبدالفتاح وهاك نص تعليقه على الرفع والتكميل قال الإمام أحمد في كتابه «العلل ومعرفة الرجال» ١: ١٩٣: قالوا لابن أبي ذئب أن مالكا يقول: ليس البيعان بالخيار فقال ابن أبي ذئب هذا خبر موطأ في المدينة - أي متبع ثابت معمول به في المدينة - وكان مالك يقول: ليس البيعان بالخيار قال ابن أبي ذئب يستتاب مالك فإن تاب وإلا ضربت عنقه انتهى.

وقد أشار شيخنا العلامة المحقق الكوثري رحمه الله تعالى في كتابه «تأنيب الخطيب» ص ٧٩ إلى كلمة ابن أبي ذئب هذه وتعقبها فقال: ومن الغريب أنه يروى عن بعضهم أنه قيل له: إن مالكا لم يأخذ بحديث المتبايعين بمعنى أنه لا يرى خيار المجلس فقال يستتاب فإن تاب وإلا يقتل! كأنه بذلك كفر حتى يستتاب ويقتل! والله في خلقه شؤون انتهى.

ولعل الذي دفع ابن أبي ذئب إلى هذه الحملة الشديدة على مالك: ما فهمه من أن مالكا رد الحديث الصحيح «البيعان بالخيار...» مع العلم أن من رد حديثاً لعدم ثبوته عنده أو خالفه لدليل أقوى منه لديه لم يكن مكذباً ولا راداً لما جاء عن النبي ﷺ كيف ومالك رضي الله عنه روى حديث «البيعان بالخيار...» في موطئه بأصح الأسانيد مالك عن نافع عن

ابن عمر فجعل من رد الحديث مكابرة مثل من أوله أو أخذ بدليل أقوى منه تحامل مردود لا يلتفت إليه.

ثم بعد مدة من كتابة ما تقدم رأيت القاضي ابن أبي يعلى الحنبلي قد أورد كلام ابن أبي ذئب هذا في كتابه «طبقات الحنابلة» ١: ٢٥١ في ترجمة الفضل بن زياد البغدادي برواية الفضل له عن شيخه الإمام أحمد وقد حكاها الإمام أحمد عن ابن أبي ذئب ثم تعقبه بقوله: ومالك لم يرد الحديث ولكن تأوله على ذلك انتهى ومثله في «تاريخ بغداد» ٢: ٣٠٢ في ترجمة ابن أبي ذئب.

وقد تعرض لهذه المسألة القاضي عياض رحمه الله في كتابه «ترتيب المدارك» ١: ٥٣- ٥٥ ويبيّن مراد الإمام مالك فيما ذهب إليه من تأويل هذا الحديث ودفع القاضي أن يكون مالك قد رد الحديث وأطال في ذلك بعض الشيء فانظره إذا شئت.

وقال الإمام القرافي رحمه الله تعالى في أواخر «تنقيح الفصول» ٢: ٢١٤ بحاشية الشيخ محمد جعيط التونسي رحمه الله تعالى: ومما شنع - به - على مالك رحمه الله مخالفته لحديث بيع الخيار مع روايته له وهو مهيع متسع ومسلك غير ممتنع ولا يوجد عالم إلا وقد خالف من كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام أدلة كثيرة ولكن لمعارض راجح عليها عند مخالفها.

وكذلك مالك ترك هذا الحديث لمعارض راجح عنده وهو عمل أهل المدينة فليس هذا باباً اخترعه ولا بدعاً ابتدعه وعلق عليه الشيخ على جعيط نجل محشيه بقوله: قصد المصنف بهذا الجواب على ما ورد عن إمام دار الهجرة من تركه لحديث بيع الخيار وأخذ بعمل أهل المدينة ووجه ذلك على ما قاله الشاطبي في «الموافقات» في المسألة الثانية عشرة من كتاب الأدلة الشرعية ٣: ٦٦ أن العمل المستمر مأخوذ عن العمل المستمر في الصحابة ولم يستمر فيهم إلا وهو مستمر في عمل الرسول

عليه الصلاة والسلام أو في قوته وما جرى عليه العمل وثبت استمراره أثبت في الإتياع وأولى بالرجوع إليه انتهى.

وقال الإمام الشاه ولي الله الدهلوي في كتابه «الإنصاف في أسباب الاختلاف» ص ٤٤ وحديث خيار المجلس حديث صحيح روي بطرق كثيرة وعمل به ابن عمر وأبو هريرة من الصحابة ولم يظهر على الفقهاء السبعة - في المدينة - ومعاصريهم فلم يكونوا يقولون به فرأى مالك أن هذه علة قاذحة» انتهى.

ثم رأيت الإمام ابن قدامة الحنبلي رحمه الله تعالى يقول في كتابه «المغني» ٦: ٤ عند بحث حديث الخيار هذا... وقال الشافعي رحمه الله لا أدري هل اتهم مالك نفسه؟ أو نافعاً؟ وأعظم أن أقول عبدالله بن عمر! انتهى.

قال عبدالفتاح: وفي ثبوت هذه الكلمة عن الإمام الشافعي عندي نظر وقد رجعت إلى كتاب «الأم» و«الرسالة» فلم أجد هذه العبارة فيهما ولا في «السنن الكبرى» للبيهقي ولا في «المجموع» للنووي فالله أعلم بثبوتها عن الشافعي إذ هي غريبة عن أدبه وكسوة لسانه وألفاظه وقد جاء في «الأم» كلام للشافعي في هذه المسألة نازع فيه مالكا ولكنه في غاية أدب السلف العلمي الذي من شيوخه الإمام الشافعي رضي الله عنه.

وأنا أميل إلى أن قائل ذلك غيره ونسب إلى الشافعي للليل من شيخه مالك رضي الله عنه بلسان تلميذه وحاشاه من ذلك وهناك بعض الناس يطيب لهم أن يثبت ما ينقل من نيل الأئمة رضي الله عنهم بعضهم من بعض! نسأل الله السلامة والعافية من الأغراض والأمراض.

وإنما أطلت في هذه التعليقة لأن كلمة ابن أبي ذئب على إمامته وجلالة قدره لكبيرة في حق مالك النجم الثاقب في إمامة الحديث والفقهاء والناس وما أصدق أن يقال هنا:

وما جرى من الخلاف بينهم فهو اجتهاد فيه شادوا دينهم

أقول موافقة البخاري للحنفية أكثر من موافقته لغيرهم من الفقهاء يعرف ذلك من عرف صحيح البخاري وأمعن فيه والذي يظهر لي تحقيقاً أن المشكلة كلها تكمن في مسألة الإرجاء فالبخاري يرى الإيمان قول وعمل وأطال في ذلك في صحيحه وأبو حنيفة يرى العمل ثمرة للإيمان فهذا هو السبب الذي جعل البخاري يتحمل على أبي حنيفة وكم أثرت مسائل الاعتقاد في الجرح والتعديل ولم يسلم منها البخاري نفسه فقد أثرت عليه مسألة اللفظ حتى تركه بن أبي حاتم وأبو زرعة مع أن الصواب في مسألة اللفظ مع البخاري ومع أن ما ذهب إليه الإمام الأعظم في مسألة الإيمان هو من صميم السنة.

هذا هو سبب الفجوة بين البخاري والإمام الأعظم.
قال العلامة وهبي الألباني في كتابه العظيم «أبو حنيفة النعمان إمام الأئمة الفقهاء» ما نصه:

كان الإمام البخاري يرى أن الأعمال جزء من الإيمان ويرى الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى أن الإيمان هو عقد القلب على التصديق بالله تعالى والنطق بالشهادتين أما الأعمال فليست جزءاً من الإيمان.

وكان الإمام البخاري رحمه الله تعالى يرى أن تارك العبادات يعذب بالنار في الآخرة على حين يرى الإمام رحمه الله تعالى أن من سلم له الإيمان وفعل المعاصي المختلفة ومات دون توبة فإن أمره مؤخر إلى الله تعالى إن شاء عذبه بها بعدله وإن شاء عفا عنه فيها بفضله كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]
لذا نرى البخاري يقول في الإمام رحمه الله تعالى رمي بالإرجاء فإن كان قصد الإمام البخاري به الإرجاء الذي هو إرجاء أمر المؤمنين إلى الله تعالى يقضي فيهم بما يشاء فذلك صحيح لأنه عقيدة أهل السنة وإن كان يقصد به الإرجاء الذي يعنى به أنه لا تضر معصية مع الإيمان بحال - كما هو رأي الجهمية ومن وافقهم - فهذا مردود على قائله أياً كان فإن حياة

الإمام رحمه الله تعالى من عبادة الله تعالى وخوف منه وزهد وورع وحرص على مرضاة الله تعالى ورسائله المدونة فيها عقيدة الإمام من الفقه الأكبر والفقه الأبسط ترد هذه الدعوى على الإمام وترفض قبولها عنه.

قال الإمام الكوثري رحمه الله تعالى: كان في زمن أبي حنيفة وبعده أناس صالحون يعتقدون أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ويرمون بالإرجاء من يرى الإيمان العقد والكلمة مع أنه الحق الصراح بالنظر إلى حجب الشرع قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] وقال النبي ﷺ: (الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره) أخرجه مسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعليه جمهور أهل السنة قال الآمدي: أن المعتزلة كانوا في الصدر الأول يلقبون من خالفهم في القدر مرجئة.

وروي عن عثمان البتي: أنه كتب إلى الإمام رحمه الله تعالى وقال: أنتم مرجئة فأجابه: بأن المرجئة على ضربين: مرجئة ملعونة وأنا منهم بريء ومرجئة مرحومة وأنا منهم وكتب فيه بأن الأنبياء كانوا كذلك ألا ترى إلى قول عيسى عليه السلام ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨].

وقال عبدالشكور السالمي في «التمهيد»: ثم المرجئة على نوعين: مرجئة مرحومة وهم أصحاب النبي ﷺ ومرجئة ملعونة وهم الذين يقولون بأن المعصية لا تضر والعاصي لا يعاقب.

قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» في ترجمة مسعر بن كدام - بعد ذكر وثاقته - ولا عبرة بقول السليمان: كان من المرجئة: مسعر وحماد بن أبي سليمان والنعمان وعمرو بن مرة وعبدالعزیز بن أبي رواد وأبو معاوية وعمر بن ذر وسرد جماعة.

قلت الذهبي: الإرجاء مذهب لعدة من أجلة العلماء ولا ينبغي التحامل على قائله وهذا الإرجاء معناه تأخير أمر المؤمن المذنب إلى الله تعالى في الآخرة إن شاء عذبه وإن شاء غفر له فكلام البخاري في هذا الجانب إنما هو من قبل المذهب الذي مال إليه كل منهما ولا مجال للرد بمخالفة المذهب فلكل وجهة هو موليتها والله أعلم وإذا عرفت السبب فهناك الكلام على الإرجاء مفصلاً:

قال عبدالفتاح أبو غدة في تعليقه على الانتقاء لابن عبدالبر: الإرجاء معناه في اللغة: التأخير وله إطلاق على معنى مشروع وإطلاق على معنى ممنوع:

١- يطلق الإرجاء على معنى مشروع وهو تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين المتقاتلتين بعد مقتل سيدنا عثمان رضي الله عنه.

٢- ويطلق الإرجاء على معنى مشروع أيضاً وهو أن من اعتقد الإيمان بالله تعالى بقلبه وأقر به بلسانه وأخل بالعمل بأن ضيع شيئاً من الفرائض أو ارتكب بعض الكبائر كان مؤمناً مذنباً يستحق العذاب بالنار وأمره مرجأ أي مؤخر إلى الله تعالى إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه وهذا ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة مع اختلافهم في التعبير عنه.

٣- ويطلق الإرجاء على معنى مذموم ضال وهو تأخير القول في الحكم باستحقاق العذاب في النار على من ارتكب الكبائر كقتل النفس والزنا وشرب الخمر وترك الفرائض كالصلاة والصوم والزكاة لأن الإيمان عند من يرى ذلك إنما هو تصديق بالقلب وإقرار باللسان فقط ولا يضر ترك العمل وتشبوا له بظاهر حديث: (من قال لا إله إلا الله دخل الجنة). وهذا مذهب باطل وقع من بعض الفرق الضالة مخالفاً لصريح النصوص الثابتة القطعية وسمي القائلون به مرجئة قال الحافظ المرتضى الزبيدي في «تاج العروس» ١: ٦٩ في رجا: المرجئة طائفة من

المسلمين يقولون: الإيمان قول بلا عمل كأنهم قدموا القول وأرجؤوا العمل أي أخروه لأنهم يرون أنهم لو لم يصلوا ولم يصوموا لنجاهم إيمانهم انتهى.

وعلى هذه الإطلاقات فليس كل من أطلق عليه الإرجاء متهما في دينه وخارجاً عن السنة بل ينظر في المعنى الذي أطلق عليه فإن كان بالمعنى المشروع فهو من أهل السنة والهداية وإن كان بالمعنى المذموم فهو من أهل الضلالة والغواية.

قال العلامة المحقق اللكنوي في «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» ص ٢١٦ من الطبعة الثانية وص ٣٥٢ من الطبعة الثالثة في «الإيقاظ - ٢٢» في الفرق بين الإرجاء السني والإرجاء البدعي ما يلي: قد يظن من لا علم له - حين يرى في «ميزان الاعتدال» و«تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب» و«تقريب التهذيب» وغيرها من كتب الرجال في حق كثير من الرواة: كان يرى الإرجاء أو رمي بالإرجاء أو كان مرجئاً أو نحو ذلك من العبارات - أن من قيل فيه ذلك خارج عن أهل السنة والجماعة داخل في فرق الضلالة معدود من الفرق المرجئة مجروح بالبدعة الاعتقادية.

ومن هاهنا طعن كثير منهم بالإمام أبي حنيفة وصاحبيه وشيوخه لوجود إطلاق الإرجاء عليهم في كتب من يعتمد على نقلهم ومنشأ ظنهم غفلتهم عن الإرجاء السني وسرعة انتقال ذهنهم إلى الإرجاء الذي هو ضلال عند العلماء انتهى باختصار. ثم أسهب اللكنوي في شرح الإرجاء السني والبدعي في نحو عشرين صفحة فانظره.

قال عبدالفتاح: وأسوق هنا بعض تراجم من رمي بالإرجاء من المحدثين الكبار زيادة في توضيح المسألة لغير عارفيها ولو طالت التعليقة بعض الشيء:

١- جاء في «تاريخ بغداد» للخطيب ١٠٩:٦-١١٠ و«تهذيب الكمال» للحافظ المزي ١١١:٢ في ترجمة الإمام الحافظ عالم خراسان إبراهيم بن طهمان الهروي النيسابوري ثم المكي: روى له أصحاب الكتب الستة وقال عثمان بن سعيد الدارمي: كان ثقة في الحديث لم يزل الأئمة يشتهون حديثه ويرغبون فيه ويوثقونه.

وقال أبو داود: ثقة وقال صالح بن محمد الحافظ: ثقة حسن الحديث يميل شيئاً إلى الإرجاء في الإيمان حُب الله حديثه إلى الناس جيد الرواية.

وقال إسحاق بن راهويه: كان صحيح الحديث حسن الرواية كثير السماع ما كان بخراسان أكثر حديثاً منه وهو ثقة. وقال أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي - بلديه -: سمعت سفیان بن عيينة يقول: ما قدم علينا خراساني أفضل من أبي رجاء عبدالله بن واقد الهروي قلت له: فإبراهيم بن طهمان؟ قال: كان ذاك مرجئاً.

قال أبو الصلت: لم يكن إرجاءهم هذا المذهب الخبيث: أن الإيمان قول بلا عمل وإن ترك العمل لا يضر بالإيمان بل كان إرجاءهم أنهم يرجون لأهل الكبائر الغفران رداً على الخوارج وغيرهم الذين يكفرون الناس بالذنوب وكانوا يرجئون ولا يكفرون بالذنوب ونحن كذلك سمعت وكيع بن الجراح يقول: سمعت سفیان الثوري يقول في آخر أمره نحن نرجو لجميع أهل الذنوب والكبائر الذين يدينون ديننا ويصلون صلاتنا وإن عملوا أي عمل.

٢- وجاء في «الميزان» للذهبي ٧٦:١ في ترجمة الحافظ الكبير الإمام إبراهيم بن يوسف الباهلي البلخي المعروف بالماكياني صاحب الرأي ما يلي: لزم أبا يوسف حتى برع - في الفقه - وعنه النسائي ووثقه وقال أبو حاتم: لا يشتغل به. قلت - القائل الذهبي -: هذا تحامل! لأجل الإرجاء الذي فيه. زاد ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١٨٤:١ في

ترجمته: قال الدار قطني: ذكرته لعليك الرازي - هو علي بن سعيد - فقال: ثقة ثقة.

٣- وجاء في «تهذيب التهذيب» ٣٢٠:٢-٣٢١ في ترجمة الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني المتوفى سنة ٩٥ المعروف والده بابن الحنفية ما يلي: روى له الجماعة وقال مصعب الزبيري ومغيرة بن مقسم وعثمان بن إبراهيم الحاطبي هو أول من تكلم في الإرجاء قلت - القائل ابن حجر - المراد بالإرجاء الذي تكلم الحسن بن محمد فيه غير الإرجاء الذي يعيبه أهل السنة المتعلق بالإيمان وذلك أني وقفت على كتاب الحسن بن محمد المذكور قال في آخره: ونوالي أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ونجاهد فيهما لأنهما لم تقتل عليهما الأمة ولم تشك في أمرهما ونرجئ من بعدهما ممن دخل في الفتنة فنكل أمرهم إلى الله إلى آخر الكلام.

فمعنى الذي تكلم فيه الحسن أنه كان يرى عدم القطع على إحدى الطائفتين المقتلتين في الفتنة بكونه مخطئاً أو مصيباً وكان يرى أنه يرجأ الأمر فيهما وأما الإرجاء الذي يتعلق بالإيمان فلم يعرج عليه فلا يلحقه بذلك عقاب والله أعلم انتهى باختصار.

وأكتفي بهذه النماذج الثلاثة هنا لتخفيف الطول وقد أوردت أكثر منها فيما علقته على «الرفع والتكميل» في «الإيقاظ - ٢٢» من الطبعة الثالثة فقف عليه إذا شئت.

قال الحافظ الذهبي في «الميزان» ٩٩:٤ في ترجمة الإمام الحافظ مسعر بن كدام الكوفي الأحوال أحد الأعلام ما يلي: روى له الجماعة حجة إمام ولا عبرة بقول السليمان: كان من المرجئة مسعر وحماد بن أبي سليمان والنعمان - أي أبو حنيفة - وعمر بن مرة وعبد العزيز بن أبي رواد وأبو معاوية وعمر بن ذر وسرد جماعة قلت القائل الذهبي الإرجاء مذهب لعدة من جلة العلماء لا ينبغي التحامل على قائله انتهى.

وقال الحافظ محمد بن يوسف الصالحى في «عقود الجمان» ص ٣٨٨: قال الإمام الحافظ الناقد المجتهد أبو عمر يوسف بن عبد البر رحمه الله تعالى في كتاب العلم جامع بيان العلم وفضله الذي لم يصنف في بابيه مثله ٢: ٢٤٨ ونقموا على أبي حنيفة الإرجاء ومن أهل العلم من ينسب إلى الإرجاء كثير لم يعن أحد بنقل قبيح ما قيل فيه كما عنوا بذلك في أبي حنيفة لإمامته.

قلت القائل الحافظ الصالحى: قال في «شرح المواقف» كان غسان المرجئ يحكي ما ذهب إليه من الإرجاء عن الإمام أبي حنيفة ويعدده من المرجئة - أي من المرجئة الضالة التي ترى الإيمان هو التصديق بالقلب فقط ولا يضر ترك العمل - وهو افتراء عليه! قصد غسان ترويج مذهبه بموافقة رجل كبير مشهور.

قال الآمدي: ومع هذا أن أصحاب المقالات قد عدوا الإمام أبا حنيفة من مرجئة أهل السنة ولعل ذلك أن المعتزلة في الصدر الأول كانوا يلقبون من خالفهم في القدر: مرجئاً أو لأنه لما قال: الإيمان هو التصديق ولا يزيد ولا ينقص ظن به الإرجاء بتأخير العمل عن الإيمان وليس كذلك إذ عرف منه المبالغة في العمل والاجتهاد فيه. انتهى كلام شرح المواقف فتأمله فإنه من النفائس انتهى كلام الصالحى.

ولعلك لا تجد هذا البحث على هذه الصورة في كتاب فشد يدك عليه وانظر للتوسع والاستيفاء في الإرجاء «تاريخ الإسلام» للذهبي ٣: ٣٥٨ في ترجمة الحسن بن محمد الهاشمي ففيه ما ليس في غيره وما قاله شيخنا العلامة الكوثري في «تأنيب الخطيب» ص ٤٤-٤٥ وهو نفيس جداً وقواعد في علوم الحديث لشيخنا ظفر أحمد التهانوي وما علقته عليه ص ٢٣٢-٢٤٠ وما علقته على «الرفع والتكميل» ص ٦٧-٦٩ من الطبعة الثانية و ص ٨١-٨٣ من الطبعة الثالثة و«الإيقاظ - ٢٢» في الطبعة الثانية وأوسع منه جداً في الطبعة الثالثة والله ينفعني بدعائك.

٦٠- الإمام محمد بن حبان البستي:

نقل المؤلف نص كلامه من كتاب المجروحين.
أقول ألف ابن حبان ثلاثة كتب في الرد على أبي حنيفة والطعن فيه

هي:

- ١- كتاب علل مناقب أبي حنيفة ومثالبه في عشرة أجزاء.
- ٢- كتاب علل ما أسنده أبو حنيفة في عشرة أجزاء أيضاً «ذكرهما ياقوت الحموي في معجم البلدان».

٣- كتاب التنبيه على التمويه ذكره ابن حبان نفسه في كتابه المجروحين
وغاية ما عند ابن حبان من محامل على أبي حنيفة يرجع إلى أمرين:

- ١- قلة حديث أبي حنيفة مع كثرة أخطائه فيما رواه.
 - ٢- أن أبا حنيفة كان مرجئاً داعياً لبدعته.
- ومعلوم بطلان الأمرين من خلال ما سبق ذكره من شهادة الأئمة الكبار بكثرة حديث أبي حنيفة وجودة حفظه وبيان معنى الإرجاء الذي نسب إلى أبي حنيفة وأنه محض السنة.

ثم ابن حبان صاحب حدة في الطبع وصلابة في الرأي كما يعلم ذلك من مطالعة ترجمته يقول الحافظان الذهبي وابن حجر: ابن حبان ربما جرح الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه قاله الذهبي في الميزان وابن حجر في القول المسدد.

هذا وقد استوفى الرد على ابن حبان شيخ مشايخنا عبدالفتاح أبو غدة فيما علقه على الانتقاء فهناك نص كلامه قال رحمه الله بعد أن ذكر المثني على أبي حنيفة ما نصه: أما ما زعمه بعض المحدثين المتعصبين على الإمام أبي حنيفة من المطاعن والمثالب التي تخرج به عن الملة وتجعله أحد زنادقة الدنيا فأسوق هنا كلام واحد منهم فقط هو الإمام أبو حاتم بن حبان البستي لينكشف للناظر الموازن بين كلام المثني وكلام القادحين كيف يؤدي التعصب بصاحبه أن يقول ما لا يعقل ولا يقبل ولا ينقل

ولكنه التعصب الأسود المقيت الذي يجعل كل ذلك مستساغاً عذراً فراتا لدى المتعصب! والإمام الحافظ المحدث أبو حاتم بن حبان البستي محمد بن حاتم: أحد كبار المحدثين الذين تكلموا وألفوا في الرجال جرحاً وتعديلاً ولد في حدود سنة ٢٨٠هـ بعد وفاة أبي حنيفة بمئة وثلاثين سنة تقريباً ومات في سنة ٣٥٤ وهو في عشر الثمانين من عمره رحمه الله تعالى وعفا عنه وهو صاحب كتاب «صحيح ابن حبان» المشهور.

هذا المحدث الحافظ الكبير ألف ثلاثة كتب في التهجم على أبي حنيفة والطعن فيه وهي:

- ١- كتاب علل مناقب أبي حنيفة ومثالبه.
 - ٢- وكتاب علل ما أسنده أبو حنيفة. ٣- وكتاب التنبيه على التمويه.
- كشف فيه - على زعمه - مخازي أبي حنيفة وما رمي فيه من مطاعن وذكر من هذا الكتاب جملاً يستدل بها على ما وراءها - على حد تعبيره - في «كتاب الضعفاء والمجروحين» له.

وقد أورد تلك الجمل فيه بالأسانيد! التي فيها المجروحون والهالكون والمتعصبون وتجلد في ذلك غاية التجلد ولم يبال بذلك ديناً وصناعة وهو المحدث الموثق المجرح المعدل المزكي! فالله يغفر له ويعفو عنه ويتوب عليه ويرحمه.

فقد ترجم رحمه الله تعالى في كتابه «كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» لألف ومئتين وواحد وثمانين رجلاً وذكر فيه الضعفاء والمتروكين والكذابين والوضاعين والزنادقة والدجالين والمبتدعة وأهل الأهواء الزائغين الضالين وترجم لكل واحد منهم ترجمة.

فبعض التراجم تبلغ خمسة أسطر أو دونها وبعضها تبلغ عشرة أسطر أو تزيد عليها والقليل منها جداً التي تبلغ الصفحة أو الصفحتين إلا ترجمة الإمام أبي حنيفة فإنها أطول ترجمة في الكتاب كله على الإطلاق

وزادت على عشر صفحات فهي في الجزء الثالث من صفحة ٦١ حتى ٧٣.

وقد أطل في ترجمته لطيل القدح فيه! حتى كانت أطول ترجمة في كتابه المذكور وذكر فيها أبا حنيفة بأسوأ الأوصاف قائلاً ثم ناقلاً فأنا أنقل بإيجاز بعض عباراته بحروفه ليقف القارئ عليها ثم يحكم بما يوحى إليه دينه وعلمه وعقله فيما قاله ابن حبان وفيما نقله.

قال ابن حبان ٦١:٣: أبو حنيفة الكوفي صاحب الرأي كان أبوه مملوكاً لرجل من نجد من بني قفل فأعتق أبوه وكان خبازاً لعبدالله بن قفل وكان أبو حنيفة جديلاً ظاهر الورع^(١٥٨) لم يكن الحديث صناعته

(١٥٨) أي لا وجود للورع في باطنه وهذا جرح جديد! بلفظ فريد! ما أحد قاله قبل ابن حبان في أبي حنيفة ولا في غيره ولا يجوز أن يقال إلا إذا قامت عليه دلالة ناطقة كما سأشرحه بعد قليل والدليل على أن هذا القول من ابن حبان جرح وطعن ما جرت به عادته في جنب العلماء الذين يشني عليهم فإنه يصف أحدهم بقوله:.... وله ورع خفي وإليك الشواهد على ذلك:

١. قال في ترجمة الإمام أحمد في «كتاب الثقات» ١٨:٨:.... كان حافظاً متقناً ورعاً فقيهاً لازماً للورع الخفي مواظباً على العبادة الدائمة...

٢. وفي ترجمة الإمام البخاري ٩١٤:١١٣: كثرت عنايته بالأخبار وحفظه للأثار مع علمه بالتاريخ ومعرفة أيام الناس ولزوم الورع الخفي والعبادة الدائمة...

٣. وفي ترجمة أبي الفضل محمد بن إبراهيم بن النضر نبيرة ١٤٧:٩:.... ممن رحل وجمع وعني بالعلم وجمعه وشمر للغزو وأسبابه مع الورع الخفي والجهد والسخاء الوافر...

٤. وروى ابن حبان في مقدمة «كتاب المجروحين» ١٨٤:٨٣ عن عمرو

بن النضر قال: مررت بمسجد الأنصار فإذا عمرو بن عبيد جالس قال: فقال لي: أي شيء مر بكم البارحة في مجلس الحسن؟ قال: وأخبرته بمسألة مرت فأجاب فيها قال فقلت: هكذا قال أصحابنا قال: ومن أصحابكم؟ قال قلت له: أيوب ويونس وهشام - وفي رواية أيوب ويونس وابن عون والتميمي - قال: أولئك أنجاس أرجاس أطفاس - أي قذرون - أموات غير أحياء وما يشعرون.

قال أبو حاتم - هو ابن حبان نفسه: هذا يقول لهؤلاء وهم أئمة العلم ومصابيح الدين وسرج الإسلام ومنار الهدى ولم يكن على أديم الأرض في زمانهم أربعة تشبههم في الدين والفقه والحفظ والصلابة في السنة والبغض لأهل البدع مع التقشف الشديد والجهد في العبادة والورع الخفي.

فقوله ظاهر الورع جرح وطعن في أبي حنيفة لا ريب فيه يريد به أنه لا وجود للورع في باطنه ولنقف قليلاً مع الحافظ ابن حبان في هذا الجرح الجديد الفريد.

حال الانسان في باطنه مما اختص الله بعلمه فهذا حكم غيبي يبرأ منه أهل الدين والتقوى فمن أين علم ابن حبان أن باطن أبي حنيفة خلاف ظاهره؟ فقد تدخل فيما اختص بعلمه علام الغيوب وحكم هذا لا يحمله أحد.

ثم ابن حبان ولد بعد وفاة أبي حنيفة بنحو ١٣٠ سنة فلو كان يعيش في زمنه ورآه وخالطه وجالسه وعرفه لجاز أن يتفوه بهذا الاتهام المنبوذ من كل سامع أما أن يتخطى الدهور ويفوه بهذا فواقع منهج النقد في الحديث يرده وينقضه ولكن التعصب والبغض يُقَوِّلُ صاحبه ما لا يقال ولا يعقل!

حدث بمئة وثلاثين حديثاً مسانيد ما له حديث في الدنيا غيرها
أخطأ منها في مائة وعشرين حديثاً إما قلب إسناده أو غير متنه حيث لا
يعلم فلما غلب خطؤه على صوابه استحق ترك الاحتجاج به في الأخبار.
ومن جهة أخرى: لا يجوز الاحتجاج به لأنه كان داعياً إلى الإرجاء
والداعية إلى البدع لا يجوز أن يحتج به عند أئمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه
خلافاً على أن أئمة المسلمين وأهل الورع في الدين في جميع الأمصار
وسائر الأقطار جرحوه وأطلقوا عليه القدح إلا الواحد بعد الواحد قد
ذكرنا ما روي فيه من ذلك في كتاب التنبيه على التمويه فأغنى ذلك عن
تكرارها في هذا الكتاب غير أنني أذكر منها جملاً يستدل بها على ما وراءها
ثم ساق ابن حبان ناقلاً بالأسانيد! العبارات التالية:

١- معاذ العنبري سمعت سفيان الثوري يقول: استتيب أبو حنيفة من
الكفر مرتين. ٦٥:٣

٢- عن أبي يوسف قال: أول من قال: القرآن مخلوق أبو حنيفة يريد
بالكوفة. ٦٥:٣

٣- حماد بن أبي حنيفة قال: سمعت - أبي - أبا حنيفة يقول: القرآن
مخلوق فكتب إليه ابن أبي ليلى: إما أن ترجع وإلا لأفعلن بك فقال:
رجعت فلما رجع إلى بيته قلت: يا أبي أليس هذا رأيك؟ قال: نعم يا
بني وهو اليوم أيضاً رأيي ولكن أعطيتهم التقية ٦٥:٣.....

٤- يوسف بن أسباط قال: قال أبو حنيفة: لو أدركني رسول الله ﷺ
لأخذ بكثير من قولي وهل الدين إلا الرأي الحسن؟ ٦٥:٣

٥- ... جعفر بن محمد يقول: اللهم إنا ورثنا هذه النبوة عن أبينا إبراهيم
وورثنا هذا البيت عن أبينا إسماعيل وورثنا هذا العلم عن جدنا محمد
ﷺ فاجعل لعنتي ولعنة آبائي وأجدادي على أبي حنيفة. ٦٥:٣

٦- عبد الصمد بن حسان قال: كنت مع سفيان الثوري بمكة عند
الميزاب فجاء رجل فقال: إن أبا حنيفة مات قال: اذهب إلى إبراهيم

بن طهمان فأخبره فجاء الرسول فقال: وجدته نائماً قال: ويحك! اذهب فأنبهه وبشره بأن فتان هذه الأمة مات والله ما ولد في الإسلام مولود أشأم عليهم من أبي حنيفة والله لكان أبو حنيفة أقطع لعري الإسلام عروة عروة من قحطبة الطائي بسيفه قحطبة الطائي: قائد جيوش أبي مسلم الخراساني في إقامة الدعوة العباسية بخراسان وقد قتل عشرات الألوف في سبيل ذلك! ٦٥:٣.

٧- سفيان الثوري - وجاء نعي أبي حنيفة - فقال: الحمد لله الذي أراح المسلمين منه لقد كان ينقض الإسلام عروة عروة ٦٦:٣.

٨- محمد بن عامر الطائي: رأيت - يعني في المنام - كأني واقف على درج مسجد دمشق في جماعة من الناس فخرج شيخ ملبب شيخاً وهو يقول: أيها الناس إن هذا غير دين محمد! فقلت لرجل إلى جنبي: من هذين الشيخين؟ قال: هذا أبو بكر الصديق يلبب أبا حنيفة ٦٦:٣.

٩- علي بن عاصم يقول: قلت لأبي حنيفة: إبراهيم بن علقمة عن عبد الله - بن مسعود - أن النبي ﷺ صلى بهم خمسا ثم سجد سجدتين بعد السلام فقال أبو حنيفة إن لم يكن جلس في الرابعة فما تسوى هذه الصلاة هذه وأشار إلى شيء - قذاة - من الأرض فأخذه ورمى به.

١٠- بشر بن المفضل يقول: قلت لأبي حنيفة حدثنا شعبة عن هشام بن يزيد بن أنس عن أنس أن يهودياً رضح رأس جارية بين حجرين فريض رسول الله ﷺ رأسه بين حجرين قال أبو حنيفة: هذا هذيان.

١١- أبا اسحاق الفزاري يقول: كنت عند أبي حنيفة فجاء رجل فسأله عن مسألة فقال فيها فقلت: إن النبي عليه الصلاة والسلام قال: كذا وكذا قال هذا حديث خرافة ٧٠:٣.

١٢- بشر بن المفضل يقول: حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وقال: أبو حنيفة هذا رجز ٧٠:٣.

١٣ - سفيان بن عيينة قال: حدثت أبا حنيفة بحديث عن النبي ﷺ فقال: بُل على هذا ٧٠:٣.

١٤ - سويد بن عبدالعزيز قال: جاء رجل إلى أبي حنيفة فقال: ما تقول فيمن أكل لحم الخنزير؟ فقال: لا شيء عليه ٧٣:٣.

١٥ - يحيى بن حمزة وسعيد بن عبدالعزيز قالا: سمعنا أبا حنيفة يقول: لو أن رجلاً عبد هذا النعل تقرباً إلى الله جل وعلا لم أر بذلك بأساً ٧٣:٣ انتهى ووقع في المطبوعة: عبد هذا البغل... وهو تحريف!

هذا بعض ما أورده ابن حبان في ترجمة الإمام أبي حنيفة وتركته جملاً أخرى خشية زيادة الإطالة وفيها - على ذمة ابن حبان - هزء أبي حنيفة بأحاديث رسول الله ﷺ وردها بسخرية وازدراء! قال الحافظ الذهبي وابن حجر: ابن حبان ربما جرح الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه وقد صدقاً كما في «الميزان» ١: ٢٧٤ و«القول المسدد» للحافظ ابن حجر ص ٣٣.

فأبو حنيفة - على هذه الأقوال المزعومة والروايات المكشوفة - فاق كبار الزنادقة والملاحدة والمشركين في الهزء بالشرعية وبالنبي ﷺ وبتجويز عبادة النعل تقرباً إلى الله حتى غير دين محمد - واستدل ابن حبان على هذا برؤيا منام نائم! هكذا الجرح والتعديل عند هذا المحدث الناقد في إمام من كبار أئمة الدين - وحتى قال - كما نقله ابن حبان أيضاً لو أدركني رسول الله لأخذ بكثير من قولي!

رحمك الله يا أبا حاتم بن حبان البستي نقلت وقلت كل هذا في الإمام أبي حنيفة وأنت تعلم حق العلم أن جرح أقل راو بغير ما فيه من أشد الحرام والبهتان وتعلم قصة بكاء شيخك عبدالرحمن أبي محمد ابن

أبي حاتم الرازي^(١٥٩) حين ذكر بخطورة الجرح فبكى حتى سقط الكتاب من يده رحمه الله تعالى^(١٦٠) فهي من مروياتك على الغالب فكيف بجرح عالم بل إمام من أكبر أئمة المسلمين؟!!

وكلام ابن حبان هذا - ومن سبقه إلى نحوه ومثله أو لحقه - هو الذي دعا الشيخ جمال الدين القاسمي أن يقول: وقد وجد لبعض المحدثين تراجم لأئمة أهل الرأي يخجل المرء من قراءتها فضلاً عن تدوينها... كما سيأتي كلامه تعليقا ص ٣٣٣-٣٣٤.

وإذا كان كل هذا الذي قلته في أبي حنيفة موجوداً فيه فكيف يشني عليه إمامك الشافعي المطلبي رضي الله عنه وقبله شيخه الإمام مالك الأصبحي المدني والإمام يحيى بن سعيد القطان ووكيع بن الجراح وابن معين... وهذه الطبقة المشهود لها بالعلم والتقوى والورع والنباهة رضي الله عنهم وهم جهابذة أئمة الحديث النقاد المعاصرون له أو الملتقون به ويذكرونه بالخير والثناء الحسن؟

فإن صح ما تزعمه - وحاشا أن يصح - لزم منه أن يكون الإمام الشافعي والإمام مالك وسائر الأئمة الذين أثنوا عليه: شيوخ المغفلين! بل لزم أن تكون أكثر هذه الأمة مجتمعة على ضلالة إذ اتخذها شطر الأمة المحمدية من يوم ظهور إمامته إلى يومنا هذا قدوة ومتبعا في الفقه والدين وأحكام شرع الله تعالى ومنها اعتماد أقواله في العبادات والمعاملات وأحكام الزواج والطلاق واستحلال النساء والدماء وغيرها وغيرها وحاشا للأئمة والأمة أن تقع في ذلك.

(١٥٩) قال ابن حبان في كتابه «الثقات» ٩: ١٣٧ في ترجمة أبي حاتم الرازي محمد بن إدريس: حدثنا عنه ابنه أبو محمد عبدالرحمن بن محمد.
(١٦٠) أوردتها الحافظ ابن الصلاح في «المقدمة» في النوع ٦١ معرفة الثقات والضعفاء.

ولو كان أبو حنيفة كما زعمت ونقلت فيه من المطاعن كان خارجاً عن الملة بيقين لا يستحق أن يمدح على لسان فاضل أو في كلام عاقل وقد مدحه الإمام الشافعي المطلبى الهاشمي رضي الله عنه أي مديح وأثنى عليه أي ثناء وجعله قدوة للناس يتبع في فقه شرع الله تعالى وذلك في قول الشافعي رضي الله عنه: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة. وقوله: من أراد أن يتبحر في الفقه فهو عيال على أبي حنيفة وقوله: إنه من وفق له الفقه وفي رواية: من لم ينظر في كتبه لم يتبحر ولم يتفقه.

فلو كان كما زعمت أو زعم من نقلت عنه: لا يمكن بحال أن يثني عليه الشافعي هذا الثناء وكان لا يسعه أن يقول مثل هذا القول والمديح أبداً في رجل يجوز للناس عبادة النعل تقرباً إلى الله تعالى! ويزعم أن النبي ﷺ لو أدركه لأخذ بقوله! إلى آخر مثل هذا الهراء والبهتان المكشوف! والشافعي ممن لا يشك في دينه وعلمه وعقله وفطنته وإمامته.

نعم مدح الشافعي أبا حنيفة وأثنى عليه ثناء العارف البصير بسيرته فقد لقي جمهرة من تلامذته وأصحابه وتفقه بأفقههم وأعرفهم بأبي حنيفة من الأحياء منهم: الإمام محمد بن الحسن الشيباني فثناؤه وتركته له تكتسح كل باطل وتقول من هذه الأباطيل فسامحك الله تعالى وغفر لك ذنبك كيف ندت بك صفة التعصب عن الجادة فأنستك بحث السند والمتن وعلل الأخبار في الأختيار.

وإذا كان هذا الذي قلته أو نقلته: صحيحاً ثابتاً في الإمام أبي حنيفة فما أضل جمهور المسلمين الذين اقتدوا بهذا الإمام وعملوا بأقواله ومذهبه في الحلال والحرام والبيوع والأنكحة والإفتاء والقضاء والمعاملات والعبادات؟! فيا خيبتهم ويا ضلالهم فقد اتبعوا مبطلاً ضليلاً ومفسداً عليلاً اتخذوه إماماً وقلدوه ومشوا على اجتهداه وعظموه!! وهو أضل الضالين عندك يا أبا حاتم! هكذا أمانتك على العلم والسنة!!

وحاشا لجمهور المسلمين أن يضلوا في مثل هذا فقد شهد لهم الرسول الأمين ﷺ بالحفظ والعناية والتسديد والهداية من الله تعالى فقال: لا تجتمع أمتي على ضلالة.

وإذا كان هذا - حقاً - موقف أبي حنيفة من الله تعالى ومن رسول الله ﷺ ومن شريعة الإسلام فما معنى ذكر أقواله وفقهه واجتهاداته - في كتب الحديث الشريف وكتب مصطلحه وكتب العقيدة وكتب الفقه - مع الأئمة المجتهدين المتبوعين كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم كالأوزاعي وابن جريير وجماهير أئمة المسلمين سواهم مع الاعتماد لها في غير موضع.

فلو كان ما تزعمه أو تنقله في أبي حنيفة حقاً وصحيحاً فكان حق كلام أبي حنيفة وفقهه واجتهاداته أن يرمى كل ذلك في القمامة والحش ولا يذكر إلا بالذم والشتم والتنفير والتحذير فهل كل أولئك الأئمة الأعلام الذين لا يحصي عددهم إلا الله من مالكية وشافعية وحنابلة وأحناف على خطأ وضلال في أبي حنيفة رضي الله عنه وأنت ومن وافقك من الشاذين في الذم والشتم على صواب؟! اللهم إنا نعوذ بك من الجنف والظلم ومن أن ندخل في مصداق قول نبيك ﷺ حبك الشيء يعمي ويصم!!!

وعلى مقتضى ما قلته أيها الحافظ ابن حبان في أبي حنيفة رضي الله عنه صار أبو حنيفة - في حكمك - أكثر تخريباً في الدين من تخريب عبدالله بن سبأ وإفساده في ملة الإسلام وصفوف المسلمين! نعوذ بالله من الجنف والطغيان في الحب والشتن لو قلت هذا الكلام المنبوذ في رجل مغمور لربما يسري قولك فيه على الأغرار المغفلين ولكن - لسوء الحظ - قلته في إمام من أكبر أئمة المسلمين! فجئيت على نفسك وسمعتك وعلى سمعة المحدثين! إذ يطرق عليهم أنهم يمكن أن يقعوا فيها وقعت فيه!! وأين كلامك هذا! من كلام شيخ شيوخك الإمام أبي

داود السجستاني صاحب «السنن» الذي رواه ابن عبد البر في هذا الكتاب يعني الانتقاء وتقدم في ص ٢٣٠ وفيه قول ابن داسة: سمعت أبا داود رحمه الله يقول: رحم الله مالكا كان إماماً رحم الله الشافعي كان إماماً رحم الله أبا حنيفة كان إماماً.

وأين قدحك المطروح هذا من ثناء شيخ السنة الإمام أبي جعفر ابن جرير الطبري؟ ففي ترجمته في «معجم الأدباء» ١٨: ٨٤ قال أبو بكر بن كامل: حضرت أبا جعفر حين حضرته الوفاة فسألته أن يجعل كل من عاداه في حل وكنت سألته ذلك لأجل أبي علي الحسن بن الحسين الصواف لأنني كنت قرأت عليه القرآن فقال: كل من عاداني وتكلم في في حل إلا رجلاً رماني ببدعة وكان الصواف من أصحاب أبي جعفر وكانت فيه سلامة ولم يكن فيه ضبط دون الفصل - لعله: «ضبط ذوي الفضل» أي تماسكهم وتوازنهم - فلما أملأ أبو جعفر «ذيل المذيل» ذكر أبا حنيفة وأطراه وقال: كان فقيهاً عالماً ورعاً فتكلم الصواف في ذلك الوقت فيه لأجل مدحه لأبي حنيفة وانقطع عنه وبسط لسانه فيه فانظر الفرق بين الإنصاف والاعتساف!

وهذا المحافظ محمد بن طاهر المقدسي الظاهري المتوفى سنة ٥٠٧ هـ ألف كتاب «الذب عن فقيه الإسلام أبي حنيفة» ذكره المقرئ في ترجمته في «المنتقى الكبير» ٥: ٥٣٧ وإسماعيل باشا في «هدية العارفين» ٨٢: ٢. فالعقل لا يقبل بحال من الأحوال: أن يكون إمام من كبار أئمة المسلمين - وفي زمن السلف الصالح المشهود لهم بالخير - على كل هذه الضلالات والسخافات والمكفرات التي تصد الناس عنه وتباعدهم منه ويلقى القبول والاتباع والتقدير لمذهبه واجتهاداته من كبار عقلاء الأمة المحمدية من زمنه وعهده إلى زمننا وعهدنا على توالي القرون ويكون هو على هذا الضلال المبين.

ولو صح هذا للزم أن يكون أغلب الأمة اجتمعت على ضلالة وحاشا الأمة المحمدية وعلماءها أن تقع في ذلك وشهد الله تعالى أني لا أقول هذا عصبية ولا مذهبية له ولا بغضاً أو كراهية لقادحيه غفر الله لي ولهم وإنما أقوله دفاعاً عن الحق والعقل الذي تخلقنا به في ظل الإسلام الحنيف.

فأبو حنيفة عند كبار علماء عصره وعارفيه ومخالطيه إمام مجتهد من كبار أئمة الهدى والدين كما تقدم ذلك في ثنائهم عليه وهو عند أكثر المسلمين من عصره إلى يوم الناس هذا في أغلب أقطار الإسلام قدوة متبع في الاعتقاد والاجتهاد والدين والفقه والحلال والحرام فكيف أثني عليه كل هؤلاء واتبعه وقلده أكثر الأمة المحمدية واعتقدوه أحد أئمة الدين وهو على هذه الأوصاف التي حكاها الحافظ ابن حبان أو غيره؟ فهل هذا الذي قاله ابن حبان صحيح أم باطل؟

وتفاديا من أن أدخل القارئ في متاهات نقد الأسانيد وضعفها وانقطاعها والطعن في الرواة وتجريحهم بالضعف أو التعصب أو الكذب أو التحامل أقول ما يلي:

لقد رأى الإمام الحافظ المنذري والنووي والذهبي والمزي وابن تيمية وابن القيم وابن كثير والتاج السبكي وابن حجر ويوسف بن عبد الهادي الحنبلي والسيوطي والسخاوي والحافظ الصالحى الدمشقي - وهؤلاء كلهم ليسوا من مذهب السادة الحنفية - وسواهم من أئمة النقد والجرح والتعديل المتأخرين الموثوقين كلام الإمام البخاري وكلام ابن الجارود الآتين في كلام ص ٢٧٨ و٢٨٧ وكلام ابن حبان هذا الذي نقلته وكلام الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» وغيره من كتبه وكلام من قبلهم وفي عصرهم ومن بعدهم ممن تكلموا في أبي حنيفة وجرحوه رأى هؤلاء الأئمة المتأخرون الموثوقون كلام الطاعنين مرات ومرات فإن كتب الطاعنين وأقوالهم من مقروءاتهم ومحفوظاتهم ومن طريقهم

وبروايتهم لها نقلت إلينا وقد مروا بكلامهم مراراً وتكراراً فلم يأبهوا له ولم يلتفتوا إليه وأسقطوه بإغفاله والإعراض عنه وهم الأئمة الأمناء على دين الله الذين لا يحابون أحداً يتلاعب بدين الله تعالى.

ولو كان ذلك الكلام والطعن يحرز عندهم أقل القبول لأشاروا إليه ولو إشارة واحدة أمانةً وديانةً وصيانةً للشريعة ولكنهم على العكس من ذلك أثنوا على أبي حنيفة بالإمامة في الدين وذكره بالفضل والنصيحة للمسلمين ووصفوه بأكرم التبجيل والتعظيم بل ألفوا كتباً خاصة في بيان فضائله ومناقبه وإمامته وفي الدفاع عن اجتهاده وشدة تمسكه بالكتاب والسنة كسائر أئمة الهدى المتبوعين رضي الله عنهم أجمعين.

فدونك كتاب الإمام الحافظ الذهبي الشافعي: «مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن» وكتاب الإمام العلامة المحدث الفقيه يوسف بن عبد الهادي الدمشقي الصالح الحنبلي المولود سنة ٨٤٠هـ المتوفى سنة ٩٠٩هـ الذي سماه: «تنوير الصحيفة بمناقب الإمام أبي حنيفة» وذكره العلامة ابن عابدين ونقل منه في مقدمة حاشيته «رد المحتار على الدر المختار» ١: ٣٧.

وكتاب الإمام الحافظ السيوطي الشافعي: «تبييض الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفة» وكتاب الإمام الحافظ المحدث محمد بن يوسف الصالح الشافعي «عقود الجمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان» وكتاب الإمام الفقيه المحدث ابن حجر المكي الهيثمي الشافعي: «الخيرات الحسان في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان» وكتاب الإمام الفقيه المحدث مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي: «تنوير بصائر المقلدين في مناقب الأئمة المجتهدين» وأغلبها مطبوعة في متناول أيدي أهل العلم.

وكثير غير هؤلاء من الأئمة الحفاظ النقاد ترجموا للإمام أبي حنيفة في كتبهم ترجمة مستفيضة وذكروا مناقبه وفصائله وإمامته كالإمام المحدث الحافظ أبي سعيد السمعاني الشافعي في كتابه «الأنساب» والإمام المحدث اللغوي ابن الأثير الشافعي في آخر كتابه «جامع الأصول في أحاديث الرسول» ١٥: ٤٣٢-٤٣٦ والإمام الفقيه المحدث الرباني محيي الدين النووي الشافعي في كتابه «تهذيب الأسماء واللغات» ٢: ٢١٦-٢٢٣ فقد ترجم فيه لأبي حنيفة ترجمة طويلة في ثلثي صفحات ولم يذكر فيها كلمة واحدة من الجروح المجروحه ولا شك أنه مر بها وقرأها وتحمل رواية الكتب التي روتها.

وقد نقل جملاً كثيرة جداً في ترجمة أبي حنيفة من «تاريخ بغداد للخطيب البغدادي كما صرح بذلك مراراً فقد اطلع على ما فيه وما في غيره من كتب الخطيب وغيره من الطعون والمغامز التي ذكرها الخطيب في ترجمة أبي حنيفة وبعضها مما ذكره ابن حبان وغيره فلم يعبأ الإمام النووي بها ولا التفت إليها ولا عرج عليها بل أعرض عنها وهجر حتى الإشارة إليها إيداناً منه بسقوطها وبطلانها وذكر الفضل والثناء والمآثر الرفيعة والمناقب الجملة للإمام أبي حنيفة.

وكالإمام المحدث الناقد الحافظ المزي الشافعي فقد ترجم للإمام أبي حنيفة في كتابه «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» وأطال الترجمة أيما إطالة وكالإمام الفقيه أمير المؤمنين في الحديث الحافظ ابن حجر العسقلاني الشافعي في كتابه «تهذيب التهذيب» وكل هؤلاء الأئمة ما ذكروا مما ذكره ابن حبان رحمه الله تعالى أو غيره من الشائنين لأبي حنيفة كلمة واحدة.

ولو كان أبو حنيفة مشكوكاً في إسلامه أو أشأم مولود في الإسلام أو كان ينقض الإسلام عروة عروة أو غير دين محمد أو هزى بأحاديثه الشريفة أو استتيب من الكفر مرتين أو محلاً لأكل لحم الخنزير - وكان

أبو حنيفة يحفظ القرآن عن ظهر قلبه - أو قائلًا القرآن مخلوق أو مجوزا
التقرب إلى الله بعبادة النعل أو قائلًا بتلك الكلمات المكفرات التي
زعموها عليه لما سكت هؤلاء الجهابذة النقاد والعلماء الأمناء عنه ولما
أطبقوا على تعظيمه وتبجيله ونقل أقواله واجتهاداته في كتبهم.
ونقل هنا كلام جمهرة منهم في الثناء على أبي حنيفة لاستكمال
بعض هذا المقام:

١- قال الإمام المحدث الحافظ أبو سعد السمعاني الشافعي في
كتابه «الأنساب» ٦: ٦٤-٦٦ في رسم «الرأي»: أبو حنيفة النعمان بن
ثابت الكوفي صاحب الرأي وإمام أصحاب الرأي وفقه أهل العراق
رأى أنس بن مالك وسمع عطاء بن أبي رباح..... وروى عنه هشيم بن
بشير.

ولد بالكوفة ونقله أبو جعفر المنصور إلى بغداد فسكنها إلى حين
وفاته وكلمه ابن هبيرة على أن يلي القضاء فأبى فضربه مئة سوط وعشرة
أسواط كل يوم عشرة أسواط فصبر وامتنع فلما رأى ذلك خلى سبيله
واشتغل بطلب العلم وبالغ فيه حتى حصل له ما لم يحصل لغيره.

ودخل يوما على المنصور وكان عنده عيسى بن موسى فقال
للمنصور: هذا عالم الدنيا اليوم ورأى أبو حنيفة في المنام أنه ينش قبر
رسول الله ﷺ فقيل لمحمد بن سيرين فقال: صاحب هذه الرؤيا رجل
يثور - أي يخرج - علما لم يسبقه إليه أحد قبله.

وكان مسعر بن كدام - الحافظ الكوفي والمحدث الإمام شيخ
العراق وأحد الأعلام معاصر أبي حنيفة وبلديه - يقول: ما أحسد أحدا
بالكوفة إلا رجلين أبا حنيفة في فقهه والحسن بن صالح في زهده وقال
مسعر أيضاً: من جعل أبا حنيفة بينه وبين الله رجوت أن لا يخاف ولا
يكون فرط في الاحتياط لنفسه.

وقال الفضيل بن عياض: كان أبو حنيفة رجلاً فقيهاً معروفاً بالفقه مشهوراً بالورع واسع المال معروفاً بالإفضال على كل من يطيف به صبوراً على تعليم المتعلم بالليل والنهار حسن الدين كثير الصمت قليل الكلام حتى ترد مسألة في حلال أو حرام وكان يحسن يدل على الحق هارباً من مال السلطان وإذا أوردت عليه مسألة فيها حديث صحيح اتبعه وإن كان عن الصحابة والتابعين وإلا قاس فأحسن القياس.

وكانت ولادته بالكوفة سنة ثمانين ومات في رجب سنة خمسين ومئة ودفن بمقبرة الخيزران بباب الطاق في بغداد وصلي عليه ست مرات من كثرة الزحام آخرهم صلى عليه ابنه حماد وغسله الحسن بن عماره - قاضي بغداد في خلافة المنصور - ورجل آخر وزرت قبره غير مرة انتهى ملخصاً.

ولم يذكر الحافظ السمعاني كلمة جرح أو غمز في أبي حنيفة في ترجمته التي توسع فيها وأطال وهو قد رأى كلام ابن حبان في كتابه «المجروحين» جزماً فقد حشا كتابه «الأنساب» بكلام ابن حبان من كتابه «الثقات» أو «المجروحين» فيمن ترجم لهم فرأى الحافظ السمعاني هذه المثالب التي قالها أو نقلها ابن حبان فلم يلق لها بالاً ولا تقبل منها حرفاً بل أعرض عنها وذكر المناقب والمآثر لأبي حنيفة إيداناً بسقوط تلك الأخبار وعدم قبولها.

٢- قال الحافظ الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في كتابه «منهاج السنة النبوية» ١: ٢٥٩ و ٢: ٦١٩: إن أبا حنيفة وإن كان الناس خالفوه في أشياء وأنكروها عليه فلا يستريب أحد في فقهه وفهمه وعلمه وقد نقلوا عنه أشياء يقصدون بها الشناعة عليه وهي كذب عليه قطعاً كمسألة الخنزير البري ونحوها. انتهى ولعله يشير بهذا إلى رد ما ذكر في «جزء القراءة خلف الإمام» للإمام البخاري ص ٣٨.. ويزعم أن الخنزير البري لا بأس به.. وإلى كلام ابن حبان السابق في ص ٢٣٦ برقم ١٤.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى أيضاً في «مجموع الفتاوى» ٣٠٤:٢٠: «ومن ظن بأبي حنيفة أو غيره من أئمة المسلمين أنهم يتعمدون مخالفة الحديث الصحيح لقياس أو غيره فقد أخطأ عليهم وتكلم إما بظن وإما بهوى! فهذا أبو حنيفة يعمل بحديث التوضي بالنبيذ في السفر مخالفة للقياس وبحديث القهقهة في الصلاة مع مخالفته للقياس لا اعتقاده صحتها وإن كان أئمة الحديث لم يصححوهما».

وقد بينا هذا في رسالة «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» وبيننا أن أحداً من أئمة الإسلام لا يخالف حديثاً صحيحاً بغير عذر بل لهم نحو من عشرين عذراً.

وقال شيخ الإسلام أيضاً في «مجموع الفتاوى» ١١:٤ وهو يتحدث عن شهادة المؤمنين الذين هم شهداء لله في الأرض لأئمة المسلمين بالإمامة في الدين والنبالة في الإسلام والمسلمين (وكذلك الشافعي وإسحاق وغيرهما إنما نبلوا في الإسلام باتباع أهل الحديث والسنة وكذلك البخاري وأمثاله إنما نبلوا بذلك وكذلك مالك والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وغيرهم إنما نبلوا في عموم الأمة وقبل قولهم لما وافقوا فيه الحديث والسنة وما تكلم فيمن تكلم فيه منهم إلا بسبب المواضع التي لم يتفق له متابعتها من الحديث والسنة إما لعدم بلاغها إياه أو لاعتقاده ضعف دلالتها أو رجحان غيرها عليها انتهى.

فأبو حنيفة عند شيخ الإسلام ابن تيمية إمام من نبلاء الأمة المحمدية وليس كما قلت وذهبت يا ابن حبان! وهذه شهادة إمام جليل اطلع على كلامك وكلام سواك في أبي حنيفة وهذا جوابه عن كلامك وكلام سواك فيه أيضاً

٣- وقال الحافظ الناقد المحدث الإمام شمس الدين الذهبي رحمه الله تعالى في «سير أعلام النبلاء» ٦: ٣٩٠-٤٠٥ في ترجمة أبي حنيفة «أبو حنيفة الإمام فقيه الملة عالم العراق عني بطلب الآثار وارتحل في ذلك

وأما الفقه والتدقيق في الرأي وغوامضه فإليه المنتهى والناس عليه عيال في ذلك.

طلب الحديث وأكثر منه في سنة مئة وبعدها قال محمد بن سعد العوفي: سمعت يحيى بن معين يقول: كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظ وقال صالح بن محمد: سمعت يحيى بن معين يقول: كان أبو حنيفة ثقة في الحديث.

وروى أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز عن ابن معين: كان أبو حنيفة لا بأس به - قال عبدالفتاح: قال ابن معين: إذا قلت: لا بأس به فهو ثقة أنظر بسط هذا الاصطلاح عن ابن معين وغيره في قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ٢٥٠ - ولقد ضربه ابن هبيرة على القضاء فأبى أن يكون قاضياً.

وقال الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة قلت - القائل الذهبي - الإمامة في الفقه ودقائقه مسلمة إلى هذا الإمام وهذا أمر لا شك فيه.

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل وسيرة الإمام أبي حنيفة تحتل أن تفرد في مجلدين رضي الله عنه ورحمه.

وقال الحافظ الإمام الذهبي أيضاً في أول «مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن» ص ٧: أما بعد فهذا كتاب في أخبار فقيه العصر وعالم الوقت أبي حنيفة ذي الرتبة الشريفة والنفس العفيفة والدرجة المنيفة النعمان بن ثابت مفتي أهل الكوفة.

ولد رضي الله عنه وأرضاه وأنفذ ما أوضحه من الدين الحنفي وأمضاه في سنة ثمانين في خلافة عبدالملك بن مروان بالكوفة وذلك في حياة جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وكان من التابعين لهم إن شاء الله بإحسان ثم ساق الذهبي أطرافاً من مناقب أبي حنيفة طرفاً من أخلاقه

وورعه وطرفا من عبادته وطرفا من ذكر مَنْ وصفه من الأئمة المحدثين وغيرهم بالفقه وطرفا من قوله في الرأي وما استحسنته منه وما ذمه منه. ثم ساق فصلاً في ورعه ثم فصلاً آخر في الاحتجاج بحديثه وقال فيه: اختلفوا في حديثه على قولين: فمنهم من قبله ورآه حجة ومنهم من لينه لكثرة غلطه في الحديث ليس إلا.

قال علي بن المديني: قيل ليحيى بن سعيد القطان: كيف كان حديث أبي حنيفة؟ قال: لم يكن بصاحب حديث قلت - القائل الذهبي -: لم يصرف الإمام همته لضبط الألفاظ والإسناد وإنما كانت همته القرآن والفقه وكذلك حال كل من أقبل على فن فإنه يقصر عن غيره وقال ابن معين: أبو حنيفة ثقة وقال أبو داود: رحم الله مالكا كان إماماً رحم الله أبا حنيفة كان إماماً انتهى كلام الحافظ الذهبي في «مناقب الإمام أبي حنيفة» وقد ألفها قبل «سير أعلام النبلاء» و«تذكرة الحفاظ».

قال عبدالفتاح: اقتصر الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى على قولين في شأن حديث الإمام أبي حنيفة فقال: اختلفوا في حديثه على قولين.... قلت: وهناك طائفة قليلة اتهموا أبا حنيفة في دينه وادعوا استخفافه بالشرعية وصاحبها وتلبسه بأنواع من البدع كالبخاري وابن الجارود والعقيلي وابن حبان وابن عدي والخطيب وابن الجوزي.... ولكن الذهبي لم يلتفت إلى هذه الدعاوي أصلاً ولم يرها قابلة للنقل فهي تأتي عنده في الأقوال المطروحة لا المختلف فيها إذ لم يعرج عليها ولم يشر إليها.

وقال الحافظ الذهبي أيضاً في كتابه «تذهيب تهذيب الكمال» - مخطوط - في آخر ترجمة الإمام أبي حنيفة بعد تسجيل جملة من مناقبه: قلت: قد أحسن شيخنا أبو الحجاج - الحافظ المزي - حيث لم يورد شيئاً يلزم منه التضعيف انتهى.

٤- وقال الإمام المحدث الناقد الحافظ ابن كثير الشافعي في كتابه «البداية والنهاية» ١٠: ١٢٣ في ترجمة أبي حنيفة: هو الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي فقيه العراق وأحد أئمة الإسلام والسادة الأعلام وأحد أركان العلماء وأحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة وهو أقدمهم وفاة لأنه أدرك عصر الصحابة ورأى أنس بن مالك وذكر بعضهم أنه روى عن سبعة من الصحابة فالله أعلم.

وروى عن جماعة من التابعين منهم الحكم بن عتيبة الكوفي وحماد بن أبي سليمان وسلمة بن كهيل وعامر الشعبي.... وروى عنه جماعة... قال يحيى بن معين: كان ثقة وكان من أهل الصدق ولم يتهم بالكذب ولقد ضربه ابن هبيرة على القضاء فأبى أن يكون قاضياً وقد كان يحيى بن سعيد القطان يختار قوله في الفتوى وكان يحيى يقول: لا نكذب الله ما سمعت أحسن من رأي أبي حنيفة وقد أخذنا بأكثر أقواله.

وقال عبدالله بن المبارك: لولا أن الله أعانني بأبي حنيفة وسفيان الثوري لكنت كسائر الناس وقال فيه مالك: رأيت رجلاً لو كلمك في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجته وقال الشافعي: من أراد الفقه فهو عيال على أبي حنيفة وقال عبدالله بن داود الخريبي: ينبغي للناس أن يدعوا في صلاتهم لأبي حنيفة لحفظه الفقه والسنن عليهم. وقال سفيان الثوري وابن المبارك: كان أبو حنيفة أفقه أهل الأرض في زمانه وقال أبو نعيم - الفضل بن دكين الكوفي المحدث الإمام شيخ البخاري وتلميذ أبي حنيفة - : كان أبو حنيفة صاحب غوص في المسائل وقال مكي بن إبراهيم - شيخ البخاري وتلميذ أبي حنيفة: كان أبو حنيفة أعلم أهل الأرض وروى الخطيب بسنده عن أسد بن عمرو أن أبا حنيفة كان يصلي بالليل ويقرأ القرآن في كل ليلة ويبكي حتى يرحمه جيرانه وكانت وفاته في رجب من سنة ١٥٠ هـ وصلي عليه ببغداد ست مرات لكثرة الزحام رحمه الله تعالى انتهى.

٥- وقال الإمام قاضي القضاة تاج الدين السبكي عبد الوهاب بن علي الشافعي الفقيه الأصولي المحدث في آخر كتابه «جمع الجوامع» في أصول الفقه ٤٤١:٢ عند ذكره العقيدة: ونعتقد أن أبا حنيفة ومالكاً والشافعي وأحمد والسفيانين والأوزاعي وإسحاق بن راهويه وداود الظاهري وابن جرير وسائر أئمة المسلمين: على هدى من الله تعالى في العقائد وغيرها ولا التفات إلى من تكلم فيهم بما هم بريئون منه فقد كانوا من العلوم الدنية والمواهب الإلهية والاستنباطات الدقيقة والمعارف الغزيرة والدين والورع والعبادة والزهادة والجلالة بالمحل الذي لا يسامى انتهى.

ونقله عنه الإمام الفقيه ابن حجر الهيتمي المكي الشافعي في كتابه «الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان» ص ١٢ في المقدمة الثانية من مقدماته الثلاث وهذه العبارة منها.

٦- ورحم الله تعالى الحافظ السخاوي إذ تعرض في كتابه «الاعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التواريخ» ص ٦٥ لنحو هذا الذي ذكره ابن حبان وغيره! فقال: وأما ما أسنده الحافظ أبو الشيخ بن حبان في كتاب «السنة» له من الكلام في حق بعض الأئمة المقلدين - ويعني بهذا أبا حنيفة - وكذا الحافظ أبو أحمد بن عدي في «كامله» والحافظ أبو بكر الخطيب في «تاريخ بغداد» وآخرون ممن قبلهم كابن أبي شيبه في «مصنفه» والبخاري والنسائي مما كنت أنزههم عن إيراده مع كونهم مجتهدين ومقاصدهم جميلة فينبغي تجنب اقتفائهم فيه.

ولذا عزر بعض القضاة الأعلام من شيوخنا: من نسب إليه التحدث ببعضه بل منعنا شيخنا - الحافظ ابن حجر - حين سمعنا عليه كتاب «ذم الكلام» للهروي من الرواية عنه لما فيه من ذلك انتهى كلام الحافظ السخاوي.

ولا بأس أن أورد في هذه التعليقة - على طولها - كلمة للعلامة المحقق الفقيه الأصولي الإمام الشيخ أبو زهرة رحمه الله تعالى فقد تعرض في كتابه الماتع الجامع الجليل «أبو حنيفة» ص ٦-٩ إلى سبب الجفوة التي وقعت من بعض الناس لأبي حنيفة فقال ما يلي:

٧- جاء في كتاب «الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان» لابن حجر الهيتمي ص ٧٤ في الفصل ٣٨ ما نصه: يستدل على نباهة الرجل من الماضين بتباين الناس فيه ألا ترى علياً كرم الله وجهه هلك به فئتان: محب أفرط ومبغض فرط انتهى كلام الهيتمي.

وإن هذه الكلمة الصادقة كل الصدق تنطبق على أبي حنيفة رضي الله عنه فقد تعصب له ناس حتى قاربوا به منازل النبيين المرسلين فزعموا أن التوراة بشرت به وتعصب ناس عليه فرموه بالزندقة والخروج عن الجادة وإفساد الدين وهجر السنة بل مناقضتها ثم الفتوى في الدين بغير حجة ولا سلطان مبين فتجاوزوا في طعنهم حد النقد السليم ولم يتجهوا إلى آرائه بالفحص والدراسة ولم يكتفوا بالتزييف لها من غير حجة ولا دراسة بل عدوا عدواناً شديداً فطعنوا في دينه وشخصه وإيمانه.

ولم كان ذلك الاختلاف بشأنه؟ لذلك أسباب قد نعرض لها في بحثنا ببعض التفصيل ولكن نسارع هنا بذكر سبب منها قد يعد أساساً لغيره وذلك أن أبا حنيفة كان له من قوة الشخصية ما وجه به الفقه توجيهها تجاوز حلقة درسه بل تجاوز إقليمه إلى غيره من الأقاليم الإسلامية فتحدث الناس بآرائه في أكثر نواحي الدولة الإسلامية.

وتلقاها المخالف والموافق فاستنكرها المخالف وناصرها الموافق ورأى فيها الأول «وهو المستمسك بالنص لا يعدوه» بدعاً من الآراء في الدين فشد في النكير وربما لا يكون رأى أبا حنيفة وما اتصف به من ورع وتقى فأطلق لسانه فيه لأنه رأى رأياً بدعاً ولم يعرف دليله ولا قائله وربما كانت تخف حدة لسانه إذا رآه أو علم وجه الدليل بل ربما أجله ووافقه.

يروى في ذلك أن الأوزاعي فقيه الشام الذي كان معاصراً لأبي حنيفة قال لعبدالله بن المبارك: من هذا المبتدع الذي خرج بالكوفة ويكنى أبا حنيفة؟ فلم يجبه ابن المبارك بل أخذ يذكر مسائل عويصة وطرق فهمها والفتوى فيها فقال: من صاحب هذه الفتاوى؟ فقال: شيخ لقيته بالعراق فقال الأوزاعي هذا نبيل من المشايخ اذهب فاستكثر منه قال: هذا أبو حنيفة.

ثم اجتمع الأوزاعي وأبو حنيفة بمكة فتذاكرا المسائل التي ذكرها ابن المبارك فكشفها فلما افترقا قال الأوزاعي لابن المبارك: غبطت الرجل بكثرة علمه ووفور عقله وأستغفر الله تعالى لقد كنت في غلط ظاهر الزم الرجل فإنه بخلاف ما بلغني عنه. ١هـ من «الخيرات الحسان» ص ٣٣.

ولقد كان أبو حنيفة مع قوة شخصه وعمق تأثيره وبعد نفوذه صاحب طريقة جديدة في الإفتاء والتخريج وفهم الحديث واستنباط الأحكام منه وقد أخذ يث طريقتيه في تلاميذه ومن يتصل بهم نحواً من ثلاثين عاماً أو يزيد ومن كان كذلك لابد أن يستهدف للنقد المرّ بل التجريح لشخصه والتزييف لرأيه والتعصب عليه.

ولقد كانت الملاحاة بين أنصاره في القرن الرابع الهجري يوم ساد التعصب المذهبي وصار الفقه مجادلة بين المتعصبين وكانت الملاحاة أشد ما تكون بين الحنفية والشافعية ولذلك استهدف هذان الإمامان للطعن المر.

ولقد كان أبو حنيفة أشد استهدافاً للطعن لأن كثرة افتائه بالرأي كانت منفذاً للنيل منه في علمه بالحديث وفي ورعه وفي حسن إفتائه وغير ذلك مما يتصل بمذهبه في الاستنباط والتخريج وقد رماه المتعصبون بكل رمية - أي بكل نقيصة وقبيحة - حتى لقد استنكر الأمر بعض الشافعيين ورأوا ذلك تجانفاً لإثم وخروجاً عن الجادة.

فكان من هؤلاء من أنصف أبا حنيفة وكتب في مناقبه ورد قول المتعصبين من الشافعية فرأينا السيوطي هو شافعي يكتب رسالة يسميها «تبييض الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفة» ورأينا ابن حجر الهيثمي المكي وهو شافعي أيضاً يكتب رسالة يسميها «الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان» ورأينا الشعراني في «الميزان» يخص أبا حنيفة بالذكر والدفاع عنه واستقامة طريقة تخريجه ويذكره في طبقاته على أنه من أولياء الله الواصلين بحبل ولايته انتهى كلام أبي زهرة.

٨- وقال العلامة ابن عابدين رحمه الله تعالى في حاشيته «رد المحتار على الدر المختار» ١: ٣٧: أن الإمام أبا حنيفة رضي الله عنه لما شاعت فضائله وعمت الخافقين فواضله جرت عليه العادة القديمة من إطلاق ألسنة الحاسدين فيه حتى طعنوا في اجتهاده وعقيدته بما هو مبرأ منه قطعاً لقصد أن يطفئوا نور الله ويأبى الله إلا أن يتم نوره.

كما تكلم بعضهم في مالك وبعضهم في الشافعي وبعضهم في أحمد بل قد تكلمت فرقة في أبي بكر وعمر وفرقة في عثمان وعلي وفرقة كفرت كل الصحابة!

ومن ذا الذي ينجو من الناس سالماً وللناس قال بالظنون وقيل

وعقيدة أبي حنيفة - وهي «العقيدة الطحاوية» - هي التي تدرس وتعلم في معظم كليات الشريعة وأصول الدين في المملكة العربية السعودية وغيرها من البلاد وفيها النص الصريح على عكس ما زعمه الزاعمون وبهته الباهتون!

ولكن بعض الناس لا يتحاشون من ذكر الأئمة بالمخازي - كما قاله الحافظ ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» ص ٩٦ - ويحبون إثبات الطعون في الأئمة ويرتاحون لذلك ويشيعون قالة السوء ويطيرون بها فرحاً ونشاطاً لمرض في طبائعهم وغرض في نفوسهم نسأل الله

السلامة من الأمراض والأغراض والعافية من كل بلاء والتوفيق لتعظيم أئمة الدين والعلماء ومنهم أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد رضي الله عنهم أجمعين.

٩- قال الإمام الحافظ البدر العيني في «عقد الجمان»: والذي قيل في أبي حنيفة أو عنه فغير صحيح وأنه منزّه عن ذلك وأصحابه أخبر به وأدرى بحاله وقد جمع الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى وهو من أكابر العلماء ومن أجلاء المحدثين كتاباً سماه «عقيدة أبي حنيفة» وهو عقيدة أهل السنة والجماعة.

فانظر فيه هل ترى شيئاً مما ينسبونه إليه من القول بخلق القرآن أو القول بالقدر أو القول بالإرجاء أو غير ذلك فالرجوع إلى ما نقله عنه أصحابه أولى من الرجوع إلى ما نقله غيرهم.

وإنما طعن عليه بعض الحساد الجهلة أو بعض المتعصبين من أهل الحديث الذين حاموا حول ظواهر الأحاديث ولم يعرفوا ما في بواطنها ولا أدركوا مداركها ولا علموا مبهمات ومشكلاتها وقنعوا بمجرد نقلها من غير تأمل في معانيها ولا توفيق بين ما تعارض منها ولا - وقوف - على مواردها وعللها.

فأدّى ذلك إلى أن ذكروا أبا حنيفة وأصحابه بأصحاب الرأي مع أن أبا حنيفة لم ير قط رأياً مع وجود النص حتى قال: لا نجيز لأحد أن يفتي بمسائلنا حتى يعرف من أين أخذناها وعلى أي شيء بنيناها.

وقد وثقه الأعيان من كبار المحدثين مثل ابن المبارك وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد ويحيى بن معين وأمثالهم ممن ذكرناهم فيما مضى - يعني في كتابه - ولا يشينه طعن المتأخرين في أشياء ذكروها فإن الحسد يحمل صاحبه على أكثر من هذا ونعوذ بالله من ذلك انتهى كلام الإمام البدر العيني.

١٠- وقال قبله بدهور طوال: الإمام المحدث مجد الدين: المبارك ابن الأثير الشافعي المتوفى سنة ٦٠٦هـ رحمه الله تعالى في آخر كتابه «جامع الأصول في أحاديث الرسول» في الجزء ١٥: ٤٣٢-٤٣٦ وقد ترجم فيه للإمام أبي حنيفة ترجمة حافلة مع من ترجم لهم هناك فقال ما مختصره بحروفه:

أبو حنيفة النعمان بن ثابت الإمام الفقيه الكوفي رضي الله عنه.... قال الشافعي: من أراد أن يتبحر في الفقه فهو عيال على أبي حنيفة. ولو ذهبنا إلى شرح مناقبه وفضائله لأطلنا الخطب ولم نصل إلى الغرض منها فإنه كان عالماً عاملاً زاهداً عابداً ورعاً تقياً إماماً في علوم الشريعة مرضياً.

وقد نسب إليه ونقل عنه من الأقاويل المختلقة - وقعت في المطبوعة المختلفة! - التي يجل قدره عنها ويتنزه منها من القول بخلق القرآن والقول بالقدر والقول بالإرجاء وغير ذلك مما نسب إليه ولا حاجة إلى ذكرها ولا إلى ذكر قائلها والظاهر أنه كان منزهاً عنها.

ويدل على صحة نزاهته عنها ما نشر الله تعالى له من الذكر المنتشر في الآفاق والعلم الذي طبق الأرض والأخذ بمذهبه وفقهه والرجوع إلى قوله وفعله وإن ذلك لو لم يكن لله سبحانه فيه سر خفي ورضاً إلهي وفقه الله له لما اجتمع شطر الإسلام أو ما يقاربه على تقليده والعمل برأيه ومذهبه حتى قد عبد الله سبحانه ودين وفقهه وعمل برأيه ومذهبه وأخذ بقوله إلى يومنا هذا ما يقارب أربع مئة وخمسين سنة^(١٦١).

(١٦١) قال الإمام مجد الدين ابن الأثير هذا القول وهو في القرن السادس ونحن الآن بعده بثمانية قرون وزيادة في أوائل القرن الخامس عشر سنة ١٤١٦ فيقول الاستاذ الكبير الشيخ علي الطنطاوي حفظه الله تعالى في كتابه «رجال من التاريخ» ص ١١٤ تحت عنوان «الإمام

وفي هذا أدل دليل على صحة مذهبه وعقيدته وأن ما نقل عنه هو منزله منه وقد جمع أبو جعفر الطحاوي - وهو من أكبر الآخذين بمذهبه - كتاباً سماه «عقيدة أبي حنيفة رحمه الله» وهي عقيدة أهل السنة والجماعة وليس فيها شيء مما نسب إليه وقيل عنه وأصحابه أخبر بحاله وبقوله من غيرهم فالرجوع إلى ما نقلوه عنه أولى مما نقله غيرهم عنه. وقد ذكر أيضاً سبب قول من قال عنه ما قال والحامل له على ما نسبه إليه ولا حاجة بنا إلى ذكر ما قالوه فإن مثل أبي حنيفة ومحمده في الإسلام لا يحتاج إلى دليل يعتذر به عما نسب إليه انتهى كلام ابن الأثير هذا وللمحدث الحارثي الكلاباذي البخاري الفقيه الحنفي الكشف عن وهم الطائفة الظالمة أبا حنيفة «ذكره الذهبي في ترجمته في تاريخ الإسلام».

ومن الدواهي والبلايا في هذا العصر ما تجده في بعض البلدان الإسلامية من السعار المحموم على أبي حنيفة ومذهبه وأتباعه - وعلى المذاهب الفقهية الأخرى وإن كان أقل - والاسترواح لطبع كتب فيها تكفير أبي حنيفة ورميه بأنه يقول: القرآن مخلوق وإنه استتيب من الكفر

=الأعظم»: والمذهب الحنفي اليوم أوسع المذاهب انتشاراً وأوسعها فروعاً وأقوالاً وهو أنفع المذاهب في الاجتهادات القضائية يليه في كثرة الفروع المذهب المالكي وقد عرفت ذلك في السنين التي اشتغلت فيها بوضع مشروع قانون الأحوال الشخصية.

وسبب ذلك أن المذهب الحنفي صار مذهب دولة طول مدة العباسيين والعثمانيين وهي ثلاثة أرباع التاريخ الإسلامي والمالكي مذهب المغرب طوال هذه المدة فكثرت فيهما الفروع والمناقشات أما المذهب الشافعي فلم يكن مذهباً رسمياً إلا حقبة قصيرة أيام الأيوبيين بينما اقتصر المذهب الحنبلي على نجد والحجاز اليوم.

مرتين... دون تعليق عليها أو تسخيف لها فإننا لله وإنا إليه راجعون من
تزاحم المصائب في البلاد والعباد.

١١ - قال شيخنا العلامة المحدث الفقيه النابه البارع الأستاذ محمد
بدر عالم الهندي ثم المدني رحمه الله تعالى في مقدمته لكتاب شيخه إمام
العصر محمد أنور شاه الكشميري «فيض الباري على صحيح البخاري»
١: ٧٤ ما يلي:

ونرى طوائف من العلماء - اليوم - مشغوفين بالكلام في المتقدمين
وتتبع مثالبهم ويسمونهم عدم التعصب! ذلك مبلغهم من العلم ولو
سلمنا بعض ما يشيعون عنهم فماذا كان؟! فإنما المعصوم من عصمه الله.
وهذا الذي قد نبأنا به رسول الله ﷺ: (أن من أمارات الساعة أن
يلعن آخر هذه الأمة أولها) رواه الترمذي في أبواب الفتن في الباب ٣٨
باب ما جاء في علامة حلول المسخ والخسف من حديث علي رضي الله
عنه بسند فيه ضعف وانقطاع قال الطيبي: أي طعن الخلف في السلف
وذكروهم بالسوء ولم يقتدوا بهم في الأعمال الصالحة فالمراد باللعن
الطعن والذكر بالسوء وذلك من أمارات الساعة - فقد رأيناها بأعيننا
وصدق الله ورسوله فإننا لله وإنا إليه راجعون.

هداة الدين قد ضلوا وقد بانت خسارتهم

وباعوا الدين بالدنيا فما ربحوا تجارتهم

وطبائع الناس اليوم أرغب في الإغراب فإياك أن تخرج عن أقوال
الأئمة أو تسلك مسلك عدم الاعتماد عليهم أو - تجنح إلى - القدح
فيهم فإنهم إن صاروا مطعونين فمن الذي نعتبر به من بعدهم؟ فإن
الدين لم يصل إلينا إلا من قبلهم.

٦١- محمد بن سعد صاحب الطبقات:

قال رحمه الله ج٧ ص٣٢٢:

أبو حنيفة واسمه النعمان بن ثابت مولى بني تيم الله بن ثعلبة وهو ضعيف الحديث وكان صاحب رأي وقدم بغداد فمات بها في رجب أو شعبان سنة خمسين ومائة وهو ابن سبعين سنة ودفن في مقابر الخيزران أقول ذكره ابن سعد في الطبقات ج٧ ص٣٢٢: قال العلامة اللكنوي رحمه الله في «الرفع والتكميل» ص٢٦٤:

يجب عليك أن لا تبادر إلى الحكم بجرح الراوي بوجود حكمه من بعض أهل الجرح والتعديل بل يلزم عليك أن تنقح الأمر فيه فإن الأمر ذو خطر وتهويل ولا يحل لك أن تأخذ بقول كل جارح في أي رأو كان وإن كان ذلك الجارح من الأئمة أو من مشهوري علماء الأمة فكثيراً ما يوجد أمر يكون مانعاً من قبول جرحه وحينئذ يحكم برد جرحه وله صور كثيرة لا تحفى على مهرة كتب الشريعة.

قال أبو غدة رحمه الله منها أن يكون الجارح منحرفاً عن المجروح لسبب من الأسباب فيتوقف في قبول جرحه وتضعيفه للراوي وقد وقع هذا لابن سعد في كثير من الرواة ضعفهم تبعاً للواقدي وكان الواقدي منحرفاً عن أهل العراق فجرح بعضهم متأثراً بهذا السبب.

جاء في هدي الساري ١٦٤:٢ في ترجمة محارب بن دثار ١٦٨:٢ في ترجمة نافع بن عمر الجمحي قول الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى إن تضعيف ابن سعد فيه نظر لأنه يقلد الواقدي ويعتمد عليه والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق فاعلم ذلك ترشد إن شاء الله. هـ الرفع والتكميل تحقيق أبو غدة ص٢٦٤ و٢٦٥.

وقال الحافظ في مقدمة الفتح في ترجمة عبد الرحمن بن شريح وشذ ابن سعد فقال منكر الحديث قلت ولم يلتفت أحد إلى ابن سعد في هذا فإن مادته في الغالب من الواقدي والواقدي ليس بمعتمد وقد احتج به الجماعة هدي الساري ص ٤٣٨.

وفي مقدمة الفتح نماذج متعددة تدل على عدم اعتبار تضعيف ابن سعد فراجع إن شئت من ذلك. قول الحافظ في ترجمة عمر بن نافع مولى ابن عمر قال ابن سعد كان ثباً قليل الحديث ولا يحتجون بحديثه عقبه الحافظ بقوله هناك قلت وهو كلام متهافت كيف لا يحتجون به وهو ثبت ١. هـ ص ٥٢ ومن هذه النقول يظهر قيمة كلام ابن سعد في الرجال خصوصاً أهل العراق فافهم والله أعلم.

٦٢- الحاكم الكبير أبو أحمد محمد بن أحمد بن إسحاق:

نقل عنه أن عامة حديث النعمان خطأ وروى بسنده إلى عبدالله بن يزيد عن أبي حنيفة قال ما رأيت أفضل من عطاء ما أحدثكم به خطأ. أقول هذا الكلام لا يصدر من عاقل أصلاً وعقل أبي حنيفة بشهادة خصومه كان يوزن مع عقول أهل طبقته فيزنها.

وعبدالله بن يزيد المقرئ أبو عبد الرحمن من الرواة عن الإمام الأعظم ومعدود في أصحابه وله رواية كثيرة عن أبي حنيفة وذكر الذهبي له حديثاً عن أبي حنيفة في ترجمة الإمام.

وقال الذهبي في التذكرة في ترجمة عبدالله بن يزيد المقرئ الإمام المحدث شيخ الإسلام أبو عبد الرحمن العمري العدوي مولاهم الكوفي سمع من أبي حنيفة فهل يتصور عاقل ملازمة عبدالله بن يزيد المقرئ لأبي حنيفة بعد سماعه منه هذا الهراء وهل سيروي عنه سبحانه قاسم العقول وصدقا الكذب فضاح وهكذا يكون الجهابذة في علم الجرح والتعديل قاتل الله التعصب.

٦٣- الإمام مسلم بن الحجاج

قال رحمه الله في كتابه الكنى والأسماء:

أبو حنيفة النعمان بن ثابت صاحب الرأي مضطرب الحديث ليس له كبير حديث صحيح.

قال الخطيب ج ١٣ ص ٤٥١: أخبرنا أبو حازم العيدوي قال سمعت محمد بن عبدالله الجوزقي يقول قرئ على مكى بن عبدان وأنا أسمع قيل له سمعت مسلم بن الحجاج يقول أبو حنيفة النعمان بن ثابت صاحب الرأي مضطرب الحديث ليس له كبير حديث صحيح.

أقول الخبر عند الخطيب ص ٤٢٣ مجلد ١٣

قال العلامة المحقق المحدث الناقد محمد عبدالرشيد النعماني في كتابه الممتع المفيد النافع الإمام ابن ماجه وكتابه السنن ص ١٣٤ معلقاً على كلام مسلم هذا بقوله:

وهذا ظن منه وتخمين سامحه الله تعالى ولو سبر حديث أبي حنيفة سبراً صحيحاً لبان له خلاف ذلك وكان الأولى به أن يذكر نماذج من الأحاديث التي زعم أن الإمام أبا حنيفة اضطرب فيها ليظهر للناظرين هل هناك اضطراب قادح أم لا؟ وإن ثبت الاضطراب فهل هو من الإمام أو من الرواة النازلين عنه أو من الرواة الذين فوقه؟ ولكنه لم يفعل ذلك لا هنا ولا في كتابه في علل الحديث المسمى «كتاب التمييز».

نعم لما تعرض مسلم في «كتاب التمييز» لبيان علل حديث جبريل في سؤاله النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام طعن في رواية الإمام أبي حنيفة لذلك الحديث بما يدلنا على حقيقة الاضطراب المزعوم في أحاديث الإمام فقد قال مسلم رحمه الله تعالى هناك بعد أن ذكر أن حديث جبريل من مسند عمر كما رواه الرواة البصريون لا من مسند ابن عمر كما رواه الرواة الكوفيون قال ما نصه:

فأما رواية أبي سنان عن كلمته في متن هذا الحديث إذ قال فيه (أن جبريل عليه السلام قال جئت أسألك عن شرائع الإسلام) فهذه زيادة مختلفة ليست من الحروف - أي من الروايات - بسبيل وإنما أدخل الحرف - أي هذه الزيادة - في رواية هذا الحديث زيادة في الحرف شذوذة مثل ضرب النعمان بن ثابت وسعيد بن سنان ومن يجاري الإرجاء نحوهما وإنما أرادوا بذلك تصويماً في قولهم في الإيمان وتعقيد الإرجاء - أي اعتقاده - ذلك ما لم يزد قولهم إلا وهنا وعن الحق بعداً إذ زادوا في رواية الأخبار ما كفى بأهل العلم والدليل على ما قلنا من إدخالهم الزيادة في هذا الخبر أن عطاء بن السائب وسفيان روياه عن علقمة فقالا قال يا رسول الله ما الإسلام وعلى ذلك رواية الناس بعد مثل سليمان ومطر وكهمس ومحارب وعثمان وحسين بن حسن وغيرهم من الحفاظ كلهم يحكي في روايته أن جبريل عليه السلام قال يا محمد ما الإسلام؟ ولم يقل ما شرائع الإسلام كما روت المرجئة انتهى كلام مسلم^(١٦٢) وهذه العبارة منه تفيض بالغضب والتزق الذي..... لا يؤبه

(١٦٢) علق الشيخ المحدث الناقد أبو غدة على هذا بقوله حديث سليمان التيمي أخرجه مسلم في صحيحه ١ / ١٦١ في الباب الأول من كتاب الإيمان عن يونس بن محمد حدثنا المعتمر عن أبيه - سليمان - عن يحيى بن يعمر عن ابن عمر عن عمر رضي الله تعالى عنهما وأخرج أيضاً حديث مطر الوراق ١ / ١٦٠ عن حماد بن زيد عن مطر الوراق عن عبدالله بن بريده عن يحيى بن يعمر به وروى أيضاً حديث كهمس ١ / ١٥٠ عن وكيع ومعاذ العنبري عن كهمس عن عبدالله بن بريده عن يحيى بن يعمر به.

وحديث محارب ابن دثار أخرجه بن أبي شيبه في المصنف ١١ / ٤٤٤٥ / عن ابن الفضيل عن عطاء بن السائب عن محارب بن دثار عن ابن بريده

عن ابن يعمر عن ابن عمر موفوعا. وحديث عثمان أخرجه مسلم أيضا
١٦١/١ عن يحيى بن سعيد القطان حدثنا عثمان بن غياث حدثنا عبدالله
بن بريدة عن يحيى بن يعمر وحيد بن عبد الرحمن قالوا لقينا عبدالله بن
عمر فاقصص الحديث كنحو حديثهم عن عمر عن النبي ﷺ.

ولم يسق مسلم من أحاديث هؤلاء إلا لفظ حديث كهمس وأحال باقي
الأحاديث على روايته والمقصود أن رواية هؤلاء الذين سماهم مسلم هنا
ليست عن علقمة عن يحيى بن يعمر كما ترى.

وحديث حسين بن حسن لم أقف عليه فيما عندي الآن ولكن روايته
ليست عن علقمة أيضاً كما يدل عليه سياق كلام مسلم رحمه الله تعالى
وليس الحسين هذا من رواة الكتب الستة ولا من رجال الأئمة الأربعة
وإنما ترجم له ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل ٤٩:٢/١ فقال
الحسين بن الحسن الكندي قاضي الكوفة روى عن ابن بريدة وروى عنه
شريك سمعت أبي - أبا حاتم - يقول ذلك ولم يزد على ذلك حرفاً هذا
وإن عثمان بن غياث من هؤلاء قد رمي بالإرجاء قال فيه الإمام أحمد ثقة
كان يرى الإرجاء وذكره الآجري عن أبي داود في مرجئة أهل البصرة فما
يوهمه سياق مسلم أن هؤلاء كلهم بريئون من الإرجاء غير صواب.

ويلاحظ أن لفظ كهمس على ما ساقه مسلم نفسه في صحيحه ١٥٧/١
عن أبي خيثمة زهير بن حرب عن وكيع عن كهمس وعن عبيدالله بن
معاذ العنبري عن أبيه معاذ عن كهمس «... قال يا محمد أخبرني عن
الإسلام...» وعلى هذه الرواية أحال مسلم ألفاظ الآخرين وهذا اللفظ
كما ترى يحتمل المعنيين أي أخبرني عن حقيقة الإسلام أو أخبرني عن
شرائع الإسلام وجواب النبي ﷺ يعين المعنى الثاني ليطابق سؤال
السائل ولفظ كهمس عند النسائي أيضاً كما عند مسلم ففي سننه ٩٧/٨

له في مجال الحجاج والمآخذ في هذا الكلام كثيرة ولا يريد مسلم هنا بالإرجاء ذلك المذهب الخبيث أن لا وعيد لأهل القبلة وإن ترك العمل

في باب نعت الإسلام عن إسحاق ابن إبراهيم وهو ابن راهويه عن النضر بن شميل عن كهمس فساق الحديث وفيه «... قال يا محمد أخبرني عن الإسلام..» وهو كذلك أخبرني عن الإسلام عند الحافظ محمد بن إسحاق بن منده في كتاب الإيما ١١١٨: ١١٦ عن عبد الوهاب بن عطاء الخفاف عن كهمس وفي كتاب الإيما أيضاً ١١٣٢: ١٣١ عن يزيد بن زريع عن كهمس وفيه يا محمد أخبرني عن الإسلام.

نعم ساق الترمذي في جامعه ٤/ ١١٩١٢٠ في كتاب الإيما باب ما جاء في وصف جبريل للنبي ﷺ الإيما والإسلام قال حدثنا أبو عمار الحسين بن حريث الخزاعي أخبرني وكيع عن كهمس فذكر الحديث وفيه... قال: «فما الإسلام...» وقد سبق رواية وكيع من طريق أبي خيثمة عند مسلم وفيها... «أخبرني عن الإسلام...» وأبو خيثمة أجل وأحفظ من أبي عمار وإن تابعه علي بن محمد الطنافسي عند ابن ماجه في سننه ١: ٣٢ مع حاشية السندي.

ولفظ كهمس في رواية أبي عبدالرحمن المقرئ عنه وفي رواية عبدالرحمن بن حماد الشيعتي عنه «أخبرني عن الإسلام ما الإسلام؟...» ساق روايتهما ابن منده في كتاب الإيما ١/ ١٢٥١٢٣١٢٢١٢١١ والشيعتي قال الدار قطني ثقة ولكن قال أبو حاتم ليس بالقوي وفي التقريب ص ٣٣٩ صدوق ربما أخطأ.

وبهذا ظهر أن الرواية بالمعنى عملت في حكاية لفظ سؤال جبريل للنبي ﷺ وظهر أيضاً أن جزم مسلم بأن لفظ كهمس هو «قال يا محمد ما الإسلام» فيه نظر ولم يتفق هذا الجزم مع اللفظ الذي اختاره للإخراج في صحيحه الذي قال إنه لا يخرج فيه إلا ما أجمعوا عليه. هـ كلام أبي غدة

لا يضر بالإيمان بل أراد بالإرجاء هنا الذي يعبر عنه بإرجاء الفقهاء وإرجاء السنة وأبو حنيفة رضي الله عنه من القائلين به وحجج مرجئة الفقهاء على مذهبهم في الإيمان من أنه تصديق وشهادة معروفة من ذلك قول الله تعالى ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] وقول النبي ﷺ «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره» وقد بسط بعض تلك الحجج الإمام أبو حنيفة نفسه في رسالته إلى فقيه البصرة عثمان البتي في تحقيق مسألة الإرجاء ولم يذكر الإمام أبو حنيفة من بين تلك الأدلة هذا الحديث الذي زعم مسلم أن الإمام ومن جارا في مذهبه اختلقوا فيه زيادة «شرائع» ليشيدوا مذهبهم ولم يتحاشى مسلم عن نسبة الاختلاق إلى إمام من أئمة المسلمين ومعه في هذه الرواية سعيد بن سنان وهو ممن أخرج له مسلم في الصحيح محتجاً به ولم يرمه بالإرجاء أحد غير مسلم - فيما أعلم - وهو ثقة وثقه غير واحد كابن معين وأبي حاتم وإن تكلم فيه بعضهم من جهة حفظه.

ولم يفصح الإمام مسلم بأسماء الآخرين ممن تابع أبا حنيفة وسعيد بن سنان في هذه الزيادة ولكن قوله إن عطاء بن السائب وسفيان روياه عن علقمة يدل على أن هذين تفردا بسياق ما الإسلام من بين أصحاب علقمة في حين أن الآخرين من أصحابه يروونه بلفظ شرائع الإسلام فإن كانت زيادة شرائع وهما فالحمل فيه على علقمة ولا يجوز أن يقال فيها أنه اختلاق.

قال ابن القيم في تهذيب السنن بعد أن نقل حديث جبريل وقول المنذري علقمة هذا هو علقمة بن مرثد بن يزيد الحضرمي الكوفي وقد اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديثه قال ما نصه: ورواه - أي حديث جبريل - أبو جعفر العقيلي من طريقه - أي من طريق علقمة - وقال فيه «فما شرائع الإسلام؟ قال تقيم الصلاة... الحديث» وتابعه على

هذه اللفظة مرجئ آخر وهو جراح بن الضحاك قال العقيلي وهذه زيادة مرجئ تفرد بها عن الثقات الأئمة فلا تقبل.

والغريب أن أبا داود روى حديث علقمة من طريق سفيان عنه بلفظ «ما الإسلام ومع ذلك أعله وقال علقمة مرجئ».

وعلقمة محتج به عند مسلم بن الحجاج في صحيحه وعند البخاري في صحيحه وكذا عند أصحاب السنن الذين في مقدمتهم أبو داود السجستاني ولا أعرف أحداً من الأئمة من شيوخ أبي داود وشيوخ شيوخه رمى علقمة هذا بالإرجاء وإنما رمية بالإرجاء نشأ عند التحدث عن روايته حديث جبريل شأن سعيد بن سنان في ذلك مع أن علقمة قد تابعه على هذه اللفظة الجراح بن الضحاك أيضاً وهو صدوق ولم يصفه أحد بالإرجاء فيما أعلم سوى أن العقيلي عند ذكره متابعه الجراح بن الضحاك لعلقمة في الزيادة المذكورة نبزه بالإرجاء.

فليتأمل القارئ الكريم هذا الاضطراب الذي وقعوا فيه لإعلال رواية علقمة والجراح بلفظ شرائع الإسلام حيث رأوا أن هذه الرواية تبين أن إطلاق الإسلام - وكذلك الإيمان على الأعمال من باب إطلاق الأصل على فروعه أو من باب إطلاق الشيء على مقتضياته ولوازمه أو من باب إطلاق الشيء على مكملاته لا من باب إطلاق الشيء على أجزائه ولا من باب إطلاق الشيء على مرادفه كما يزعمه مسلم وغيره ممن ينبزون كبار الأئمة بالإرجاء لدقة مدارك هؤلاء ولم يكتف مسلم بنسبة الوهم إليهم - إن صح أن هناك وهما - بل رماهم بالاختلاق والغضب والحدة من غير تبصر وتفهم يجر المرء إلى أكبر من ذلك.

والواقع أن لفظ «ما الإسلام» وجواب النبي ﷺ عنه بذكر الأعمال القولية والبدنية لا يحتم أن تكون الأعمال عين الإسلام فإن هناك أدلة كثيرة من الكتاب والسنة أن الأعمال من مكملات الإسلام وشرائعه وأسوق هنا أحاديث أطلق فيها «شرائع الإسلام» على الأعمال المذكورة

في حديث جبريل وعلى أعمال غيرها.
فمن ذلك ما رواه الحاكم النيسابوري في المستدرک علی الصحیحین
في كتاب الإيمان قال حدثنا أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الفقيه
حدثنا الحسن بن علي بن زياد حدثنا سعيد بن سليمان الواسطي وحدثنا
أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا العباس بن محمد الدوري حدثنا يحيى
بن معين وحدثنا علي بن عيسى حدثنا أحمد بن نعدة حدثنا سعيد بن
منصور قالوا حدثنا هشيم عن داود ابن أبي هند عن أبي حرب بن أبي
الأسود عن فضالة الليثي قال: «أتيت النبي ﷺ فقلت إني أريد الإسلام
فعلمني شرائع الإسلام فذكر الصلاة وشهر رمضان ومواقيت الصلاة
فقلت يا رسول الله إنك تذكر ساعات أنا فيهن مشغول ولكن علمني
جماعاً من الكلام قال إن شغلت فلا تشغل عن العصرين قلت وما
العصران ولم يكن لغة قومي قال الفجر والعصر».

قال الحاكم «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وفيه
ألفاظ لم يخرجاها بإسناد آخر وأكثرها فائدة ذكر شرائع الإسلام فإنه في
حديث عبدالعزيز بن أبي رواد عن علقمة بن مرثد عن يحيى بن يعمر عن
ابن عمر وليس من شرط واحد منهما» وأقره الذهبي في تلخيص
المستدرک.

وإنما قالوا إنه صحيح على شرط مسلم فإن في إسناده أبا حرب ولم
يخرج له البخاري ولكنه أوثق وأثبت من كثير ممن أخرج له البخاري في
صحيحه وكذا داود بن أبي هند من رجال تعليقات البخاري ولكنه في
الثقة والإتقان يفوق كثيراً من رجال البخاري في الأصول.

فبين هذا الحديث أن الصلاة والصوم وغيرهما من شرائع الإسلام
وأنها يطلق عليها «الشرائع» وروى الإمام الترمذي في جامعه في باب ما
جاء في فضل الذكر قال حدثنا أبو كريب أخبرنا زيد بن حباب عن
معاوية بن صالح عن عمرو بن قيس عن عبد الله بن بسر أن رجلاً قال يا

رسول الله إن شرائع الإسلام قد كثرت عليّ فأخبرني بشيء أتشبت به قال لا يزال لسانك رطبا من ذكر الله قال الترمذي هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه انتهى ورواه بن ماجة في سننه وأيضاً بن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال صحيح الإسناد كلهم عن معاوية بن صالح به.

ورواة هذا الحديث في سند الترمذي وابن ماجة كلهم من رجال مسلم في صحيحه سوى عمرو بن قيس وهو الكندي ثقة من رواة السنن وهو أوثق من كثير ممن أخرج له مسلم في الأصول والحديث نص في الموضوع.

وروى الإمام البخاري في صحيحه في كتاب الصوم وجوب صوم رمضان قال حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا إسماعيل بن جعفر عن أبي سهيل عن أبيه عن طلحة بن عبيدالله (أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ ثائر الرأس فقال يا رسول الله أخبرني ماذا فرض الله علي من الصلاة؟ فقال الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئاً فقال أخبرني بما فرض الله علي من الزكاة؟ قال فأخبره بشرائع الإسلام قال والذي أكرمك بالحق لا أتطوع شيئاً ولا أنقص مما فرض الله علي شيئاً فقال رسول الله ﷺ أفلح إن صدق أو دخل الجنة إن صدق^(١٦٣) .

(١٦٣) قال أبو غدة رحمه الله وأخرج البخاري رحمه الله تعالى هذا الحديث في كتاب الإيمان أيضاً في باب الزكاة من الإسلام عن إسماعيل بن أبي اويس شيخه قال حدثني مالك بن أنس عن عمه عن أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيدالله يقول جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس يسمع دوي صوته ولا يفقه ما يقول حتى دنا فإذا هو يسأل عن الإسلام... الحديث.

قال الحافظ بن حجر في فتح الباري ١/ ١١٧ «قوله فإذا هو يسأل عن

وفي هذا الحديث إطلاق الصحابي الجليل طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه أحد فقهاء الصحابة واحد العشرة المشهود لهم بالجنة «شرائع الإسلام» على الأحكام والفرائض وهذا الحديث رواه الإمام مسلم أيضا في صحيحه في الباب الأول من كتاب الإيمان يسنده عن مالك عن أبي سهيل عن طلحة بن عبيد الله وساق لفظه وليست فيه جملة «فأخبره بشرائع الإسلام» ثم رواه عن شيخه يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد جميعا عن إسماعيل بن جعفر عن أبي سهيل عن أبيه عن طلحة بن عبيد الله ولم يسق لفظه بل أحال على الرواية الأولى بقوله «بهذا الحديث نحو حديث مالك غير أنه قال فقال رسول الله ﷺ أفلح وأبيه إن صدق أو دخل الجنة وأبيه إن صدق.

=الإسلام «أي عن شرائع الإسلام ويحتمل أنه سأل عن حقيقة الإسلام وإنما لم يذكر له الشهادة لأنه علم أنه يعلمها أو علم أنه يسأل عن الشرائع الفعلية أو ذكرها ولم ينقلها الراوي لشهرتها وإنما لم يذكر الحج إما لأنه لم يكن فرض بعد أو الراوي اختصره ويؤيد هذا الثاني ما أخرجه المصنف – البخاري – في الصيام من طريق إسماعيل بن جعفر عن أبي سهيل في هذا الحديث قال فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام فدخل فيه باقي المفروضات بل والمندوبات انتهى.

وقال العلامة القسطلاني في «إرشاد الساري ١/ ١٣٣ فإذا هو يسأل عن الإسلام «أي عن أركانه وشرائعه بعد التوحيد والتصديق أو عن حقيقته واستبعد هذا من حيث أن الجواب يكون غير مطابق للسؤال انتهى» وهذا التفسير بعينه يجري في لفظ أخبرني عن الإسلام أو ما الإسلام في حديث جبريل كما أشرت إليه سابقا والله تعالى أعلم بالصواب ١هـ.

ورواية إسماعيل بن جعفر التي أحالها مسلم على رواية مالك فيها جملة فأخبره بشرائع الإسلام كما نقلته عن صحيح البخاري آنفاً والبخاري يرويها عن قتيبة بن سعيد أيضاً شيخ مسلم في هذا الحديث ولم ينه مسلم على هذا الفرق بين روايتي مالك وإسماعيل بل اكتفى بالإشارة إليه بلفظ «نحو حديث مالك» ولم يقل مثل حديث مالك والخطب سهل نظراً إلى أصل المسألة ولكن لما كان لفظ «الشرائع» له أهمية كبيرة عند مسلم وجوداً وعدمًا بحيث جعله عنوان الإرجاء لم يحسن منه إغفال ذكر هذا اللفظ والإشارة إليه بعبارة مبهمة وهي قوله نحو حديث مالك.

وروى الإمام البخاري في صحيحه في كتاب مناقب الأنصار باب ما لقي النبي ﷺ وأصحابه من المشركين بمكة قال حدثني عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور حدثني سعيد بن جبير أو قال حدثني الحكم عن سعيد بن جبير قال أمرني عبد الرحمن بن أبزى قال:

سئل ابن عباس عن هاتين الآيتين ما أمرهما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا

النَفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الإسراء: ٣٣] ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا

مُتَعَمِّدًا﴾ [النساء: ٩٣] فسألت ابن عباس فقال لما أنزلت التي في

الفرقان قال مشركو أهل مكة فقد قتلنا النفس التي حرم الله ودعونا مع الله

إلها آخر وقد أتينا الفواحش فأنزل الله تعالى ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ﴾

[الفرقان: ٧٠] الآية فهذه لأولئك وأما التي في النساء الرجل إذا عرف

الإسلام وشرائعهم ثم قتل فجزاؤه جهنم فذكرته لمجاهد فقال إلا من

ندم.

وفي هذا الأثر أيضاً إطلاق الصحابي الجليل عبد الله بن عباس الخبر البحر رضي الله عنه الشرائع على الأعمال والفرائض والحدود وغيرها وفيه أيضاً تفريقه بين الإسلام والشرائع وأخرج هذا الأثر الإمام أبو داود أيضاً في سننه في كتاب الفتن باب في تعظيم قتل المؤمن ولفظه فأما

التي في النساء ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ ﴾ [النساء: ٩٣] الآية قال الرجل إذا عرف شرائع الاسلام.

وعلق الإمام البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان في باب قول النبي ﷺ (بني الإسلام على خمس قال وكتب عمر بن عبدالعزيز إلى عدي بن عدي أن للإيمان فرائض وشرائع وحدودا وسننا فمن استكملها استكمل الإيمان ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان فإن أعش فسأينها لكم حتى تعملوا بها وإن أمت فما أنا على صحبتكم بحريص ووصله ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الإيمان.

وبالجملة فالأدلة على أن الأعمال غير داخلية في ماهية الإيمان والإسلام وحقيقتها كثيرة شهيرة ليس هذا موضع بسطها ولا ينافي هذا إطلاق الإيمان أو الإسلام على الأعمال بمناسبات وعلاقات حسب أساليب اللغة العربية ومناحيها والمسألة معروفة ومشروحة في مظانها والخلاف الواقع فيه بين الأئمة لا يعدو من أن يكون اختلاف أنظار في تبين أمر هو مجمع عليه فيما بينهم ولا يصل فيه الأمر أبداً إلى الحد الذي أوصله اليه مسلم رحمه الله تعالى.

ولقائل أن يقول أن حديث جبريل - بظاهره - يدل على تغاير الإيمان والإسلام فإذا كانت الصلاة والصوم والزكاة عين الإسلام ينتج أن هذه الأمور غير الإيمان وحينئذ ينقلب الأمر - من الأول - على القائلين بدخول هذه الأمور في حقيقة الإيمان وينتقض ما قاله مسلم واشتد فيه غضبه ونزقه حول كلمة الشرائع.

خلاصة النقد المذكور

والحاصل:

١- أن الرواية بلفظ شرائع الإسلام في حديث جبريل ثابتة عن علقمة ورواية عطاء بن السائب وسفيان شاذة عن روايات أكثر أصحاب علقمة كما تشير إليه عبارة مسلم أيضاً وعلقمة قد تابعه عليها الجراح بن الضحاك فإن لم تكف متابعتة لنفي الشذوذ عن رواية علقمة لشهرة الحديث عند البصريين - سليمان ومطر ومحارب وعثمان - من طريق عمر رضي الله عنه بلفظ ما الإسلام ولمجيئه بهذا اللفظ في حديث أبي هريرة وغيره فتحمل على أن علقمة روى الحديث بالمعنى حيث فهم أن السؤال بما هنا ليس عن ماهية الإسلام وحقيقته بل عن شرائعه وفرائضه وذلك بالنظر في جواب النبي ﷺ حيث أجابه بما هو شرائع الإسلام على ما دلت عليه الأدلة الأخرى.

ومن لم ينشر صدره بهذا التوجيه الواضح فله أن ينسب علقمة إلى الوهم دون الاختلاق فإنه ثقة صدوق مجمع على صدقه ومحتج به عند مسلم والبخاري وأما نسبه الوهم في ذلك إلى من بعد علقمة مع كونهم جماعة ثقات فلا يبتني على أساس صحيح.

والذين ساهم مسلم مع عطاء بن السائب وسفيان هم ليسوا من رواة هذا الحديث عن علقمة كما سبق فلا تدل روايتهم على أن الحديث عند علقمة كما رواه عطاء وسفيان لا كما رواه أبو حنيفة وأبو سنان وعبد العزيز بن أبي رواد وغيرهم من ثقات أصحاب علقمة بل التفرد جاء من علقمة والجراح بن الضحاك من بين أصحاب يحيى بن يعمر وأبو حنيفة ومن معه إنما رووا كما سمعوا من علقمة.

٢- وأن إرجاء الفقهاء وما يسمى إرجاء السنة لا يبين الكتاب والسنة ومذهب السلف وكثير ممن رموا بهذا الإرجاء هم من أكابر

السلف الصالحين وأن هذا الإرجاء ليس من البدعة في شيء وإن أدلته بالكثرة والوضوح بمكان لا يحتاج أحد إلى اختلاق كلمة في حديث لتشييده وتأييده وإن الذين رماهم مسلم بهذه الفضيعة هم أجل وأنبل من ذلك كما أنهم آمن على حديث رسول الله ﷺ وسنته من أن يوصم جنابهم بشيء من ذلك.

فإن كان الاضطراب الذي يدعيه مسلم في حديث أبي حنيفة من هذا القبيل فانكشف الأمر وبان الحق وإذا فمثل هذا الاضطراب المزعوم لو صح أن يعد جرحاً لما بقي في المحدثين ثقة عدل لا يضطرب في حديثه فافهم ذلك والله يربك ولكلام مجال أكثر من هذا ولكن فيما قلته وأطلت به كفاية إن شاء الله تعالى ١. هـ من كتاب الإمام ابن ماجه وكتابه السنن للعلامة المحدث الناقد محمد عبدالرشيد النعماني بتحقيق عبدالفتاح أبو غدة رحمه الله من ص. ١٣٤

٦٤- معاذ بن معاذ العنبري:

نقل المؤلف عن كتاب الضعفاء للعقيلي بسنده إلى معاذ بن معاذ العنبري يقول استتيب أبو حنيفة من الكفر مرتين. وأقول سبق الكلام على هذه الرواية فلا نطيل بالإعادة.

٦٥- المفضل بن غسان أبو عبدالرحمن الغلابي:

نقل المؤلف عن الخطيب بسنده إلى الغلابي قال أبو حنيفة ضعيف. أقول هذا جرح غير مفسر فلا يقبل خصوصاً في حق من ثبتت إمامته وديانته كأبي حنيفة مع أن المفضل بن غسان له تعنت مع أئمة الكوفة.

٦٦- مغيرة بن مقسم وأبو بكر بن عياش والأعمش:

نقل المؤلف عن كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد طعن هؤلاء في أبي حنيفة وأصحابه حتى قال مغيرة حالفاً بالله أنه لأخوف على الدين منهم من الفساق.

أقول ويكفي لبطلان هذه السخافة بطلان المصدر المنقولة منه.

والمغيرة بن مقسم رضي الله عنه ثقة مأمون معدود في مشايخ أبي حنيفة ومع ذلك روى عن أبي حنيفة قال الحافظ الخوارزمي في جامع المسانيد ومع تقدمه أي المغيرة وموته قبل أبي حنيفة بسبع عشرة سنة يروي عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه في هذه المسانيد.

وقال الحافظ القرشي في الجواهر المضيئة وقال يحيى بن معين ثقة مأمون روى له الجماعة قال جرير بن عبد الحميد كنت أرى مغيرة يبحث في مسألة فيخالفوه فيقول كيف أصنع وهو قول أبي حنيفة رحمه الله وأبو بكر بن عياش لقي أبا حنيفة وأخذ عنه كما في عقود الجمان وثناء الأعمش على أبي حنيفة مسند في الانتقاء للحافظ ابن عبد البر ص ١٩٥ والله في خلقه شئون والله المستعان.

٦٧- النضر بن شميل:

قال ابن عدي ج ٧ ص ٢٤٧٤:

حدثنا أحمد بن حفص ثنا أحمد بن سعيد الدارمي قال سمعت النضر بن شميل يقول كان أبو حنيفة متروك الحديث ليس بثقة أ.هـ.

أقول أورده ابن عدي جزء ٧ ص ٢٤٧٤ في كامله ويكفي لسقوط هذه الرواية كونها من طريق أحمد بن حفص وأحمد بن حفص هذا نسبه ابن عدي فقال أحمد بن حفص بن عمر بن حاتم بن نجم بن ماهان أبو محمد الجرجاني تردد إلى العراق كثيراً وكتب فأكثر وحدث بأحاديث منكرة لم يتابع عليها ثم ساق له عدة أحاديث كلها من رواية هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بأسانيد لأحمد بن حفص إليه مختلقة وقال هذه

مناكير كلها ما حدث بها غير أحمد وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب وهو ممن يشته عليه فيحدث من حفظه فيغلط أ.هـ قاله ابن حجر في لسان الميزان ص ٢٦٦ مجلد ١ وانظر الكامل لابن عدي مجلد ص ٢٠٣.

وصدر ابن حجر رحمه الله ترجمة أحمد بن حفص هذا في لسان الميزان مجلد ١ ص ٢٦٥ بقوله: أحمد بن حفص السعدي شيخ ابن عدي صاحب مناكير لم يتعمد الكذب وكذا قال ابن عدي له عن ابن معين وعلي بن الجعد وهو جرجاني انتهى، وقال في المغني وإهـ ليس بشيء وقال في ترجمة سعيد بن عفير له حديث اختلقه أحمد بن حفص أ.هـ أنظر اللسان ص ٢٦٦.

ومن المغالطة والتمويه قول المؤلف في أحمد بن حفص كان يعرف الحديث صدوقا وكان ممرورا مقتصرأ على ذلك دون بيان حال الرجل وقد عرفت حاله والممرور يكون أحيانا أشبه وفي هذا إشارة إلى أنه كان أحيانا يغيب عقله والممرور هو الذي يصيبه الخلط من المرة فيخلط انظر بيان ذلك في لسان الميزان لابن حجر مجلد ١ ص ٢٦٦ وانظر ترجمة أحمد بن حفص في الميزان مجلدا ص ٤٤ ترجمة ٣٤٥.

فعجبا لهؤلاء يريدون الطعن في سراج الأمة ولو بأسانيد واهية كهذا فرجل يخلط الحديث كيف لا يخلط المثالب وهذه هي الأسانيد الصحيحة التي يقبلها المؤلف فتأملوا.

ومن تغيير الألفاظ ما نقله الخطيب الذي قيل فيه أنه أتى بقاذورات لا تغسلها مياه البحار عن النضر بن شميل قوله في كتاب الحيل كذا وكذا مسألة كلها كفر انظر تاريخ بغداد ص ٤٠٤ مجلد ١٣.

وابن شميل ما قال هذا الكلام في كتاب الحيل إنما قاله في كتاب الخليل ونص عبارته كما في سير أعلام النبلاء مجلد ٩ ص ٣٣٠ قال أحمد بن سعيد الدارمي سمعت النضر بن شميل يقول في كتاب الخليل كذا وكذا مسألة كفر فتأملوا والله في خلقه شئون.

والنضر بن شميل هذا أحد حفاظ الأمة عالم أهل مرو ثقة صاحب سنة كان إماماً في العربية والحديث وكان أروى الناس عن شعبة ألف كتباً كثيرة لم يسبق إليها روى له الجماعة أنظر ترجمته في تذكرة الحفاظ مجلد ١/ ٢٨٩ وسير أعلام النبلاء مجلد ٩ ص ٣٢٨ وقد ذكر الكردي رحمه الله في مناقب الإمام الأعظم النضر بن شميل في أصحاب الإمام الأعظم ص ٥١٢ ونقل عن بشر بن يحيى قوله رأيت - أي النضر - في مجلس ابن المبارك وكان يلقي عليه المسألة ويقول له عبدالله يا أبا الهيثم أجب فيها ا.هـ مناقب الإمام للكردي ص ٥١٢.

ونقل الحافظ السيوطي رحمه الله في تبيين الصحيفه ثناء النضر بن شميل على سراج الأمة أبي حنيفة رضي الله عنه ص ١٢٣ قال النضر بن شميل كان الناس نيماً عن الفقه حتى أيقظهم أبو حنيفة بما فتقه وبينه ولخصه ا.هـ ونقل هذا الثناء الخطيب نفسه في تاريخ بغداد مجلد ١٣ ص ٣٤٥ وأين كلام النضر هذا مما نقله المؤلف بإسناد فيه أحمد بن حفص مختلق الأحاديث وهكذا يعمل أهل الحقد لأهل السنة فيجعل الله بينهم وبين الحق حجاباً.

٦٨- هدية بن عبد الوهاب:

نقل المؤلف عن الخطيب بسند فيه بن رزق وابن مسلم والأبار عن هدية بن عبد الوهاب قال قدم علينا شقيق البلخي فجعل يطري أبا حنيفة فقبل له لا تطرأ أبا حنيفة بمرو فإنهم لا يحتملونك قال شقيق أليس قد قال مساور الوراق:

إذا ما الناس يوماً قايسونا بآبدة من الفتوى طريفة

أتيناهم بمقياس تلبد طريف من طراز أبي حنيفة

فقالوا أما سمعت ما أجابوه؟ قال أجل
إذا ذو الرأي خاصم عن قياس وجاء ببدعة هنة سخيفة
أتيناه بقول الله فيها وآثار مبرزة شريفة
فكم من فرج محصنة عفيف أحل حرامها بأبي حنيفة

أقول هذا الشاعر مجهول لا ندري من هو حتى ننظر في حاله ثم ما
هي المسألة التي لا يرضاها هذا الشاعر ويعدها من قبيل إحلال الحرام
حتى يمكن الحديث عنها ومعرفة مالها وما عليها فالقائل مجهول والمسألة
مجهولة وهكذا يوجه النقد لأبي حنيفة بشعر قاله مجهول وبمسألة مجهولة
، والمحارم في باب النكاح مفصلة في كتب الفقه الإسلامي عامة والفقه
الحنفي خاصة وأبو حنيفة رضي الله عنه صاحب حيلة بالغة في باب
النكاح يعرف ذلك من قرأ الفقه وعرف ما تثبت به حرمة المصاهرة
والرضاع وهكذا تظهر المعية المؤلف في باب الجرح والتعديل.

٦٩- هشيم بن بشير أبو معاوية السلي رحمه الله:

نقل المؤلف عن كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد أن
هشيم سئل عن مسألة فأجاب فيها بحديث فقال الرجل السائل إن أبا
حنيفة ومحمد بن الحسن وأصحابه يقولون بخلاف هذا فقال هشيم يا
عبدالله إن العلم لا يؤخذ من السفلى. هـ

أقول يكفي لبطلان هذا الخبر بطلان أصله المنقول عنه.
وهشيم بن بشير من أصحاب أبي حنيفة الآخذين عنه الراويين عنه
كما في عقود الجمان للحافظ الصالحى الدمشقي ص ١٥٢ والله في خلقه
شئون.

٦٧- أبو عوانة وضاح بن عبدالله الشكري:

نقل المؤلف عن كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد بسنده إلى أبي عوانة قال سئل أبو حنيفة عن الأشربة فما سئل عن شيء إلا قال لا بأس به وسئل عن المسكر فقال حلال.

أقول يكفي لبطلان هذا الخبر بطلان أصله المنقول عنه.

وقوله سئل عن الأشربة يعني به ما سوى الخمر من الأشربة التي اختلف العلماء فيما دون المسكر منها والفتوى في المذهب الحنفي على قول محمد في الأشربة وهو الحرمة مطلقاً.

إلا أن تحريم ما سوى الخمر اجتهادي والكلام هنا فيما لم يبلغ حد السكر من تلك الأشربة التي هي سوى الخمر أما المسكر فمحرم عند أبي حنيفة كما تواتر ذلك عنه في كتب المذهب وكتب الخلاف وحاشا الإمام الأعظم أن يقول بتحليل مسكر.

ومذهب أبي حنيفة في الأشربة مبسوط في كتب المذهب وقد أفردته العلامة الجبرتي برسالة مستقلة ثم وضاح الشكري معدود في الآخذين عن أبي حنيفة الراوين عنه كما في عقود الجمان ص ١٥٣.

ونقل المؤلف عن وضاح الشكري تشنيعه على أبي حنيفة في مقدار ما تقطع به اليد في السرقة ونقل ذلك عن كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد وعن تاريخ بغداد للخطيب وفيها تمزيق وضاح الشكري لكتابه وهالك نص القصة من تاريخ بغداد حيث روى الخطيب بسنده إلى بشر بن السري قال أتيت أبا عوانة فقلت له بلغني أن عندك كتاباً لأبي حنيفة أخرجه فقال يا بني ذكرتني فقام إلى صندوق له فاستخرج كتاباً فقطعه قطعة قطعة فرمى به فقلت ما حملك على ما صنعت قال كنت عند أبي حنيفة جالسا فأتاه رسول بعجلة من قبل السلطان كأنها قد حموا بالحديد وأرادوا أن يقلدوه الأمر فقال يقول الأمير رجل سرق وديا - الودي صغار النخل - فماذا ترى؟ فقال غير متعنع إن

كانت قيمته عشرة دراهم فاقطعوه فذهب الرجل قلت يا أبا حنيفة ألا تتقي الله حدثني يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حيان عن رافع ابن خديج أن رسول الله ﷺ قال (لا قطع في ثمر ولا كثر) - الكثر جمار النخل - أدرك الرجل فإنه يقطع فقال غير متعنع ذاك حكم قد مضى فانتهى وقد قطع الرجل فهذا ما يكون له عندي كتاب.

وأقول عدم الفقه أوقع المؤلف في ورطات كثيرة أولاً وضاح الشكري تلميذ لأبي حنيفة ثانياً مذهب أبي حنيفة عدم القطع في الودي وإن بلغ عشرة دراهم لعدم الحرز فيها والحرز شرط القطع في السنة فالفتيا المذكور كذب محض ولو أن المؤلف رجع إلى كتاب الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني لعرف القصة فقد قال محمد بن الحسن في الموطأ بعد أن ساق حديث رافع بن خديج هذا وقصة مروان في قضية الودي ما نصه: وبهذا نأخذ لا قطع في ثمر معلق في شجر ولا في كثر والكثر الجمار ولا في ودي ولا في شجر وهو قول أبي حنيفة ١هـ. أقول وذلك لعدم الحرز فيها.

ولو رجع المؤلف إلى كتاب الآثار لمحمد بن الحسن لوجد فيه أخبرنا أبو حنيفة عن الهيثم بن أبي الهيثم عن الشعبي يرفعه إلى النبي ﷺ أنه لا يقطع السارق في ثمر ولا كثر قال محمد وبه نأخذ والتمر ما كان في رؤوس النخل والشجر لم يحرز في البيوت فلا قطع على من سرقه والكثر جمار النخل فلا قطع على من سرقه وهو قول أبي حنيفة ١هـ. أقول وهذه الرواية المرسلة وصلها الحافظ أبو بكر المقرئ في مسند أبي حنيفة بطريق أبي حنيفة عن الشعبي عن علي ودلائل القطع بمقدار عشرة دراهم مبسوبة في الآثار لمحمد بن الحسن وأشار إليها محمد في الموطأ وبسطها الطحاوي في معاني الآثار.

وهكذا تظهر عبقرية المؤلف في الصنعة الحديثية والفقهية والله في خلقه شئون.

٧١- وكيع بن الجراح:

أطال المؤلف في النقل عنه فنقل عن ابن أبي حاتم حدثني أبي حدثنا الحميدي حدثنا وكيع حدثنا أبو حنيفة أنه سمع عطاء إن كان سمعه. أقول سماع الإمام الأعظم من عطاء مسلم به وروى ذلك خواص وكيع كمحمد بن أبان ومحمد بن سلام ويحيى بن جعفر وغيرهم رويوا عن وكيع سماع أبي حنيفة من عطاء.

وذكر ابن حبان سماع أبي حنيفة من عطاء بصيغة الجزم وذكر الخطيب نفسه في أول الترجمة لأبي حنيفة سماع الإمام الأعظم من عطاء بصيغة الجزم وجزم بذلك الحفاظ المزي والذهبي وابن حجر وذكر الترمذي في العلل قول أبي حنيفة ما رأيت فيمن رأيت أفضل من عطاء - يعني من أهل مكة - فكلمة إن كان سمعه مدرجة والمتهم بالإدراج الحميدي وحاله مع أبي حنيفة معروف.

ثم نقل المؤلف عن كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد قول أبي حنيفة لو أن رجلاً كسر طنبوراً ضمن. وأقول لو أن المؤلف راجع كتب الفقه الحنفي لعرف حقيقة المسألة وهاك طرفاً منها:

- ١- اتفق أصحابنا على إباحة اتلاف المعازف.
- ٢- هذه المعازف التي تصلح لعمل آخر غير اللهو إذا أتلّفها بغير إذن الإمام هل يضمن بإتلافها أم لا؟ قال أبو حنيفة يضمن بكسرها قيمتها خشباً منحوتاً صالحاً لغير اللهو لا مثلها ويصح بيعها عند أبي حنيفة لأنها أموال متقومة لصلاحيّتها بالانتفاع بها في غير اللهو فلم تناف الضمان كالأمة المغنية. وقال صاحباه لا تضمن بالإتلاف لأنها ليست محترمة ولا يصح بيعها والفتوى على قولهما أما إذا كان ذلك بإذن الإمام فلا ضمان اتفاقاً.
- ٣- إذا كانت آلة اللهو لا تصلح لغير اللهو فلا ضمان اتفاقاً.

٤- هذا الخلاف فيما إذا كانت آلات اللهو لمسلم أما إذا كانت لذمي فكسرها مسلم لزمه الضمان اتفاقاً لأنه مال متقوم في حقه.

٥- طبل الغزاة والصيادين والدف الذي يباح ضربه في العرس مضمون اتفاقاً.

ثم نقل المؤلف عن الخطيب نفس رواية ابن أبي حاتم في التشكيك في سماع الإمام من عطاء وقد سبق بيانه ثم نقل المؤلف عن الخطيب بسنده إلى وكيع قال سمعت الثوري يقول نحن مؤمنون وأهل القبلة عندنا مؤمنون في المناكحة والمواريث والصلاة والإقرار ولنا ذنوب ولا ندري ما حالنا عند الله.

قال وكيع وقال أبو حنيفة من قال بقول سفيان هذا فهو عندنا شاك نحن المؤمنون هنا وعند الله حقاً قال وكيع ونحن نقول بقول سفيان وقول أبي حنيفة عندنا جراً ١هـ.

وأقول لا يصح هذا الخبر عن وكيع بسند فيه محمد بن جبويه النخاس الهمداني المتهم بالكذب كما قال الذهبي في تلخيص المستدرک والذي صح عن وكيع هو ما أخرجه الحافظ أبو القاسم بن أبي العوام صاحب النسائي والطحاوي في كتابه فضائل أبي حنيفة وأصحابه وعليه خطوط كثير من كبار العلماء الأقدمين وسماعاتهم وهو من مرويات السلفي حيث قال حدثني محمد بن أحمد بن حماد قال حدثنا إبراهيم بن جنيد قال حدثنا عبيد بن يعيش قال حدثنا وكيع قال كان سفيان الثوري إذا قيل له أمؤمن أنت قال نعم فإذا قيل له عند الله قال أرجو وكان أبو حنيفة يقول أنا مؤمن ها هنا وعند الله قال وكيع قول سفيان أحب إلينا ١هـ.

وأين هذا الخبر من ذاك.

ومما يناسب في هذا المقام ما أخرجه الحافظ شرف الدين الدمياطي في جزئه العقد المثلث فيمن يسمى بعبد المؤمن كما رواه عنه الحافظ عبد القادر القرشي في طبقاته حيث قال أنبأني الحافظ عبد المؤمن الدمياطي ونقلته من خطه في جزئه المذكور كتبت إلينا عجيبة بنت محمد بن أبي غالب عن أبي أحمد معمر بن عبد الواحد بن الفاخر أخبرنا أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الروياني أخبرنا الحافظ أبو نصر عبد الكريم بن محمد الشيرازي ابن بنت^(١٦٤) بشر الحافي أخبرنا أبو القاسم الحسين بن أحمد بن محمد بن فضلوليه الدامغاني القاضي أخبرنا أبو حنيفة عبد المؤمن التيمي الحنفي حدثنا عبد الرحمن بن يزيد الفقيه حدثنا أبو الحسن علي بن نصر حدثنا محمد بن نوكرد الروياني حدثنا محمد بن سماعة حدثنا أبو يوسف القاضي عن أبي حنيفة الإمام عن موسى بن أبي كثير قال أخرج علينا ابن عمر رضي الله عنهما شاة له فقال لرجل اذبحها فأخذ الشفرة ليذبحها فقال له أمؤمن أنت فقال أنا مؤمن إن شاء الله تعالى فقال ابن عمر ناولني الشفرة وامض حيث شاء الله أن تكون مؤمناً قال فمر رجلاً آخر فقال له اذبح لنا هذه الشاة فأخذ الشفرة ليذبحها فقال أمؤمن أنت قال أنا مؤمن إن شاء الله تعالى قال فأخذ الشفرة وقال امض ثم قال لرجل آخر اذبح لنا هذه الشاة فأخذ الشفرة ليذبحها فقال له أمؤمن أنت قال نعم أنا مؤمن في السر ومؤمن في العلانية فقال له اذبح اذبح ثم قال الحمد لله الذي ما ذبح لنا رجلاً شك في إيمانه ١هـ قال القرشي قلت موسى بن أبي كثير مجهول قال الكوثري بل هو الأنصاري الراوي عن ابن المسيب وإن لم توجد روايته عن ابن عمر في الأصول

(١٦٤) قال الكوثري لفظ بنت الواقع هنا في مطبوع الطبقات للقرشي محرف عن لفظ اخت لأن بشراً الحافي مات عزباً وكانت له أخت معروفة الذكر فهو تحريف عن أخت.

السته لكن معاصرتة له تظهر من سنه وطبقته.

أقول قال الإمام أبو حنيفة في الوصية وليس في الإيمان شك قال الإمام النسفي في عقائده ولا ينبغي أن يقول أنا مؤمن إن شاء الله قال العلامة التفتازاني في شرح النسفية لأنه إن كان للشك فهو كفر لا محالة وإن كان للتأدب وإحالة الأمور إلى مشيئة الله تعالى أو للشك في العافية والمال لا في الآن والحال أو للتبرك بذكر الله تعالى أو التبري عن تزكية نفسه والإعجاب بحاله فالأولى تركه لما أنه يوهم الشك اهـ.

ثم نقل المؤلف عن تاريخ بغداد بسنده إلى أبي السائب قال سمعت وكيعاً يقول: وجدنا أبا حنيفة خالف مائتي حديث.

وأقول لو ذكر لنا تلك الأحاديث كما فعل ابن أبي شيبة في مصنفه في باب خاص جمع فيه نحو مائة وخمسة وعشرين حديثاً وسيأتي الكلام عليها لو أن وكيعاً ذكر لنا هذه الأحاديث لاستطعنا دراستها ومعرفة مالها وما عليها وهل أخطأ فيه إمامنا أم أخطأ فيها غيره.

وما دامت هذه الأحاديث مبهمة لا ندري ما هي فلا يفيد ذلك الخصوم شيئاً وياليت الخطيب ذكر مثالا لهذه المخالفة حتى نقوم بدراسة الأمر دراسة علمية صحيحة.

وبعد هذا الاستعراض لما ذكره عن وكيع أقول له أما علمت يا مسكين أن وكيع بن الجراح من أجل أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه لو أنك يا ألمعي يا عبقرى الجرح والتعديل قرأت ودرست تذكرة الحفاظ للذهبي لوجدت فيه قول ابن معين ما رأيت أفضل من وكيع كان يفتي بقول أبي حنيفة.

وعن ابن معين أيضاً أنه سمع من أبي حنيفة وحفظ حديثه كله وروى عنه تسعمائة حديث كما في مقدمة إعلاء السنن.

وكان وكيع يختلف بعد موت الإمام إلى أبي يوسف وزفر غدوة وعشيا ثم جعل كل اختلافه إلى زفر كما في مقدمة إعلاء السنن.

أمثل هذا الإمام البار الورع التقي الملازم لأبي حنيفة ولأصحابه من بعده يصلح أن يأتي به المؤلف فيمن طعن في الإمام حشا وكيعا من ذلك.

٧٢- يحيى بن سعيد القطان:

نقل المؤلف عن الجرح والتعديل لابن أبي حاتم بسنده إلى يحيى بن سعيد قال مر بي أبو حنيفة وأنا في سوق الكوفة فلم أسأله عن شيء وكان جاري بالكوفة فما قربته ولا سألته عنه شيء ونقل مثله عن كامل ابن عدي والضعفاء للعقيلي.

وفيه زيادة قيل ليحيى كيف كان حديثه قال لم يكن بصاحب حديث ونقل مثل هذه الزيادة عن تاريخ بغداد للخطيب.

أقول حال المنقول عنهم معروف بالتعصب على أبي حنيفة.

ويحيى بن سعيد القطان إمام جليل رفيع القدر عظيم المنزلة وهو مع جلالته وعظمة شأنه وإمامته في الحديث أخذ عن أبي حنيفة وجالسه وسمع منه وكان يفتي بقوله.

قال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة وكيع عن يحيى بن معين قال وكان يحيى القطان يفتي بقول أبي حنيفة أيضاً. هـ.

وقال الخطيب في تاريخ بغداد عن ابن معين سمعت يحيى القطان يقول والله جالسنا أبا حنيفة وسمعنا منه وكنت والله إذا نظرت إليه عرفت أنه يتقي الله عز وجل.

فما الذي حمل المؤلف على ترك هذه النصوص ونقل تلك المثالب إلا الهوى والعصية نسأل الله السلامة والعافية آمين.

٧٣- الإمام أبو زكريا يحيى بن معين:

نقل المؤلف عن كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد عن ابن معين قال: كان أبو حنيفة مرجئاً وكان من الدعاة ولم يكن في الحديث بشيء وصاحبه أبو يوسف ليس به بأس.

أقول ويكفي لبطلان الخبر بطلان مصدره المنقول منه.
ونقل المؤلف عن العقيلي عن ابن معين وقد سئل عن أبي حنيفة فقال كان يضعف في الحديث ونقل عن كامل ابن عدي قول ابن معين وقد سئل عن أبي حنيفة فقال لا يكتب حديثه.

ونقل عن الخطيب رواية مثل العقيلي وكان يضعف في الحديث.
ورواية أخرى يقول فيها ابن معين أبو يوسف أوثق منه أي من أبي حنيفة في الحديث وسئل ابن معين أكان أبو حنيفة يكذب فقال كان أنبل في نفسه من أن يكذب.

أقول هذه المصادر معروفة حال أربابها وتعصبهم على أبي حنيفة رضي الله عنه ويحيى بن معين شيخ المحدثين وإمام أهل الجرح والتعديل الثابت عنه توثيقه لأبي حنيفة رضي الله عنه.

وروى الخطيب بإسناده عن يحيى بن معين قال كان أبو حنيفة لا يحدث بالحديث إلا ما يحفظ ولا يحدث بما لا يحفظ وذكره ابن حجر في التهذيب والذهبي في السير.

وروى عنه أيضاً من طريق أحمد بن الصلت الحماني قال سمعت يحيى بن معين وهو يسأل عن أبي حنيفة أثقة هو في الحديث قال نعم ثقة ثقة وكان والله أورع من أن يكذب وهو أجل قدراً من ذلك.

وقال أيضاً سئل يحيى بن معين هل حدث سفيان عن أبي حنيفة قال نعم كان أبو حنيفة ثقة صدوقاً في الفقه والحديث مأموناً على دين الله ولفظ التهذيب لابن حجر لا نكذب الله ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة وقد أخذنا بأكثر أقواله.

وقال ابن معين في تاريخه ج ٣ ص ٦٠٧ قال يحيى بن سعيد القطان لا نكذب الله ربما رأينا الشيء من رأي أبي حنيفة فاستحسنناه فقلنا به.

وقال الحافظ ابن عبد البر في الانتقاء قال عبد الله بن أحمد الدورقي سئل يحيى بن معين وأنا أسمع عن أبي حنيفة فقال ابن معين هو ثقة ما

سمعت أحداً ضعفه هذا شعبة بن الحجاج يكتب إليه أن يحدث ويأمره وشعبة شعبة قال الكشميري رحمه الله معلقاً على عبارة ابن عبد البر المذكورة فعَلِمَ - أي من كلام ابن معين هذا أن الإمام الهمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى لم يكن مجروحاً إلى زمن ابن معين رحمه الله.

ويحيى ابن معين لم يدرك الإمام ولكنه أخذ عن خاصة أصحاب أبي حنيفة وخالطهم وصاحبهم وروى عن محمد الجامع الصغير فهو يعرف الإمام حق المعرفة من خلال الصحبة الطويلة لأصحابه وابن معين هو شيخ البخاري ومسلم وأبي داود وأحمد بن حنبل وأبي حاتم و.....و.....وهو إمام الجرح والتعديل بالاتفاق.

وإذا ضمنت إليه قول الإمام العلم الشامخ علي بن المديني الذي قال فيه البخاري ما استصغرت نفسي عند أحدٍ إلا عند علي بن المديني قال ابن المديني أبو حنيفة روى عنه الثوري وابن المبارك وهو ثقة لا بأس به.

فابن معين وابن المديني هما أعرف بأبي حنيفة وإذا تكلم مثل يحيى بن معين ويحيى القطان وشعبة وابن المديني سكت مثل البخاري ومسلم وابن عدي والدارقطني والعقيلي وابن أبي حاتم ومن دونهم. فأي خيانة وظلم أعظم مما صنعه المؤلف ينقل الجرح المطروح ويهمل التوثيق والتعديل الذي تلقاه أهل الإسلام بالقبول وعملوا به وتركوا وأهملوا ما سواه وهكذا تكون الأمانة العلمية وهكذا لا يوجد تحت أديم السماء أعرف بالحديث وعلله والجرح والتعديل ومسائله من مقبل وأضرابه والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

٧٤- يعقوب بن أبي شيبة:

قال قال الخطيب في تاريخ بغداد ج ١٣ ص ٤٥١:
أخبرنا أبو عمر عبدالواحد بن محمد بن عبدالله بن مهدي البزار
أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة حدثنا جدي قال أبو
حنيفة النعمان بن ثابت صدوق ضعيف الحديث ١هـ.
أقول أورده الخطيب في تاريخ بغداد مجلد ١٣ ص ٤٢٣ طبع دار
الكتب العلمية وص ٤٥١ طبع المكتبة السلفية وهو جرح غير مفسر فلا
يثبت خاصة في حق من استفاضت عدالته كأبي حنيفة رضي الله عنه.

٧٥- يونس بن يزيد الأيلي:

نقل المؤلف عن تاريخ أبي زرعة وكامل ابن عدي عن يونس بن
يزيد قال رأيت أبا حنيفة عند ربيعة بن أبي عبدالرحمن وكان مجهود أبي
حنيفة أن يفهم ما يقول ربيعة.
أقول يا سبحان الله أبو حنيفة الذي قال فيه الحافظ الذهبي أنه أحد
أذكى بني آدم يريد العبقرى أن يجعله من خلال هذه الرواية بليداً لا
يستطيع فهم كلام شيخه ربيعة ومن يصف الإمام بذلك يونس بن يزيد
الأيلي الذي هو أحد تلامذة الإمام والآخذين عنه كما في عقود الجمان
ومن البلادة أن نفهم أن يونس بن يزيد الأيلي يأخذ العلم ويحمل الرواية
عن بليد مجهوده فهم كلام شيخه.

٧٦- شريك وأبو بكر بن عياش:

نقل المؤلف عن الضعفاء للعقيلي قول شريك وابن عياش كان أبو
حنيفة صاحب خصومات ما كان يعرف إلا بالخصومات.
وأقول سبق أن شريك من المثنين على الإمام وتقدم نقل كلامه
وسبقت الإشارة إلى أن ابن عياش من الآخذين عن الإمام والرواة عنه
فلا تغفل.

٧٧- أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة:

نقل المؤلف عن كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد بسنده إلى أبي يوسف قال كان أبو حنيفة يرى السيف قيل لأبي يوسف فأنت قال معاذ الله.

أقول يكفي لبطلان الخبر بطلان المصدر المنقول عنه.

ونقل المؤلف عن تاريخ بغداد للخطيب بسنده إلى محمد بن سعيد عن أبيه قال كنت مع أمير المؤمنين موسى بجرجان ومعنا أبو يوسف فسألته عن أبي حنيفة فقال ما تصنع به وقد مات جهماً.

أقول لا يكاد ينقضي عجبني من هذا السخف الذي يعيشه المؤلف أبو يوسف صاحب أبي حنيفة الأول وناشر مذهبه وحامل رايته وأحرص الناس على البر بأبي حنيفة يقول هذا الكلام أين عقلك يا مقبل لقد أنزلت نفسك منزلة لا تحسد عليها وفضحت نفسك بالجهل فضيحة لا ينتهي عوارها على ممر التاريخ.

ثم أنت تطعن في أبي يوسف أيضاً وعقدت فصلاً للكلام في أبي يوسف فكيف تحتج به وهو مطعون عندك وحاشاه أن يكون مطعوناً بل هو إمام حجة ثقة ثبت وهو من أبر الناس بأبي حنيفة وأعظمهم ثناء عليه وأحرصهم على فقهه كيف لا وقد مات له ولد صغير وهو في درس الإمام الأعظم فلما بلغه ذلك قال غسلوه وكفنوه وصلوا عليه ما كان لأبي يوسف أن يترك درساً لأبي حنيفة بالدنيا وما فيها أما لك عقل يا مدبر.

وهكذا سود المؤلف صفحات كتابه بذكر من جرح الإمام ورتبهم على حروف المعجم ونقل ما لا يثبت وما لا يقبل ولم يعرج على أقوال المعدلين قصداً وصادرها خيانة للمسلمين وطعنا في كبار أئمة الدين وهكذا صرف الله عز وجل مؤلف الكتاب مقبل عن مناقب الإمام الأعظم الذي شهد له علماء الأمة بالإمامة في الدين والحفظ والفقه ليميز

الله الخبيث من الطيب ويظهر ما تنطوي عليه صدور هؤلاء المتعلمين من حسد وبغضاء للأئمة الدين.

وبعض الناس لا يتحاشون ذكر الأئمة بالمخازي ويحبون إثبات الطعون في الأئمة ويرتاحون لذلك ويشيعون قالة السوء ويطيرون بها فرحا وما ذاك إلا لمرض في طبائعهم وغرض في نفوسهم وهذا من الخذلان والعياذ بالله.

فالموفق من رزقه الله عز وجل تعظيم الحرمات ومن ذلك تعظيم أئمة الدين والعلماء المعبرين كأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وأمثالهم من أولياء الله الصالحين وعباده المقربين. فنسأل الله التوفيق ونعوذ به من الخذلان.

هذا ولم يكتف بالطعن في أبي حنيفة وحده بل بلغ به الحسد والجهل إلى الطعن في أجل مشايخ الإمام وهو فقيه الكوفة حماد بن أبي سليمان وأجل تلاميذ الإمام وهو أبو يوسف يعقوب ابن إبراهيم الأنصاري فأحببت أن أختتم بذكر ترجمتين لهذين الإمامين الأولى لأجل مشايخ الإمام الأعظم وهو حماد بن أبي سليمان نقلتها من تقديم العلامة المحقق أبي الوفا الأفعاني لكتاب الآثار لمحمد بن الحسن وهاك نصها:

فقيه الكوفة:

وأما شيخ إمامنا الأعظم حماد فهو ابن أبي سليمان مسلم الأشعري أبو إسماعيل الكوفي الفقيه روى عن أنس وزيد بن وهب وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعكرمة وأبي وائل وإبراهيم النخعي والحسن وعبدالله بن بريدة والشعبي وعبدالرحمن بن سعد مولى آل عمر وعنه ابنه إسماعيل وعاصم الأحول وشعبة والثوري وحماد ابن سلمة ومسعر بن كدام وهشام الدستوائي وأبو حنيفة والحكم بن عتيبة والأعمش ومغيرة وهم من أقرانه وجماعة قال أحمد مقارب ما روى عنه القدماء سفيان وشعبة (قلت وإمامنا أقدم منهما) وقال أيضا: سماع هشام منه صالح

قال: ولكن حماداً يعني ابن سلمة عنده عنه تخليط كثير وقال أيضاً: كان يرمى بالإرجاء وهو أصح حديثاً من أبي معشر يعني زياد بن كليب وقال مغيرة: قلت لإبراهيم: أن حماداً قعد يفتي فقال: وما يمنعه أن يفتي وقد سألتني هو وحده عما لم تسألوني كلكم عن عشره ورواه أبو حاتم أيضاً عن أبي كدينة عن مغيرة: (قلت: وكفى به شهادة لجلاله) وقال ابن شبرمة: ما أحدٌ آمنٌ عليَّ بعلم من حماد وقال معمر: ما رأيت أفقه من هؤلاء: الزهري وحماد وقتادة وقال القطان: حماد أحب إليَّ من مغيرة وكذا قال ابن معين وقال: حماد ثقة وقال أبو حاتم: حماد صدوق لا يحتج بحديثه مستقيم في الفقه (قلت احتج به مسلم في صحيحه فلا بأس إن لم تحتج به) وقال العجلي: كوفي ثقة وكان أفقه أصحاب إبراهيم وقال داود الطائفي كان سخياً على الطعام جواداً بالدنانير والدراهم وقال ابن عدي وحماد كثير الرواية خاصة عن إبراهيم ويقع في حديثه أفراد وغريب وهو متمسك في الحديث لا بأس به وقال أبو بكر بن أبي شيبة: مات سنة ١٢٠ هـ قلت: ورواه البخاري عن أبي نعيم وقال البخاري عن غير أبي نعيم وابن حبان في الثقات: مات سنة ١١٩ هـ وقال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث واختلط في آخر أمره وكان مرجئاً وكان كثير الحديث إذا قال برأيه أصاب وإذا قال عن غير إبراهيم أخطأ. ١ هـ ج ٣ ص ١٦٠ من تهذيب التهذيب ملخصاً قلت: روى أبو حاتم في الجرح والتعديل عن عبد الملك بن إياس قال: سألت إبراهيم من نسأل بعدك؟ فقال: حماداً وروى عن شعبة عن الحكم يقول ومن فيهم مثل حماد؟ يعني أهل الكوفة وروى عن أبي إسحاق الشيباني قال: ما رأيت أفقه من حماد قيل ولا الشعبي؟ قال ولا الشعبي وروى عن ابن إدريس قال: ما سمعت أبا إسحاق الشيباني ذكر حماداً إلا أثنى عليه وروى عن معمر قال: وسمعت سفيان يقول: كان حماد أبطن بإبراهيم من الحكم وروى عن عبدالرزاق قال قال معمر: ما رأيت مثل حماد وروى عن شعبة كان حماد صدوق

اللسان ١. هـ ملخصاً ج ١ ق ٢ ص ١٤٦ و ص ١٤٧ وفي مناقب الإمام موفق بن أحمد ج ١ ص ٥٣: قال أبو حنيفة حين سئل من أفقه من رأيت؟ قال: ما رأيت أفقه من حماد وفي رواية أخرى ما رأيت أفقه من جعفر بن محمد الصادق وتأويله إن شاء الله في أئمة أهل البيت وكلامه في حماد يحمل على الإطلاق قلت وذكر الإمام أبو يحيى زكريا بن يحيى النيسابوري في كتاب «مناقب أبي حنيفة» له بإسناد إلى الصلت بن بسطام قال: كان حماد بن أبي سليمان يفطر كل ليلة في شهر رمضان خمسين إنساناً فإذا كان ليلة الفطر كساهم ثوباً ثوباً وأعطاهم مائة مائة إلى «أن قال» وقال أيضاً: لما قدم أبو الزناد الكوفة على الصدقات كلم رجل حماد بن أبي سليمان أن يكلم له أبا الزناد في رجل يستعين به في بعض أعماله فقال له حماد: كم يؤمل صاحبك من أبي الزناد أن يصيب معه؟ قال ألف درهم قال فقد أمرت له بخمسة آلاف درهم ولا أبذل وجهي له فقال جزاك الله ذكره ابن أبي حاتم في ترجمة صلت بن حكيم في رواته ج ٢ ق ١ ص ٤٤١ قلت: وذكر الحافظ أبو الحسن الإبري في كتاب مناقب الشافعي له عن الشافعي قال: ولا أزال أحب حماد بن أبي سليمان لشيء بلغني أنه كان راكباً على حمار فانقطع زره فمر على خياط فأراد أن ينزل إليه ليسوي زره فقال والله لا نزلت فقام الخياط إليه فسوى زره فأدخل يده «في كفه» وأخرج صرة فيها دنائير فناولها الخياط ثم اعتذر إليه من قلتها وحلف أنه لا يملك غيرها - هـ ص ٥٤ وأما قولهم رمي بالإرجاء قلت: والذي رمي به إرجاء السنة رمى به أكثر أئمة الكوفة وغيرها أما إرجاء البدعة فحماد إمام المسلمين بريء منه وأما قولهم: كان الأعمش سيئ الرأي فيه فجرح الأقران بعضهم في بعض لا يقبل وإذا كان مثل الإمام إبراهيم جبل العلم شيخ الأعمش وشيخ فقهاء الكوفة بل شيخ فقهاء الإسلام حسن الرأي فيه فماذا وزن رأي الأعمش مغلوب الغيظ وهو يقول: وقد سألني هو وحده عما لم تسألوني كلكم عن عشره ومع

هذا لم يره الأعمش عند إبراهيم فماذا علاج عين الأعمش بعد ذلك؟ قلت: وتفقه بحماد أكثر أئمة الكوفة وغيرها منهم أبو بكر النهشلي وأبو بردة وابن شبرمة وشريك وموسى بن أبي كثير ومحمد بن جابر الجعفي وأبو حصين وتفقه به الثوري وشعبة ومسعر وغيرهم وتفقه به إمامنا ولزمه ثمان عشرة سنة لم يفارقه حتى انتقل إلى رحمة الله حتى صار إمام الدنيا قال أبو بكر بن عياش كان هؤلاء الثلاثة أصحاب الفتيا حبيب بن أبي ثابت والحكم وحماد - راجع ترجمة حبيب ج ٢ ص ١٧٨ من التهذيب قلت: روى له مسلم وأصحاب السنن الأربعة والبخاري في الأدب المفرد وأخرج مسلم حديثه مقروناً بمنصور والأعمش عن إبراهيم قلت ففقهه حي في ضمن فقه إمامنا لا يموت إلى يوم القيامة إن شاء الله فرحمه الله ورضي عنه رضى الأبرار ١ - هـ ومن هذا تعرف مكانة هذا الإمام رضي الله عنه وأرضاه.

وأما الترجمة الثانية فهي لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري نقلتها من كتاب الحافظ ابن عبد البر رحمه الله الانتقاء مع تعليق أبي غدة وهاك نصها:

ذكر بعض أصحاب أبي حنيفة والخبر عنهم:

١ - فأولهم وأعلامهم ذكراً: أبو يوسف القاضي.

وهو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن حبة الأنصاري وسعد بن حبة يعرف بأمه في الأنصار وأمه حبة بنت مالك من بني عمرو بن عوف وهو سعد بن عوف بن بحير^(١٦٥) بن معاوية بن

(١٦٥) قال ابن حجر في «تبصير المنتبه» ١: ٦٢: سعد بن بحير بن معاوية له صحبة بالحاء المهملة المفتوحة وقال ابن سعد: هو بالجيم انتهى فيكون بحير بضم الباء وفتح الجيم مصغراً وبه جاء في «الاستيعاب»

سلمى بن بجيلة حليف لبني عمرو بن عوف الأنصاري له صحبة.
ومن حديث جابر بن عبد الله قال: نظر النبي عليه السلام إلى سعد
بن حبة يوم الخندق يقاتل قتلاً شديداً وهو حديث السن فدعاه فقال له:
من أنت يا فتى؟ قال: سعد بن حبة فقال له النبي عليه السلام: (أسعد الله
جداً اقترّب مني) فاقترّب منه فمسح على رأسه.
وذكر ابن الكلبي أن أمه أتت به إلى النبي ﷺ صغيراً فمسح على
رأسه ودعاه.

وذكر ابن الكلبي أيضاً أن خنيس بن سعد بن حبة جد أبي يوسف
إليه تنسب رحبة خنيس بالكوفة ويقال لها بالفارسية: جهار سوج
وتفسيرها بالعربية: رحبة مربعة تفرق منها أربعة طرق تنسب إلى خنيس
جد أبي يوسف وقد تقصينا خبر جده سعد بن حبة في «كتاب الصحابة
(١٦٦)».

أخبرنا أحمد بن محمد بن أحمد قال: أخبرنا أحمد بن الفضل بن
العباس قال: أخبرنا محمد بن جرير الطبري قال: كان أبو يوسف يعقوب
بن إبراهيم القاضي فقيهاً عالماً حافظاً ذكر أنه كان يعرف بحفظ الحديث
وأنه كان يحضر مجلس المحدث فيحفظ خمسين وستين حديثاً ثم يقوم
فيملئها على الناس وكان كثير الحديث.

وكان قد جالس محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ثم جالس أبا
حنيفة وكان الغالب عليه مذهب أبي حنيفة وكان ربما خالفه أحياناً في
المسألة بعد المسألة.

=و«الإصابة» و«تجريد أسماء الصحابة» و«سير أعلام النبلاء» ٤٧٠: ٨
ونسخة ك.

(١٦٦) يعني كتابه المسمى «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» ٥١: ٢.

وذكر عن أبي سفيان الحميري عن علي بن حرمة قال: كان أبو يوسف القاضي يقول في دبر كل صلاة: اللهم اغفر لي ولأبي حنيفة. قال أبو عمر: كان أبو يوسف قاضي القضاة قضى لثلاثة من الخلفاء ولي القضاء في بعض أيام المهدي ثم للهادي ثم للرشيد وكان الرشيد يكرمه ويجله وكان عنده حظياً مكيناً.

وكانت وفاته في ربيع الآخر من سنة اثنتين وثمانين ومئة وقال محمد بن سعد كاتب الواقدي: توفي أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة في ربيع الأول لخمس بقين منه.

قال الطبري: وتحامى حديثه قوم من أهل الحديث من أجل غلبة الرأي عليه وتفريعه الفروع والمسائل في الأحكام مع صحبة السلطان وتقلده القضاء.

قال أبو عمر: كان يحيى بن معين يثني عليه ويوثقه^(١٦٧) وأما سائر أهل الحديث فهم كالأعداء لأبي حنيفة وأصحابه^(١٦٨).

(١٦٧) قال شيخنا الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على كتاب «الخراج» ليحيى بن آدم ص ٨٤ عند الكلام على حديث للقاضي أبو يوسف عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً ما نصه: إسناده صحيح غاية في الصحة فإن أبا يوسف من ثقات أئمة المسلمين وثقه النسائي وابن حبان. قلت: وابن معين إمام الجرح والتعديل وقد عاشره وصاحبه.

(١٦٨) يعني بأصحابه: من كان على مذهبه في حياته أو بعد وفاته ولو بدهر طويل وأذكر هنا بعض النماذج من المحدثين الثقات أو الموثقين الذين نالهم الجرح والتضعيف بسبب أنهم من أهل الرأي:

١ جاء في «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي ١٦:٧ في ترجمة القاضي أسد بن عمرو البجلي الكوفي من أصحاب أبي حنيفة ومن تلامذته: قال أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل

يقول: سألت أبي عن أسد بن عمرو فقال: كان صدوقاً وأبو يوسف صدوق لكن أصحاب أبي حنيفة ينبغي أن لا يروى عنهم شيء!! وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عنه فقال: صاحب رأي وهو في نفسه ليس به بأس.

قال البخاري: أسد بن عمرو البجلي كوفي صاحب رأي ضعيف. ٢ وجاء في «هدي الساري» للحافظ ابن حجر ٢: ١٦١ في ترجمة القاضي محمد بن عبدالله بن المثني الأنصاري البصري الذي روى له الجماعة في الكتب الستة ما يلي: من قدماء شيوخ البخاري ثقة وثقه ابن معين وغيره وقال أحمد: ما يضعفه عند أهل الحديث إلا النظر في الرأي وقال أبو حاتم: لم أر من الأئمة إلا ثلاثة أحمد بن حنبل وسليمان بن داود الهاشمي والأنصاري انتهى.

قال شيخنا التهانوي في «قواعد في علوم الحديث» ص ٤٢٤ بعده: وهذا من تلامذة أبي حنيفة.

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب ٣ وقال الحافظ ابن حجر أيضاً في «هدي الساري» ٢: ١٧٠ في ترجمة الوليد بن كثير المخزومي المدني ثم الكوفي الذي روى له الجماعة أيضاً ما يلي: قال الساجي: قد كان ثقة ثبتاً يحتج بحديثه لم يضعفه أحد إنما عابوا عليه الرأي.

٤ وجاء في «ميزان الاعتدال» للذهبي ١: ٥٧٤ في ترجمة أبي مطيع البلخي الحكم بن عبدالله صاحب أبي حنيفة: قال البخاري: ضعيف صاحب رأي وقال ابن حبان: كان من رؤساء المرجئة ممن يبغض السنة! ومتمحلها!! قال الذهبي بعد هذا: وكان أبو مطيع قاضي بلخ وتفقه به أهل تلك الديار وكان بصيراً بالرأي علامة كبير الشأن ولكنه واه في ضبط الأثر وكان ابن المبارك يعظمه ويحله لدينه وعلمه.

٥ وجاء في «تهذيب التهذيب» ١: ١٣ في ترجمة أحمد بن الأزهر البلخي: ذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان ينتحل مذهب أهل الرأي يخطئ ويخالف.

٦ وجاء في «المغني» للذهبي ٢: ٦٧٠ في ترجمة معلى بن منصور الرازي الذي روى له الجماعة: إمام مشهور موثق قال أبو داود: كان أحمد لا يروي عنه للرأي وقال أبو حاتم: قيل لأحمد: كيف لم تكتب عنه؟ قال: كان يكتب الشروط من كتبها لم يخل أن يكذب! انتهى. وقد وثقه ابن المديني وابن معين وأبو حاتم وغيرهم وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١٠: ٢٤٠ في آخر ترجمته: قال أحمد بن حنبل: معلى بن منصور من كبار أصحاب أبي يوسف ومحمد ومن ثقاتهم في النقل والرواية.

٧ وجاء في «تهذيب التهذيب» ١: ٢٠ في ترجمة أبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري المدني الذي روى له الجماعة ما يلي: قال صاحب «الميزان»: ثقة حجة ما أدري ما معنى قول أبي خيثمة لابنه أحمد لا تكتب عن أبي مصعب واكتب عمن شئت انتهى. ويحتمل أن يكون مراد أبي خيثمة دخوله في القضاء أو إكثاره من الفتوى بالرأي انتهى. وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب» في ترجمته: عابه أبو خيثمة للفتوى بالرأي.

٨ وجاء في «تهذيب التهذيب» ٣: ٢٥٩ في ترجمة ربيعة بن أبي عبدالرحمن فروخ المدني المشهور المعروف بربيعة الرأي الذي روى له الجماعة: روى عنه مالك وشعبة والسفيان... وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت أحد مفتي المدينة وقال ابن سعد: ثقة كثير الحديث وكانوا يتقونه لموضع الرأي انتهى.

والأمثلة غير هذه كثيرة جداً جداً فأكتفي بهذا القدر.

فأنت ترى في هذه الأمثلة القليلة غمزه الراوي الثقة بأنه من أهل الرأي فهذا في نظرهم سبب من أسباب القبح والجرح! لا بد من ذكره

حتى في الثقة أو الحجة ! بل عدّ ابن حبان: العمل بالرأي نحلة من النحل ! كما تقدم في ترجمة أحمد بن الأزهر البلخي برقم ٥ فاقراً ما ترى وأعجب.

قال العلامة جمال الدين القاسمي رحمه الله تعالى في كتابه «الجرح والتعديل» ص ٢٤ وقد تجافى أرباب الصحاح الرواية عن أهل الرأي فلا تكاد تجد اسماً لهم في سند من كتب الصحاح أو المسانيد أو السنن. وإن كنت أعد ذلك في البعض تعصباً إذ يرى المنصف عند هذا البعض من العلم والفقه ما يجدر أن يتحمل عنه ويستفاد من عقله وعلمه.

ولكن لكل دولة من دول العلم سلطة وعصبة ذات عصبية تسعى في القضاء على من لا يوافقها ولا يقلدها في جميع مآتيها وتستعمل في سبيل ذلك كل ما قدر لها من مستطاعها كما عرف ذلك من سبر طبقات دول العلم ومظاهرها ما أوتيته من سلطان وقوة.

ولقد وجد لبعض المحدثين تراجم لأئمة أهل الرأي يخجل المرء من قراءتها ! فضلاً عن تدوينها ! وما السبب إلا تخالف المشرب على توهم التخالف ورفض النظر في المآخذ والمدارك التي قد يكون معهم الحق في الذهاب إليها فإن الحق يستحيل أن يكون وفقاً على فئة معينة دون غيرها والمنصف من دقق في المدارك غاية التدقيق ثم حكم بعد.

وعلق القاسمي على قوله: وقد تجافى أرباب الصحاح الرواية عن أهل الرأي بقوله: كالإمام أبي يوسف ، والإمام محمد بن الحسن فقد لينهما أهل الحديث ! كما ترى في «ميزان الاعتدال» ولعمري لم ينصفوهما وهما البحرين الزاخران وآثارهما تشهد بسعة علمهما وتبحرهما بل بتقدمهما على كثير من الحفاظ وناهيك كتاب «الخراج» لأبي يوسف «وموطأ الإمام محمد».

وهالك ما كتبه المحدث التهانوي عن أبي يوسف في كتابه قواعد في علم الحديث مع تعليق أبي غدة.

ترجمة الإمام الثاني أبي يوسف:

للعامة ظفر التهانوي في كتابه قواعد في علوم الحديث.
هو أول أصحاب الإمام وأجلهم قاضي القضاة في الإسلام حافظ الحديث وأتبع القوم له أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن حبة الأنصاري^(١٦٩) وهو أول من دعي بقاضي القضاة في الإسلام وأول من وضع الكتب في أصول الفقه وأملى المسائل ونشرها وبث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض اهـ^(١٧٠).

=نعم كان ولع جامعي السنة بمن طوف البلاد واشتهر بالحفظ والتخصص بعلم السنة وجمعها وعلماء الرأي لم يشتهروا بذلك وقد أشيع عنهم أنهم يحكمون الرأي في الأثر! وإن كان لهم مرويات مسندة معروفة رضي الله عن الجميع وحشرنا وإياهم مع الذين أنعم الله عليهم انتهى. وانظر كتاب «حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي» وكتاب «بلوغ الأمان في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني» كلاهما لشيخنا الإمام الكوثري رحمه الله تعالى فهما غاية في موضوعهما وترجمة هذين الإمامين الجليلين رضي الله تعالى عنهما.

(١٦٩) ولد سنة ١١٣ هـ وتوفي سنة ١٨٢ هـ كما في «تذكرة الحفاظ» للذهبي ١: ٢٩٣.

(١٧٠) من «الجواهر المضية» ٢: ٢٢١ تعليقاً عن «تاج التراجم» لابن قطلوبغا.

ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ»^(١٧١) ووصفه بالإمام العلامة فقيه العراقيين سمع هشام بن عروة وأبا إسحاق الشيباني وعطاء بن السائب وطبقته وعنه محمد بن الحسن الفقيه وأحمد بن حنبل^(١٧٢) وبشر بن الوليد^(١٧٣) ويحيى بن معين^(١٧٤) وعلي بن الجعد^(١٧٥) وخلق سواهم. قال المزني: أبو يوسف أتبع القوم للحديث وقال أحمد: كان منصفاً في الحديث^(١٧٦) وعن ابن معين قال ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثاً ولا أثبت من أبي يوسف. هـ.

وقال عمرو الناقد: كان صاحب سنة وقال أبو حاتم: يكتب حديثه وقال محمود بن غيلان: قلت ليزيد بن هارون^(١٧٧): ما تقول في أبي يوسف؟ فقال: أنا أروي عنه وقال ابن عدي: ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثاً منه وكثيراً ما يخالف أصحابه ويتبع الأثر وإذا روى عن ثقة وروى عنه ثقة فلا بأس وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: كان شيخاً متقناً. هـ.^(١٧٨)

وذكره النسائي في ثقات أصحاب أبي حنيفة فقال: أبو يوسف القاضي ثقة. هـ. وقال السمعاني في «الأنساب»: ولم يختلف يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني في ثقته في النقل ولم يتقدمه أحد في زمانه

(١٧١). 1: 292

(١٧٢) الإمام المجتهد «ش».

(١٧٣) القاضي الثقة «ش».

(١٧٤) إمام أهل النقد «ش».

(١٧٥) شيخ البخاري «ش».

(١٧٦) وفي «العبر» للذهبي ١: ٢٨٥ وقال أحمد بن حنبل: صدوق.

(١٧٧) حافظ إمام حجة «ش».

(١٧٨) من «لسان الميزان» لابن حجر ٦: ٣٠٠.

وكان النهاية في العلم والحكم والرياسة والقدر ا.هـ .
وقد وثقه البيهقي أيضاً كما في «الجواهر النقي»^(١٧٩) وروى عن أحمد بن حنبل أنه قال: إذا كان في المسألة قول ثلاثة لم تسمع مخالفتهم فقل له: من هم؟ قال: أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن فأبو حنيفة أبصرهم بالقياس وأبو يوسف أبصر الناس بالآثار ومحمد أبصر الناس بالعربية ا.هـ^(١٨٠)

وقال الخطيب: قال يحيى بن معين: قد كتبنا عنه أحاديث وقال العباس: سمعت أحمد بن حنبل يقول: أول ما طلبت الحديث ذهبت إلى أبي يوسف القاضي ثم طلبت بعد وكتبنا عن الناس^(١٨١) .
وذكر الغزنوي عن هلال أنه كان يحفظ التفسير والحديث وأيام العرب وكان أقل علومه الفقه^(١٨٢) وروى عن عاصم بن يوسف قال قلت لأبي يوسف اجتمع الناس على أنه لا يتقدمك في العلم أحد فقال ما علمي عند علم الإمام إلا كنهر صغير في جانب الفرات ا.هـ^(١٨٣)

(١٧٩) في باب من روى النهي عن الأذان قبل الوقت ١: ٣٨٤ قال المارديني صاحب «الجواهر النقي» (فيه: أبو يوسف قد وثقه البيهقي في باب المستحاضة تغسل عنها أثر الدم ١: ٣٤٧ انتهى. وقال البيهقي فيه: وأبو يوسف ثقة.

(١٨٠) من «التعليق الممجّد» ص ٣٠ نقلاً عن «الأنساب».

(١٨١) من «جامع المسانيد» ٢: ٥٧٩.

(١٨٢) علق شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى في «التأنيب» ص ١٧٠ و «حسن التقاضي» ص ١٥ على «وكان أقل علومه الفقه» بقوله: يعني وفقهه كما يعلمه الحاضر والبادي وقال يحيى بن خالد في رواية الذهبي قدم علينا أبو يوسف وأقل ما فيه الفقه وقد ملأ بفقهه ما بين الخافقين.

(١٨٣) من «المناقب» «للقاري في آخر» «الجواهر المضية» ٢: ٥٢٣.

ولم يكتف المؤلف بالطعن في حماد بن أبي سليمان لأنه شيخ الإمام
فحسب ولا بالطعن في أبي يوسف لأنه تلميذ الإمام فحسب بل شرع
يطعن في العلامة عبدالرحمن المعلمي لأنه دافع عن أبي حنيفة في تعليقه
على التاريخ الكبير للبخاري.

وطعن في مسفر بن غرم الله الدميني الذي ألف رسالة في معنى
سكتوا عنه لأنه دافع عن أبي حنيفة وطعن في محمد القحطان لأنه دافع
عن أبي حنيفة في تعليقه على كتاب السنة المنسوب زوراً لعبدالله بن أحمد
وطعن في أكرم العمري لأنه دافع عن أبي حنيفة في تعليقه على كتاب
المعرفة للفسوي.

وطعن في العلامة عبدالمعطي بن أمين قلعجي لأنه دافع عن أبي
حنيفة في تعليقه على كتاب الضعفاء للعقيلي وكتاب الثقات لابن شاهين.
وطعن في الشيخ محمود إبراهيم زائد لأنه دافع عن أبي حنيفة في
تعليقه على كتاب المجروحين لابن حبان.

وطعن في العلامة المحقق الناقد الكوثري رحمه الله لأنه دافع عن
أبي حنيفة بنقد ما كتبه الخطيب في تاريخه.

وكل هؤلاء لا ذنب لهم إلا الدفاع عن أبي حنيفة فأصبح الدفاع
عن أبي حنيفة والذب عن عرضه جريمة توجب الطعن في المدافع حسبي
الله وكفى ونعم والوكيل.

هكذا يفعل الجاهل بصاحبه.

ثم أشاد بتعريض البخاري في صحيحه بالحنفية في قوله قال بعض
الناس وأشاد بتشنيعات ابن حزم في المحلى على الحنفية وأورد كتاب الرد
على أبي حنيفة من مصنف ابن أبي شيبة.

أقول أما كتاب الرد على أبي حنيفة المنقول من مصنف ابن أبي شيبة
فقد رد عليه الحافظ قاسم بن قطلوبغا وكتب عليه العلامة المحقق
الكوثري كتابه النافع النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة

وقد أفردت الكلام على تلك المسائل التي أوردها ابن أبي شيبة في مصنفه وعددها مائة وخمسة وعشرون، زعم ابن أبي شيبة مخالفة أبي حنيفة فيها السنة في كتابي الأجوبة الخفيفة فارجع إليه إن شئت.

وأما تعريض البخاري فقد تكفل ببيانه بدر الدين العيني وأفرده الميداني في كشف الالتباس ولنا في إيضاحه رسالة مستقلة سميناهما دفع الوسواس ارجع إليها إن شئت وأما تشنيع ابن حزم فقد بينه العلامة ظفر في «إعلاء السنن» ورده أحسن الرد ولنا في جمع هذه التشنيعات وردها رسالة مستقلة سميناهما الحزم في الرد على ابن حزم ثم شكر المؤلف كل من أعانه على منكره فكتب وصف وصحح كتابه، وأقول لهم توبوا إلى الله من منكركم فقد أعتموه على باطل والله المستعان.

ورأيت أن أذكر بعد الفراغ من الرد أسماء المعدلين لأبي حنيفة المثنين عليه وأن أذكر أصحابه من المحدثين حتى يكون القارئ على بصيرة.

١- الإمام الباقر محمد بن علي بن الحسين رضي الله عنهم قال في أبي حنيفة ما أحسن هديه وسمته وما أكثر فقهه كما في الانتقاء للحافظ

ابن عبد البر ص. ١٩٣

٢- الإمام حماد بن أبي سليمان قال في أبي حنيفة هذا مع فقهه يحبى الليل ويقومه كما في الانتقاء ص. ١٩٤

٣- الإمام المحدث مسعر بن كدام قال رحم الله أبا حنيفة إن كان لفقيها عالماً كما في الانتقاء لابن عبد البر ص. ١٩٥

٤- الإمام المحدث أيوب السخيتاني وسبق نقل ثناءه على أبي حنيفة وانظره في الانتقاء ص. ١٩٥

٥- الإمام الأعمش وسبق نقل ثناءه وانظره في الانتقاء ص. ١٩٥

٦- الإمام شعبة بن الحجاج وسبق نقل ثناءه وانظره في الانتقاء ص. ١٩٦

- ٧- الإمام سفيان الثوري وسبق نقل ثناءه وانظره في الانتقاء ص. ١٩٧
- ٨- الإمام المغيرة بن مقسم الضبي وانظر ثناءه في الانتقاء ص. ١٩٨
- ٩- الإمام الحسن بن صالح بن حي قال كان النعمان بن ثابت فهِماً عالماً متثبتاً في علمه إذا صح عنه الخبر عن رسول الله لم يعده إلى غيره انظره في الانتقاء ص. ١٩٩
- ١٠- الإمام سفيان بن عيينة وسبق نقل قوله أول من أقعدني للحديث بالكوفة أبو حنيفة أقعدني في الجامع وقال هذا أقعد الناس بحديث عمرو بن دينار فحدثتهم.
- وكان إذا أفتى بقول أبي حنيفة يقول قال الفقيه أبو حنيفة وانظر الانتقاء ص. ١٩٩: ٢٠٠
- ١١- الإمام سعيد بن أبي عروبة قال كان أبو حنيفة عالم العراق وانظر الانتقاء ص. ٢٠١
- ١٢- الإمام حماد بن زيد وانظر الانتقاء ص. ٢٠١
- ١٣- الإمام شريك القاضي وانظر الانتقاء ص. ٢٠١
- ١٤- الإمام ابن شبرمة قال عجزت النساء أن تلد مثل النعمان انظر الانتقاء ص. ٢٠٢
- ١٥- الإمام يحيى بن سعيد القطان وسبق ثناءه على أبي حنيفة وانظره في الانتقاء ص. ٢٠٢: ٢٠٤
- ١٦- الإمام عبدالله بن المبارك وهو من خواص أصحاب أبي حنيفة وثناءه على الإمام مدون في معظم مراجع الإسلام وانظره على سبيل المثال في الانتقاء لابن عبدالبر ص. ٢٠٢: ٢٠٧
- ١٧- الإمام القاسم بن معن قال كان أبو حنيفة حليماً ورعاً سخيّاً. انظر الانتقاء ص. ٢٠٨
- ١٨- الإمام حُجر بن عبد الجبار قال ما رأى الناس أحداً أكرم مجالسة من أبي حنيفة ولا أشد إكراماً لأصحابه منه انظر الانتقاء ص. ٢٠٨

١٩- زهير بن معاوية قال لرجل قدم إليه من عند أبي حنيفة إن ذهابك إلى أبي حنيفة يوماً واحداً أنفع لك من مجيئك إليّ شهراً كما في الانتقاء لابن عبد البر صـ. ٢٠٨

٢٠- الإمام ابن جريج قال حجاج بن محمد سمعت ابن جريج يقول بلغني عن كوفيكُم هذا النعمان بن ثابت أنه شديد الخوف لله أو قال خائف لله.

وقال روح بن عبادة كنت عند ابن جريج سنة خمسين ومئة فقيل له مات أبو حنيفة فقال رحمه الله لقد ذهب معه علم كثير انظر الانتقاء لابن عبد البر صـ. ٢٠٩

٢١- الإمام عبدالرزاق الصنعاني قال ما رأيت أحداً قط أحكم من أبي حنيفة انظر الانتقاء لابن عبد البر صـ. ٢٠٩ ومناقب أبي حنيفة للذهبي رحمه الله.

٢٢- الإمام الشافعي قال من أراد الفقه فهو عيال على أبي حنيفة انظر الانتقاء لابن عبد البر صـ. ٢١٠

٢٣- الإمام وكيع بن الجراح وسبق ثناؤه وانظر الانتقاء صـ. ٢١١
٢٤- الإمام خالد الواسطي قال ليزيد بن هارون انظر في كلام أبي حنيفة لتتفقه فإنه قد احتيج إليك أو قال إليه والواسطي ممن أكثر الرواية عن أبي حنيفة كما في الانتقاء لابن عبد البر صـ. ٢١١

٢٥- الإمام الفضل بن موسى السيناني قال حاتم بن آدم قلت للفضل بن موسى السيناني ما تقول في هؤلاء الذين يقعون في أبي حنيفة قال إن أبا حنيفة جاءهم بما يعقلونه وبما لا يعقلونه من العلم ولم يترك لهم شيئاً فحسدوه انظر الانتقاء صـ. ٢١١

٢٦- عيسى بن يونس قال سليمان الشاذكوني قال لي عيسى بن يونس لا تتكلمن في أبي حنيفة بسوء ولا تصدقن أحداً يسئ القول فيه فإني والله ما رأيت أفضل منه ولا أروع منه ولا أفقه منه انظر الانتقاء

ص. ٢١٢

- ٢٧- عبد الحميد بن عبد الرحمن أبو يحيى الحماني ذكره ابن عبد البر في الانتقاء ص ٢١٣ وهكذا من بعده ذكرهم ابن عبد البر في الانتقاء.
- ٢٨- معمر بن راشد مترجم في تذكرة الحفاظ.
- ٢٩- النضر بن محمد القرشي العامري مترجم في تهذيب التهذيب لابن حجر.
- ٣٠- يونس بن أبي إسحاق - السبيعي مترجم في تهذيب التهذيب لابن حجر.
- ٣١- إسرائيل بن يونس مترجم في تذكرة الحفاظ.
- ٣٢- زفر بن الهذيل.
- ٣٣- عثمان البري - بضم الباء وكسر الراء المشددة نسبة إلى البر وهو الحنطة مترجم في الميزان للذهبي.
- ٣٤- جرير بن عبد الحميد - الضبي مترجم في تذكرة الحفاظ للذهبي.
- ٣٥- أبو مقاتل حفص بن سلم مترجم في تهذيب التهذيب لابن حجر.
- ٣٦- أبو يوسف القاضي له ترجمة حافلة عند ابن عبد البر في الانتقاء وعند الذهبي في سير أعلام النبلاء.
- ٣٧- سلم بن سالم مترجم في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم والميزان للذهبي.
- ٣٨- يحيى بن آدم مترجم في تذكرة الحفاظ.
- ٣٩- يزيد بن هارون مترجم في تذكرة الحفاظ.
- ٤٠- ابن أبي رزمة مترجم في تهذيب التهذيب.
- ٤١- سعيد بن سالم القداح مترجم في تهذيب التهذيب.
- ٤٢- شداد بن حكيم مترجم في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.
- ٤٣- خارجة بن مصعب مترجم في تهذيب التهذيب.
- ٤٤- خلف بن أيوب مترجم له في تهذيب التهذيب.

- ٤٥- أبو عبدالرحمن المقرئ مترجم في تذكرة الحفاظ.
- ٤٦- محمد بن السائب الكلبي مترجم في تهذيب التهذيب.
- ٤٧- الحسن بن عمار مترجم في تهذيب التهذيب.
- ٤٨- أبو نعيم الفضل بن دكين مترجم في تذكرة الحفاظ.
- ٤٩- الحكم بن هشام مترجم في تهذيب التهذيب.
- ٥٠- يزيد بن زريع مترجم في تذكرة الحفاظ.
- ٥١- عبدالله بن داود الحريبي مترجم في تذكرة الحفاظ ومن كلامه يجب على أهل الإسلام أن يدعوا الله تعالى لأبي حنيفة في صلاتهم قال وذكر حفظه عليهم السنن والفقهاء كما في تاريخ بغداد.
- ٥٢- محمد بن فضيل مترجم في تذكرة الحفاظ.
- ٥٣- زكريا بن أبي زائدة مترجم في تهذيب التهذيب.
- ٥٤- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة مترجم في تذكرة الحفاظ.
- ٥٥- زائدة بن قدامة مترجم في تذكرة الحفاظ.
- ٥٦- يحيى بن معين مترجم في تذكرة الحفاظ.
- ٥٧- مالك بن مغول مترجم في سير أعلام النبلاء.
- ٥٨- أبو بكر بن عياش مترجم في تذكرة الحفاظ.
- ٥٩- أبو خالد الأحمر مترجم في تذكرة الحفاظ.
- ٦٠- قيس بن الربيع مترجم في تذكرة الحفاظ.
- ٦١- أبو عاصم النبيل مترجم في تذكرة الحفاظ.
- ٦٢- عبيد الله بن موسى مترجم في تذكرة الحفاظ.
- ٦٣- محمد بن جابر - ابن سيار مترجم في تهذيب التهذيب لابن حجر.
- ٦٤- الأصمعي مترجم في سير أعلام النبلاء.
- ٦٥- شقيق البلخي مترجم في سير أعلام النبلاء.
- ٦٦- علي بن عاصم مترجم في تذكرة الحفاظ.
- ٦٧- ويحيى بن نصر مترجم في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.

قال الحافظ ابن عبد البر في الانتقاء ص ٢٢٩ كل هؤلاء أثنوا عليه - أي على أبي حنيفة - ومدحوه بألفاظ مختلفة ذكر ذلك كله أبو يعقوب يوسف بن أحمد بن يوسف المكي في كتابه الذي جمعه في فضائل أبي حنيفة وأخباره حدثنا به حكم بن منذر بن سعيد رحمه الله قال العلامة عبدالفتاح أبو غدة معلقاً على كلام ابن عبد البر ما نصه:

١- جاء هنا في حاشية نسخة وفي الصفحة ٩٣ ما يلي: ومن أثنوا عليه الخليل بن أحمد ذكره أبو الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي في رسالته في «مراتب النحويين» ص ١٠٥ في ترجمة الأصمعي - فقال: أخبرنا محمد بن يحيى قال حدثنا البربري قال حدثنا طائع عن الأصمعي قال: نظر الخليل في فقه أبي حنيفة فقل له كيف تراه؟ فقال أرى جداً وطريق جد ونحن في هزل وطريق هزل! انتهى.

١- قال عبدالفتاح: فيكون عدد المثنيين على أبي حنيفة ٦٨ عالماً وإذا أضفت إليهم الإمامين الجليلين محمد بن الحسن الشيباني والحسن بن زياد اللؤلؤي فيكون عدد المثنيين على أبي حنيفة ٧٠ عالماً جليلاً كلهم أو جلهم أئمة كبار مشهورون.

ويكفي ثناء خمسة منهم أو عشرة لإثبات فضل أبي حنيفة وعلمه ودينه وورعه وتركته وإمامته في الدين وهو بشر يخطئ ويصيب وليس بالمعصوم من الخطأ في الاجتهاد كسائر المجتهدين وحسبك منهم ثناء أبي جعفر الباقر وحماد بن أبي سليمان ومسعر بن كدام وأيوب السختياني والأعمش وشعبة وسفيان الثوري والحسن بن صالح وسعيد بن أبي عروبة وحماد بن زيد فهؤلاء العشرة الجبال في الثقة والدين والعلم لو شهدوا على أمر لقبلت شهادتهم وردت شهادة مخالفهم دون تردد والثناء شهادة.

وإن شئت أن تزيد إلى شهادتهم شهادة عشرة آخرين هم جبال
أيضا في الثقة والدين والعلم فخذ شهادة ابن شبرمة ويحيى بن سعيد
القطان وعبدالله بن المبارك وزهير بن معاوية وابن جريج وعبدالرزاق
والشافعي ووكيعة بن الجراح وخالد الواسطي وسفيان بن عيينة فهؤلاء
عشرة إلى العشرة الأولى فغدوا عشرين إماماً مزكياً.

وأسماء هؤلاء العلماء الأكابر الهداة المهديين الصالحين لو توجهت
على ضعيف لصار حجة فكيف إذا كان المثنون عليه سبعين حبراً صالحاً
أئمة من كبار علماء السلف بين محدث وفقه ومقرئ ومجاهد وناسك
وعابد وقاض وزاهد وحجة الأدب ولسان العرب.

وأكثر ما حدد به العلماء التواتر عدداً: سبعون فقد بلغ الشناء على
الإمام أبي حنيفة حد التواتر ولكن ممن؟ من خيار سلف هذه الأمة
وعلمائها المشهود لهم بالدين والعلم والورع وفي «صحيح مسلم» ١٨:٧
«عن أنس رضي الله عنه قال: مر بجنائز فأتني عليها خيراً فقال النبي ﷺ
وجبت وجبت وجبت... قال عمر فدي لك أبي وأمي مر بجنائز فأتني
عليها خيراً فقلت وجبت وجبت وجبت فقال رسول الله ﷺ من أنشتم
عليه خيراً وجبت له الجنة... أنتم شهداء الله في الأرض أنتم شهداء الله
في الأرض أنتم شهداء الله في الأرض» انتهى فهؤلاء العلماء شهداء الله في
الأرض.

قال عبدالفتاح: بلغ عدد الذين أثنوا على أبي حنيفة هنا «٧٠» شيخاً
علماً وهم قد لقوه وخالطوه وأخذوا عنه سوى الإمام الباقر فقد أخذ عنه
أبو حنيفة وسوى الإمام الأصمعي فإنه عاصره وكان يسكن البصرة ولم
أقف على أنه لقيه وسوى اثنين ولداً بعد وفاته ولقيا كبار أصحابه وهما
الإمام الشافعي وشيخ الجرح والتعديل يحيى بن معين وهؤلاء الأئمة
الثقات العدول أثنوا بها شاهدوا ووصفوا ما علموا وليس العيان كالخبر.

وهؤلاء السبعون عالماً مثنياً فيهم المحدثون الحفاظ الأعلام شيوخ
أئمة السنة شيوخ الإمام أحمد والبخاري ومسلم... وشيوخ شيوخهم
رضي الله عنهم الأتقياء الأذكياء النقاد وفيهم الفقهاء الفطنون البصراء
الصلحاء وفيهم كبار العباد والعقلاء الأمناء على دين الله تعالى كما رأيت
في موجز تراجمهم.

وهؤلاء كلهم قد أطبقوا على الثناء على أبي حنيفة في دينه وصلاحه
وتعبده وورعه وعلمه وفقهه وثبته وثقته وإمامته وعقله ونباهته وهديه
وسمته وكرمه وامتناعه عن تولي القضاء ورعاً وخوفاً على دينه وآخرته
وأنة اختار الحبس وما ناله من العذاب على تولي القضاء وتلك شهاداتهم
فيه وهم براءء من التعصب له والتعصب على شائئيه.

أقول ومن أثنى على أبي حنيفة رضي الله عنه مكى بن إبراهيم كما في
تهذيب الكمال ومكى من كبار شيوخ البخاري وأكثر ثلاثيات البخاري
من طريقه.

ومن أثنى على أبي حنيفة الإمام علي بن المديني حيث قال أبو حنيفة
روى عنه الثوري وابن المبارك وهو ثقة لا بأس به.

وهاك كلمة وجيزة في بيان منزلة علي بن المديني لتدرك منها قيمة
توثيقه لأبي حنيفة أنقلها لك من كلام شيخ مشايخنا عبدالفتاح في تعليقه
على قواعد في علوم الحديث صـ ٣٢٤ حيث قال رحمه الله في ابن المديني
هو شيخ البخاري الذي ملأ صحيحه من روايته والذي أقر له البخاري
بالعلم والتمكن البالغ فيه ففي ترجمته في «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن
حجر ٣٥١: ٧ و٣٥٢ و٣٥٦ قال البخاري: ما استصغرت نفسي عند
أحدٍ إلا عند علي بن المديني وكان أعلم أهل عصره وقال النسائي: كأن
الله عز وجل خلق علي بن المديني لهذا الشأن وقال أبو يحيى: كان علي بن
المديني إذا قدم بغداد تصدر الحلقة وجاء يحيى بن معين وأحمد بن حنبل
والمعيطي والناس يتناظرون فإذا اختلفوا في شيء تكلم فيه علي وكان

سفيان بن عيينة يسمي علي بن المديني حية الوادي وذلك لقوة معرفته بالرجال والسنة ودقة نظره فلا يخفى عليه الواهين والضعفاء.

ثم إن علي بن المديني متشدد في الرجال تشدداً معروفاً نص عليه غير واحد منهم الحافظ ابن حجر في ترجمة فضيل بن سليمان النميري في «تهذيب التهذيب» ٢٩٢: ٨ و«هدي الساري» ص ٤٣٤ و١٥٦: ٢ فقال: روى عنه علي بن المديني وكان من المتشددين.

وليس علي بن المديني ممن يحابي أبا حنيفة ولو كان يحاييه لحابى أباه فقد ضعفه ولم يحدث عنه وقال هو الدين.

فمثل هذا الإمام إذا وثق أبا حنيفة وهو بعهدة أقرب وبزمته وسيرته أعرف وجرحه البخاري وعلى فرض خلو جرح البخاري من الدوافع والمؤثرات من دافع تعصب أو نقل مدخول أو اختلاف مذهب إذ أبو حنيفة فقيه ومن أهل الرأي والبخاري محدث لا يتحمل التوسع في الرأي وأبو حنيفة لا يرى أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص والبخاري يرى أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص فتوثيق شيخه علي بن المديني مقدم بلا ريب على جرح تلميذه البخاري لما تقدمت الإشارة إليه من جلالته وإمامته المجمع عليها ومن تشدده في الرجال.

أقول ومن أثنى على أبي حنيفة الإمام الأوزاعي حيث قال في أبي حنيفة هو أعلم الناس بمعضلات المسائل والإمام جعفر بن محمد الصادق حيث قال أبو حنيفة أفقه أهل بلده كما في قواعد في علوم الحديث.

ومن أثنى على أبي حنيفة الإمام مالك إمام دار الهجرة ذكره القاري في مناقبه.

ومن أثنى على أبي حنيفة الإمام أحمد بن حنبل ذكره في قواعد علوم الحديث للتهانوي.

وقال حبان بن علي كان أبو حنيفة لا يفرع إليه في أمر الدين والدنيا
إلا وجد عنده في ذلك أثر حسن ذكره القرشي في الجواهر المضية.
وهذا غيظ من فيض ولو أردنا حصر ما قيل في أبي حنيفة من
الثناء ما استطعنا الخروج ذلك عن الحصر ولا يتعالمى عن كل هذا الثناء
إلا أعمى البصيرة نسأل الله السلامة.
فأبو حنيفة رضي الله عنه أذعنت الأمة لإمامته وسلم الناس
بولايته وأجمع العلماء على صحة الاقتداء به فصار كما قال الشاعر:

كالشمس في كبد السماء وضوؤها يغشى البلاد مشارقا ومغربا

وقد كتب العلامة ظفر التهانوي رحمه الله كتابا حافلاً جمع فيه أسماء
المحدثين من الحنفية فارجع إليه سماه أبو حنيفة وأصحابه المحدثون وهو
نافع للغاية جزاه الله خيراً.
وبهذا تم ما أردنا تحريره قربة إلى الله عز وجل في نصرة من أوجب
الله علينا نصرته والله المسؤول أن يتقبل منا هذا العمل ويجعله سبباً
لدخولنا في شفاعة سيد المرسلين وشفاعة إمام الأئمة المجتهدين الإمام
الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله تعالى عنه وأرضاه والحمد لله رب
العالمين في محرم ١٤١٩هـ.

فهرس الكلمات الشريفة
والمنازة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج ٢

الموضوع	الصفحة
الفائدة الأولى:	٢٢٢
الفائدة الثانية:	٢٢٤
كتاب السنة المنسوب إلى عبد الله بن أحمد رضي الله عنه	٢٢٨
«ابن عدي وكتابه الكامل»	٢٣٢
الخطيب البغدادي وكتابه تاريخ بغداد	٢٣٥
ابن حبان	٢٣٧
إذا عرفت هذا فهالك الكلام على الطعون وردودها حسب ترتيب	
المؤلف:	٢٣٩
١ - عبدالله بن ادريس:	٢٣٩
٢ - عبدالله بن الزبير الحميدي:	٢٤٠
٣ - عبدالله بن أبي داود السجستاني:	٢٤٧
أبو حنيفة من أئمة الجرح والتعديل	٢٦٦
٤ - عبدالله بن عدي صاحب الكامل:	٢٧٢

فهرس الكلمات الشريفة
والمنازة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج ٢

الموضوع	الصفحة
٥- عبدالله بن عون بن أرطبان:.....	٢٧٢
٦- عبدالله بن المبارك:.....	٢٧٤
٧- ابن أبي شيبة:.....	٢٨٠
٨- عبدالله بن نمير الهمداني:.....	٢٨١
٩- أبو عبدالرحمن عبدالله بن يزيد المقرئ:.....	٢٨٢
١٠- أبو الفرج عبدالرحمن بن علي الشهير بابن الجوزي:.....	٢٨٤
١١- أبو عمر وعبدالرحمن بن عمرو الاوزاعي:.....	٢٨٧
١٢- عبدالرحمن بن مهدي:.....	٢٨٩
١٣- إبراهيم بن إسحاق الحربي رحمه الله:.....	٢٩٠
١٤- إبراهيم بن محمد أبو إسحاق الفزاري:.....	٣١٣
١٥- أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني:.....	٣٢٢
١٦- الإمام النسائي أحمد بن شعيب:.....	٣٢٤
١٧- الإمام أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب:.....	٣٢٧

فهرس الكلمات الشريفة
والمنازة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج ٢

الموضوع	الصفحة
١٨ - أحمد بن علي الأبار:	٣٢٨
١٩ - أحمد بن محمد بن حنبل:	٣٣٢
٢٠ - أحمد بن محمد بن عيسى البرقي:	٣٣٤
٢١ - أسد بن موسى:	٣٣٤
٢٢ - أيوب السخيتاني:	٣٣٦
٢٣ - بشر بن المفضل:	٣٣٩
٢٤ - الحارث بن عمير أبو البصري نزيل مكة والد حمزة الراوي عنه هنا:	٣٣٩
٢٥ - الحسن بن صالح بن حي الهمداني:	٣٤٣
٢٦ - الحسين بن إبراهيم الجوزقاني الهمداني أبو عبدالله الحافظ: ...	٣٤٣
٢٧ - حفص بن غياث:	٣٤٥
٢٨ - حماد بن زيد:	٣٤٦
٢٩ - حماد بن سلمة:	٣٤٨

فهرس الكلمات الشريفة
والمنارة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج ٢

الموضوع	الصفحة
٣٠- رقبة بن مصقلة:.....	٣٤٩
٣٣- سعيد بن مسلم:.....	٣٥١
٣٤- سفيان بن سعيد الثوري:	٣٥٢
٣٥- سفيان بن عيينة:.....	٣٥٥
٣٦- سلمة بن عمرو القاضي:.....	٣٥٦
٣٧- سليمان بن حرب:	٣٥٧
٣٨- سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر:	٣٥٩
٣٩- سليمان بن مهران الأعمش:.....	٣٦٠
٤٠- سوار العنبري:.....	٣٦١
٤١- شريك بن عبدالله النخعي:.....	٣٦١
٤٢- شعبة بن الحجاج:	٣٦٢
٤٣- عبدالوارث بن سعيد التنوري:.....	٣٦٣
٤٤- الإمام أبو زرعة عبيدالله بن عبدالكريم:	٣٦٤
	٥٢٢

فهرس الكلمات الشريفة
والمنازة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج ٢

الموضوع	الصفحة
٤٥ - عثمان البتي:	٣٦٦
رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البتي	٣٦٨
٤٦ - علي بن عاصم:	٣٧٥
٤٧ - الإمام علي بن عمر الدار قطني رحمه الله:	٣٧٨
٤٨ - عمار بن زريق:	٣٨٢
٤٩ - عمر بن أحمد بن عثمان:	٣٨٢
درجة الإمام أبي حنيفة في الحديث	٣٨٧
فصل في توثيق أبي حنيفة وجودة حفظه	٣٩٣
٥٠ - عمرو بن علي أبو حفص الفلاس:	٤٠٠
٥١ - أبو القطن عمرو بن الهيثم:	٤٠٢
٥٢ - أبو نعيم الفضل بن دكين:	٤٠٣
٥٣ - الفضل بن موسى السيناني:	٤٠٤
٥٤ - القاسم بن حبيب:	٤٠٤

فهرس الكلمات الشريفة
والمنازة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج ٢

الموضوع	الصفحة
٥٥- قيس بن الربيع:	٤٠٥
٥٦- مالك بن أنس:	٤٠٥
٥٧- الذهبي أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان:	٤٠٧
٥٨- الشافعي محمد بن إدريس رحمه الله:	٤٢١
٥٩- البخاري:	٤٢٢
٦٠- الإمام محمد بن حبان البستي:	٤٣٨
٦١- محمد بن سعد صاحب الطبقات:	٤٦٦
٦٢- الحاكم الكبير أبو أحمد محمد بن أحمد بن إسحاق:	٤٦٧
٦٣- الإمام مسلم بن الحجاج:	٤٦٨
خلاصة النقد المذكور	٤٧٩
٦٤- معاذ بن معاذ العنبري:	٤٨٠
٦٥- المفضل بن غسان أبو عبدالرحمن الغلابي:	٤٨٠
٦٦- مغيرة بن مقسم وأبو بكر بن عياش والأعمش:	٤٨١

فهرس الكلمات الشريفة
والمنازة المنيفة في تنزيه أبي حنيفة
من الأقوال السخيفة
التي نشرها الوادعي في تسويد الصحيفة
ج ٢

الموضوع	الصفحة
٦٧- النضر بن شميل:.....	٤٨١
٦٨- هدية بن عبد الوهاب:.....	٤٨٣
٦٩- هشيم بن بشير أبو معاوية السلمي رحمه الله:.....	٤٨٤
٦٧- أبو عوانة وضاح بن عبد الله الشكري:.....	٤٨٥
٧١- وكيع بن الجراح:.....	٤٨٧
٧٢- يحيى بن سعيد القطان:.....	٤٩١
٧٣- الإمام أبو زكريا يحيى بن معين:.....	٤٩١
٧٤- يعقوب بن أبي شيبة:.....	٤٩٤
٧٥- يونس بن يزيد الأيلي:.....	٤٩٤
٧٦- شريك وأبو بكر بن عياش:.....	٤٩٤
٧٧- أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة:.....	٤٩٥
فقيه الكوفة:.....	٤٩٦
ترجمة الإمام الثاني أبي يوسف:.....	٥٠٥

السلام عليك يا إمام المسلمين



د ار أبلي حنيفه للنشر و التوزيع

الحديدة - اليمن، هاتف: 777024320
daroabihanifah@gmail.com